وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الصراع السياسي بين المكاتب العربية والمستوطنين واثره على السياسة الاستيطانية في الجزائر 1844 - 1871 م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- أميرة شابي
- ابتسام قرفي

إشراف الأستَاذة:

د. كوثر هاشمي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامـــعة
حواس غربي	أستاذ محاضر	رئيـــــسا	8 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر ـ أ ـ	مُشرفا ومُقررا	8 ماي 1945 قالمة
عبد الله قرفي	أستاذ محاضر ـ ب ـ	عضوا مناقشـــا	8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية:

1445 / 1446 هـ - 2024 / 2025 م

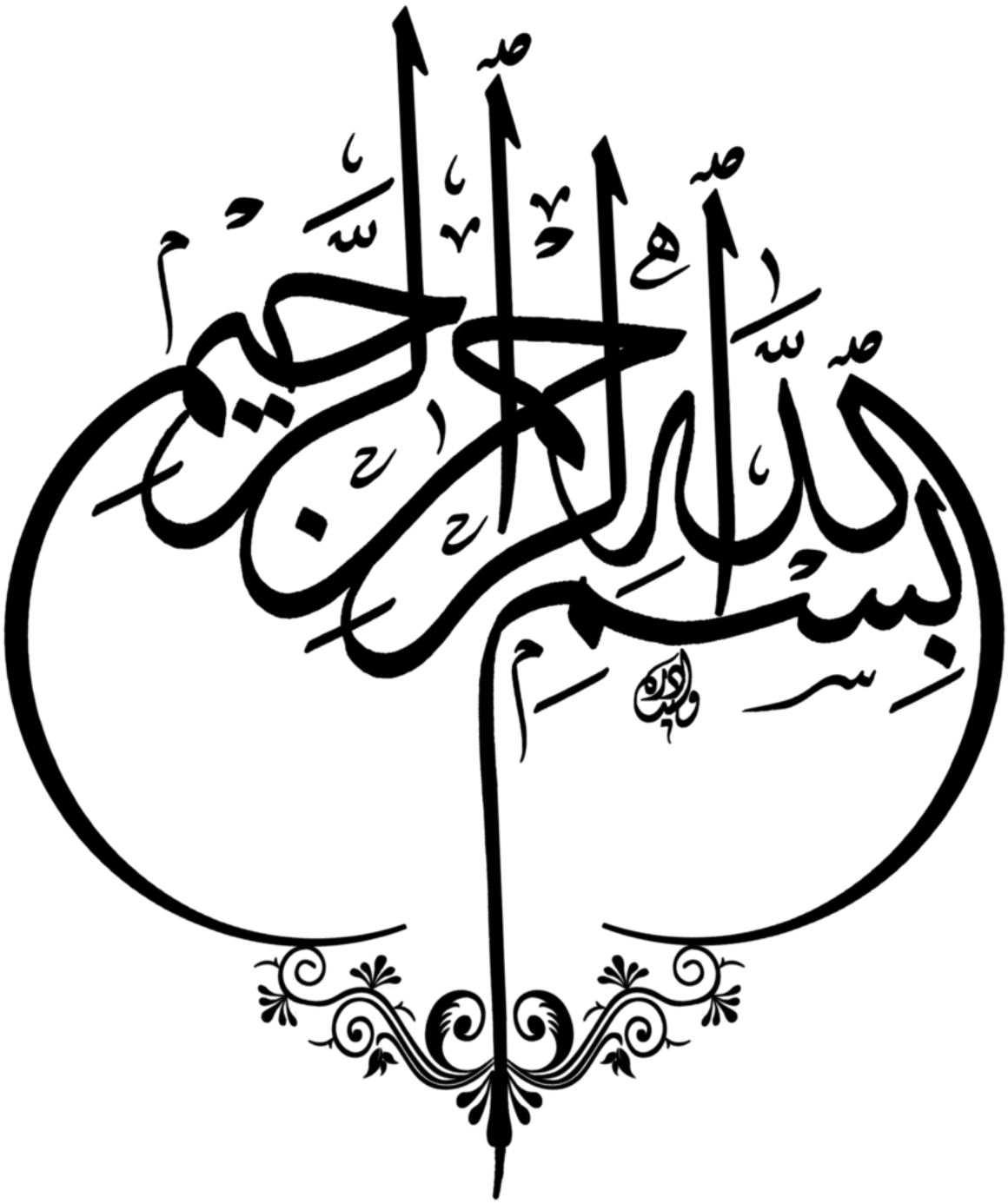

قال الله تعالى:

"قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ"

(سورة الزمر، الآية 9)

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي لولاه ما كان للجهد ثمرة، ولا للطريق نهاية.

إليه أرفع أكف الشكر والامتنان، على ما منحني من صبر وقوة ويقين، وعلى نِعَمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى...

وفي مقدمتها نعمة العلم والسعي إليه.

أود أن أعبّر عن بالغ امتناني لأستاذتي المشرفة الفاضلة، [كوثر هاشمي]، التي لم تبخل عليَ بعلمها ولا بوقتها، وكان نورها مرشدًا لي في هذه الرحلة.

كما أتوجه بالشكر الصادق إلى كل أساتذة قسم التاريخ كل باسمه ومقامه الذين كانوا شموعًا أضاءت دربي، وغرسوا في داخلي حب المعرفة، وكل من علّمني حرفًا ساعدني على الوصول إلى هذه اللحظة.

أميرة ـ ابتسام

الإهداء:

إلى من كلّل جبينه العرق، وبذل من وقته وجهده دون كلل...إلى النور الذي أضاء دربي، وإلى الاسم الذي أحمله بكل فخر واعتزاز... والدي العزيز... ـ الخميسي ـ

إلى من الجنة تحت قدميها، إلى من كانت دعواتها سلاحًا في وجه شدائدي، وبلسمًا يخفف عني أوجاعي... أمي الغالية...ـ فاطمة الزهراء ـ

إلى سندي الثابت، وضلعي الذي لا يميل، إلى إخوتي وأخواتي الأحبة: و زوجة أخي بمثابة الأخت، عاطف، نعيمة، أمين، مريم... وإلى أبنائهم وبناتهم الذين تزيّن بهم دربنا: علاء، لجين ، فتح السرور، جود، تقي ، تيم الله، انيس ، الكتكوت ليث...

إلى كل من كان سندًا وعونًا لي في هذا المشوار، إلى جنود الخفاء الذين كانوا لي نورًا في العتمة... أسأل الله أن يديمكم نعمة لا تزول.

إلى من جمعتني بهم الأيام، وأصبحوا لي إخوة في الصحبة والوفاء، إلى صديقات الدرب، كلٌّ باسمه ومقامه: نور، ابتسام، ميسا، أريام، إيمان، سوسن، سمية، هاجر...

وإلى صديقة الرحلة التي كانت لي عونًا وسندًا في كل لحظة، إلى من شاركتني التعب والكدّ حتى النهاية: ابتسام، لكِ مني خالص الامتنان، وأصدق المحبة.

أهديكم هذا الإنجاز، وثمرة جهدي، التي طالما حلمت بها، وها أنا اليوم أراها تتحقق...

بفضل الله تعالى، وكرمه.

فمن قال "أنا لها"... نالها.

لم يكن الطريق مفروشًا بالورود، ولا كانت الرحلة سهلة،

لكني بلغت...

والحمد لله عند البدء والختام.

أميرة

الاهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام.

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة.

إلى النور الذي أنار دربي وإلى السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا والذي بذل جهد السنين من أجلي أن أعتلي سلالم النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطالما عاهدته بهذا النجاح ها أنا أتممت وعدي وأهديته إليك " أبي الغالي"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنتْ أن تقِّر عينها لرؤيتي في يوم كهذا " أمي الغالية"

إلى كل من كان معي في الأفراح والأحزان إلى سندي الثابت في الحياة قرة عيني اخواتي "فارس ومهدي، إلياس ". أدمهما الله لي سندا.

إلى زوجة أخي "بشرى" التي كانت بمثابة الأخت حفظها الله.

إلى رفيقة دربي من ساندتني وشاركتني مشوار هذا العمل صديقتي

"أميرة."

ولا أنسى رفقاء الروح اللذين شاركوني خطوات هذا الطريق، رفقاء السنين أصحاب الشدائد والأزمات " أميرة، نور، ميسا، زينب، أمينة، دنيا، أية ووصال.

بعد سنوات من الجهد والسهر والتحديات، أقف اليوم بكل فخر أمام حلمي، رغم ثقل الطريق، وكل الصعوبات التي واجهتها .

ابتسام

المقدمة

شكل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م نقطة بارزة ومفصلية في تاريخها، حيث لم يكن مجرد احتلال عسكري تقليدي، بل تجاوزه إلى بداية مرحلة استعمارية استيطانية طويلة المدى سعت السلطات الفرنسية الى تثبيتها بمختلف السبل، والتي كانت من بينها تبني سياسة إدارية قائمة على ما اصطلح عليه باسم المكاتب العربية les bureaux Arabs، والتي تعمل كهمزة وصل بين الجنس الأوروبي والسكان المحليين ، بهدف التخلص من المقاومة الشعبية وكسب الجزائريين.

لكن سرعان ما نشأت التوترات بين الطرفين بسبب تصادم المصالح وتعارض أدوار المكاتب العربية مع أهداف المستوطنين، وهذا ما نتج عنه الدخول في صراع حاد من أجل بسط النفوذ، ولم يكن هذا الأخير محصورا على الجانب السياسي فقط بل كانت له انعكاسات مباشرة على وتيرة السياسة الاستيطانية في الجزائر التي أخذت طابع أكثر عدوانية مع مرور الوقت.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث والتي طبقت فيها فرنسا إدارة استعمارية معقدة لم توفق في معظم الأحيان بين المصالح المحلية ومصالح المستوطنين.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ـ البحث عن زوايا معقدة حول تاريخ فرنسا في الجزائر، حيث نعتقد أن هذه الدراسة لم تحضى بدراسات كافية سلطت الأضواء على كل جوانبها.

ـ أهمية الدراسة في حد ذاتها، حيث تعتبر دراسة بداية الفترة الاستعمارية في الجزائر التي شملت فترة القرن التاسع عشر من المراحل المهمة، التي يقتضي فهمها خاصة لما تميزت به من تطورات مهمة وقوانين رسمت مستقبل الجزائر كمستعمرة فرنسية في السنوات القادمة.

ـ ارتباط الدراسة بواقع الاستيطان العالمي، حيث يمكن مقارنة الاستيطان الفرنسي في الجزائر بحالات أخرى في العالم، وتحديد نقاط الاختلاف خاصة مع تغيُر الأزمنة والعصور، ومثال ذلك الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

ثانيا: الإشكالية

وتتمحور الاشكالية العامة للدراسة في الاشكال التالي: ما طبيعة الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين وكيف ساهم في رسم مقاليد السلطة والحكم في الجزائر كمستعمرة فرنسية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالاتي:

1. ما هي بوادر تشكل النظام الاداري الفرنسي في الجزائر؟ .
2. فيما تتضح تداعيات وحيثيات الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين؟ .
3. كيف تمثلت استراتيجية فرنسا في تطبيق سياستها الاستيطانية في الجزائر؟ .
4. كيف تعامل السكان الاصليين مع طبيعة هذا الصراع؟ .

ثالثا: حدود الدراسة

أملت ضروريات الدراسة الرجوع إلى جذور الأحداث التاريخية المتعلقة بالموضوع، فإن الفترة الممتدة من 1844م إلى 1871 م، هي المجال الذي تركزت فيها حدود دراستنا.

ولكن هذا لا ينفي أننا عدنا إلى المراحل الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، وذلك بهدف تسليط الأضواء على ملامح النظام العسكري الذي خضعت له الجزائر المستعمَرة، قبل أن تنتقل تدريجيا إلى إدارة مدنية خاضعة لسيطرة المستوطنين.

وكذلك اقتضى البحث تجاوز سنة 1871م، وذلك بهدف تقصي الأثار والانعكاسات المترتبة عن هذه الدراسة.

أما المجال المكاني فقد انحصر في الرقعة الجغرافية التي شهدت تلك الأحداث، والتي تمثلت في الجزائر كمستعمرة فرنسية.

رابعا: المناهج

نظرا لطبيعة هذه الدراسة وما تنطوي عليه من تعدد في المعطيات التاريخية اقتضى الأمر اعتماد مناهج علمية متنوعة تكاملت ضمن إطار منهج موحد بهدف الإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد الموضوع، وهذه المناهج هي:

1. **المنهج التاريخي:** الذي طغى على كل الدراسة لطبعتها التاريخية.
2. **المنهج الوصفي:** وذلك لكونه الانسب لوصف العلاقة بين الأطراف المتنازعة ـ المكاتب العربية والمستوطنين ـ.
3. **المنهج التحليلي**: لاعتباره وسيلة تساعد على فهم أدوار المكاتب العربية وأهدافها وكذا أهداف السياسة الاستيطانية الفرنسية وأبعادها.

خامسا: الصعوبات

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي تعيقه، ويمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهتنا في النقاط التالية:

1. ندرة المصادر العربية التي تعالج الموضوع، حيث أن أغلب الوثائق والمصادر المتعلقة بالمكاتب العربية والسياسة الاستيطانية مصدرها أرشيفات فرنسية خاصة قوانين إنشاء المكاتب العربية وتصريحات بعض الجنرالات.
2. صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الفرنسية، خاصة الموجودة في مراكز الأرشيف الفرنسية وغير مرقمنة، وهذا ما حد من توسعنا في بعض الجوانب التي تحتاج إلى تفصيل أكثر، مثل بعض القوانين المتعلقة بالاستيطان والمكاتب العربية.
3. نقص الدراسات المتخصصة، فعلى الرغم من كثرة الكتابات حول الاستعمار الفرنسي إلا أن الدراسات التي تناولت المكاتب العربية كجهاز إداري تظل محدودة، حيث انحصرت فقط في كتابين لصالح فركوس تعمق فيهما في الحديث عن المكاتب العربية، وهذا ما شكل لنا عائق أولي في أخذ فكرة عن الموضوع.
4. بالإضافة إلى ضيق الوقت، حيث أن موضوع دراستنا موضوع حساس ويحتاج إلى فترة مطولة نوعا ما لدراسته من كل جوانبه، والتوصل إلى وثائق أرشيفية والعمل على ترجمتها

بشكل سليم وبلغة سليمة، خاصة وأن جل مصادر مادته التاريخية كتبت باللغة الفرنسية، وتزامن ذلك مع الزامية التربص في المؤسسة التربوية المربوط باستكمال ملف تخرجنا.

سادسا: مصادر البحث ومراجعه

ومن أجل الإحاطة والإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا على مادة علمية متنوعة، سواء كتب باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وفي المقدمة كتاب سياسة التسلط الاستعماري ليحي بوعزيز، والذي أفادنا كثيرا في دراستنا ، حيث تم الاعتماد عليه في الفصلين الأول والثاني ، ففي الفصل الأول ساعدنا في الحديث عن الضباط الفرنسيون، كما أنه قد اعتمدنا عليه في المبحث الثالث من الفصل الثاني خاصة عند الحديث عن مراحل السياسة الاستيطانية في عهد كل من الجنرال بيجو ، عهد وزارة الجزائر والمستعمرات و عهد بيلسي و ماكماهون.

ضف إلى ذلك كتاب صالح فركوس والمعنون بإدارة المكاتب العربية في ظل ضوء شرق البلاد 1844-1871م، والذي بالاعتماد عليه تم التطرق إلى مجموعة من العناصر منها تعريف المكاتب العربية ونشأتها، كذا أهدافها وأدوارها والموظفون الفرنسيون العاملون بها وموقف الأسر من نشأتها، وكتابه المعنون " مشروع بحث : التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و أثارها على المجتمع الجزائري " والذي أفادنا في فصلنا الأخير عند التحدث عن بدايات الصراع الأولى وكذلك في المبحث الثاني عندما تحدثنا عن الإمبراطورية الناشئة وتصاعد الصراع .

أما بخصوص تعريف الشخصيات ساعدنا في ذلك كتاب livre d’or de l’Agerien histoire politiaque للكاتب faucon narcisse. وكتاب حمدان بن عثمان خوجة المعنون بالمرأة، فأفادنا كذلك في تعريف بعض الشخصيات الأخرى في المبحث الأول من الفصل الأول، واعتمدناه كذلك في دراسة أهداف الاستيطان في الفصل الثاني. كما يجدر بنا أن نذكر كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919م، الجزء الثاني. لشارل روبير أجيرون، اعتمدنا عليه في الحديث عن أهداف المكاتب العربية وأدوارها والموظفون الأهالي بها وكذلك موقف الطرق الصوفية من نشأتها.

في هذا السياق تحتل الأطروحات الجامعية موقعا مهم كونها أفادتنا في دراستنا، وأهمها أطروحة دكتوراه للباحثة حنان لطرش والموسومة بالسلطة والمجتمع والتي 1830 - 1848م الثابت والمتحول، اعتمدنا عليها في الفصل الأول بمبحثيه سواء في الحديث عن اللجان أو أدوار المكاتب العربية أو مواقف الأسر. ورسالة أخرى لفاطمة حباش والمعنونة بالمكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870م والمقدمة لنيل درجة الدكتوراه، اعتمدنا عليها بكثرة في الحديث عن تنظيم المكاتب العربية ـ الموظفون الفرنسيون والموظفون الأهالي ـ. بالإضافة إلى جرائد باللغتين العربية والفرنسية، مع كم لا بأس به من المقالات التي أفادتنا كثيرا في دراستنا.

سابعا: الدراسات السابقة

قد تناولت بعض الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بموضوع هذه الدراسة مما يتيح لنا فرصة المقارنة بينها وبين دراستنا، ونذكر من بينها مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان المكاتب العربية ودورها في تقويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1841 - 1871م. ومذكرة أخرى معنونة بالحركة الاستيطانية في الجزائر وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830 - 1870م، وهي كذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. حيث تناولت الأولى المكاتب العربية كجهاز إداري استعماري، و الثانية السياسة الاستيطانية في الجزائر كحركة توسعية استعمارية، في حين تميزت دراستنا بتناولها مالم تتطرق إليه الكتابات التاريخية حول المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية وهو الصراع الخفي والمعلن بينهما ، إذ غالبا أن الدراسات السابقة ركزت على الوظيفية الإدارية الاستخباراتية لهذه المكاتب وأثار الحركة الاستيطانية على المجتمع الجزائري ، متجاهلة التوترات التي نشأت نتيجة تعارض المصالح بين الطرفين.

ثامنا: خطة البحث

جاءت هذه الدراسة وفق هيكل أكاديمي يتماشى مع طبيعتها وأهدافها حيث تم تقسيمها إلى مقدمة، تليها ثلاث فصول رئيسية ثم تختم بخاتمة عامة، تندرج ضمنها أهم النتائج والاستنتاجات ومجموعة من الملاحق التي تدعم المتن وتوضح الرؤى لبعض الجوانب، وفهرس الموضوعات لتسهيل الرجوع إلى محتوى الدراسة.

يتناول الفصل الأول الملامح العامة للنظام العسكري في الجزائر بعد الاحتلال سنة 1830م، ورصدنا أهم اللجنات التي تم تشكيلها خلال تلك الفترة، وظهور المكاتب العربية كاستراتيجية للإدارة الفرنسية داخل هذا النظام وتحليل الوظائف التي أوكلت لها والأهداف التي أنشئت لغرضها، وقمنا باستعراض لأهم المواقف تجاهها سواء من طرف الطرق الصوفية أو الأسر الكبرى.

أما الفصل الثاني خصص لتحليل السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وذكر جذورها ومراحلها، كما أنه تم التطرق كذلك إلى أهداف الاستيطان التي اتخذت أبعادا سياسية واقتصادية، دينية وثقافية، وتم تحليل أشكال الاستيطان والتي تمثلت في الرسمي والحر، وأساسيات كل شكل.

في حين عالج الفصل الثالث والأخير وقائع وتداعيات الصراع السياسي بين المكاتب العربية والمستوطنين، لا سيما بداياته وتحول الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية ذات طابع استيطاني، وانعكاسات هذا الصراع على سياسة الاستيطان في الجزائر.

وخاتمة ختمنا بها دراستنا على شكل مجموعة من النتائج والاستنتاجات المتواصل إليها.

الفصل الأول: الملامح العامة للنظام الإداري الفرنسي

1830 - 1870 م.

المبحث الأول: النظام العسكري 1830 - 1870 م.

المبحث الثاني: النظام المدني ما بعد 1870 م.

إن النظام الإداري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830م إلى 1870م عرف تحولات عميقة، انتقل فيها من نظام عسكري قائم على هيمنة اللجان المختلفة إلى نظام مدني تمثله المكاتب العربية التي سعت فرنسا من خلالها إلى تطويع الإدارة لخدمة أهدافها الاستعمارية. وقد شكلت هذه المكاتب أداة فعّالة في ضبط السكان المحليين، من خلال إدماج الموظفين الفرنسيين إلى جانب بعض العناصر الجزائرية، في محاولة للتمويه وكسب الولاءات. غير أن المواقف تجاه هذه المكاتب تفاوتت، خاصة من قبل زعماء الجزائريين، بين القبول الاضطراري والرفض الصريح، مما يعكس الوعي المبكر بطبيعتها الاستعمارية وأهدافها الحقيقية.

المبحث الأول: النظام العسكري 1830 - 1870 م

بعد أن أسفرت الحملة الفرنسية عن استسلام" **الداي حسين** "[1] في **5 جويلية 1830 م** وألحقت الجزائر بفرنسا قامت بتطبيق نظام حكم عسكري امتد من 1830م إلى غاية 1870م[2]، بعد هذا تم تعيين مسؤولين إداريين مكلفين بتسيير الشؤون المالية والمدنية لسد الفراغ المتمثل في عدم قدرة العسكريين على التكفل بكل القضايا والمهام.

أولا: اللجنة الحكومية (المالية)

البداية مع اللجنة الحكومية، ففي اليوم التالي من الاحتلال قام " **دي بورمون** "بإنشاء لجنة حكومية[3]، كانت هذه الأخيرة مكلفة بدراسة حاجات البلاد ومواردها وكذا الهيئات التي يجب تعديلها أو تغييرها[4]، كما تمت تسميتها أيضا من طرف أصحاب الأفكار الخبيثة باسم "**اللجنة المؤقتة** "[5] .

---

[1] ـ **الداي حسين:** هو أخر حاكم عثماني للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وقد تولى الحكم سنة 1818 م إلى سنة 1830م. يعرف الداي حسين بموقفه الحازم ضد التدخلات الأوروبية وخاصة في فرنسا وكان من أبرز الأحداث في عهده ما يُعرف " بحادثة المروحة " سنة 1827 م والتي استخدمت كذريعة لبدء الحصار البحري ثم الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م. **أنظر:** سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 م، ص55.

[2] ـ بطاش علي، **الاستدمار الفرنسي بالجزائر 1830 - 1900 م**، دن، دب، 2012 م، ص 182.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية لاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص57.

[4] ـ شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار 1827 - 1870** م، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2008 م، ص 135.

[5] ـ **المرجع نفسه**، ص135.

جعل " **دي بورمون** " أعضاء هذه اللجنة من الفرنسين والعرب واليهود، وقام بإبعاد العناصر التركية منها[1].

ويمكن القول أيضا أن هذه اللجنة هي نواة الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر والتي ستلد بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834م[2].

كان يرأس هذه اللجنة ـ الحكومية ـ " **الماريشال تولوزي** " و "**السيد فرينون** " الذي كان يشغل أمينا للخزينة، و "**السيد دوبينيو** "، وفريق الشرطة.[3]

أما كاتبها فقد كان " **دي بوسيير Du Busiere**" الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ويساعده على ذلك مترجمان وهما: "**جيراردان** "[4]والمستشرق الشهير "**دي صال** "[5]. حاولت هذه اللجنة توفير الغذاء للمدينة وذلك من خلال تنظيمها للمكوس والجمارك[6].

لكن جهل الموظفين بمهامهم زاد الأوضاع سوءا في المدينة، حيث أنها كانت لا تجد حتى المواد الأولية كالملح مثلا[7].

ويتضح أنه كان لهذه اللجنة ـ الحكومية ـ هدفان وهما: جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية، وذلك لغرض الاستفادة منها في الإدارة الجديدة، والهدف الثاني: هو توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[8].

---

[1]ـ سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1945 م**، ط 4، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 28.

[2] ـ الغالي غربي وأخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**: الخلفيات و الأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007 م، ص210.

[3]ـ صالح فركوس وأخرون، **مشروع بحث: التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و أثارها على المجتمع الجزائري**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، جامعة قالمة، الجزائر، د س، ص 19.

[4]ـ **إيميل دو جيراردان:** هو رجل سياسي وصحفي، صديق شخصي لنابليون الثالث. **أنظر**: بوعلام بوسايح، **من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا**، م1، تع: خليل أحمد خليل، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2000 م، ص187.

[5]ـ سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ...، المرجع السابق**، ص 57.

[6]ـ حنان لطرش، **السلطة و المجتمع في الجزائر 1830 - 1848 م (لثابت والمتحول)** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، 2018 م ، ص189 .

[7]ـ **المرجع نفسه**، ص 189.

[8]ـ سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ...، المرجع السابق**، ص 58.

في يوم **6 أكتوبر 1830م** قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر **" الجنرال كلوزيل"** إنشاء لجنة جديدة تحل محل الأولى[1]، وقد أبقى على المشرف الإداري العام المكلف بالإدارة المدنية كرئيس لهذه اللجنة وقسمها إلى ثلاث فروع وهي: العدالة، الداخلية والمالية[2].

لكن هذا التغيير لم يجدي أي نتيجة لأن الحكومة في فرنسا في تلك الفترة كانت تعيش في حالة فوضى لا مثيل لها[3].

وكرد فعل عن التصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة[4]. اضطرت حكومة باريس إلى إيجاد حل لربط الجزائر بفرنسا في المجال الإداري فأصدرت المرسوم الملكي في **1 ديسمبر 1831م**، والذي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل[5].

لكن هذه السياسة فشلت وهذا ما أدى إلى نوع من الغموض في السلطة والتي أصبحت في يد الحاكم العام، وحاولت الإدارة العامة تسيير شؤون الجزائر عن طريق ثلاث أجهزة.

1) ـ المسؤول الإداري والمالي المدني: L'intenddant civil

يقوم بتسيير كل المصالح المدنية، ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء، تخضع له عدة هيئات منها القضاء والشؤون الخارجية والحرب والثقافة والبحرية والتجارة المالية[6].

2) ـ قائد قوات احتلال إفريقيا: Le commandant en chef

يعتبر هو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية. يتمتع بصلاحيات واسعة في ميدان المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا، وضف إلى ذلك أنه يدخل ضمن اختصاصاته قضايا الشرطة والقضايا التي لها طابع أمني[7].

---

[1] ـ عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م، ص 121.

[2] ـ شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 136.

[3] ـ عمار بوحوش، **التاريخ السياسي ...**، **المرجع السابق**، ص121.

[4] ـ **المرجع نفسه**، ص 121.

[5] ـ بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دب، دس، ص 56.

[6] ـ حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص 211.

[7] ـ عمار بوحوش، **التاريخ السياسي ...**، **المرجع السابق**، ص 121. ـ حيث أن العسكريان كان أحدهما مسؤول عن البحرية والأخر عن المقتصد العسكري، أما المدنيان فأحدهما ممثل الجمارك والثاني مسؤول عن أملاك الدولة ـ.

3) - **المستشار الا داري: L'conseil d'adminstation**

هو عبارة عن لجنة استشارية تتشكل من عسكريين إثنين ومدنيين إثنين.[1]

إن فترة فصل السلطات لم تدم سوى ست أشهر لتصبح بعدها غير قابلة للتطبيق، وذلك بسبب الخلافات التي كانت بين أعضاء اللجنة أنفسهم.

وهذا ما أدى إلى كثرة الغموض خلال فترة الحكم العسكري، وهو ما نتج عنه تعدد الشكاوي من تعسف القادة العسكريين و إصرارهم عن عزل المدنيين و عدم السماح لهم بالتدخل في الشؤون الإدارية[2].

وهو ما دفع إلى إنشاء اللجنة الإفريقية في 7 جويلية 1833م[3].

ثانيا: اللجنة البلدية

1- اللجنة البلدية

بعد أيام من سقوط العاصمة على يد القوات الاستعمارية والاستيلاء على الإدارات الرسمية للبلاد وذلك من طرف قوات الجيش الفرنسي، تشتت موظفيها وطرحت قضية تسيير الجزائر في بداية الأمر أمام الجيش، والتي قررت بتشكيل لجنة ثانية، وتسمى باللجنة البلدية[4]، وقد عين فيها أعيان من الحضر ومن كبار اليهود، وأعطت رئاستها لأحد الفرنسيين، وأصبح اليهود يلعبون دورا بارزا في الفئات الاجتماعية في الجزائر[5].

فكانت هذه اللجنة تضم بداخلها مجموعة من الشخصيات الجزائرية ولعل من أبرزها: **" أحمد بوضربة [6] ، حمدان بن عثمان خوجة ، والحاج بن أمين السكة "**، وكان كل واحد منهم مكلف بخدمة معينة داخل هذه اللجنة ، والظاهر أن الجزائريين الذين وافقوا على العمل

---

[1]- عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي...، المرجع السابق**، ص121.

[2]- حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص 211.

[3]- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ...، المرجع السابق**، ص 97.

[4] -محمد العربي السعودي ، **المؤسسات المحلية في الجزائر : الولاية البلدية 1516-1962م** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011م ، ص 171.

[5]- حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص ص215، 216.

[6] **أحمد بوضربة:** ينتمي إلى حضر مدينة الجزائر كان من الذين رحبوا بالفرنسيين، تزوج بفرنسية. **أنظر إلى:** كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية: منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى منتصف القرن 19**، منشورات ألفا للوثاق، الأردن، 2020م، ص 42.

في تلك الجنة كانوا يعتقدون أن الفرنسيين قد أخذوا في تنفيذ الوعود التي أعطوها بتحريرهم من الأتراك ، وذلك بتعينهم في هذه الوظائف [1].

فقد كانت مهمة هذه اللجنة هي النظر في الحاجات المستعجلة الفورية للجيش، معرفة قدرات وطاقات البلاد العامة ومدينة الجزائر بصفة خاصة، والعمل كذلك على إنشاء إدارة محلية[2]، وكانت لها أحقية في التصرف في ناتج الضريبة، واحتكار بيع الملح وذلك لمواجهة النفقات التي تحتاجها[3].

كما أن هذه اللجنة لم تكن تعمل وفقا لنص قانوني وتنظيمي إلا المزوارية التي كانت بالخصوص تابعة للبلدية[4] في العهد العثماني كما كلف بإدارتها ضابط سامي في الجيش الفرنسي مثل قائد الشرطة، وكانت هذه اللجنة تتشابه كثيرا مع المجالس البلدية[5].

2: التنظيم البلدي

قامت السلطات الفرنسية في أول محاولة لها بالتنظيم البلدي في الجزائر مع بداية الاحتلال وشكلت ما يسمى باللجان البلدية، والتي سابق الحديث عنها.

فقد شهد التنظيم البلدي تطورا من إنشاء اللجنة البلدية خلال سنوات 1830-1833م إلى إنشاء المجالس البلدية 1837-1864م[6]، وبعد التحقيقات التي قامت بتقديمها لجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات، وهي اقتراحات على ضوئها[7]، وعلى هذا الأساس أصدر في **1 سبتمبر 1834**م قرار يتضمن بإنشاء مجالس بلدية، وعلى إثرها تم تقسيم الجزائر إلى

---

[1]- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية، ج1...، المرجع السابق**، ص29.
[2]- الغالي الغربي وأخرون، **المرجع السابق**، ص 211.
[3] -عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م**، ج2، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م ص 49.
[4]- محمد العربي السعودي، **المرجع السابق**، ص 172.
[5] -وليد بوشو، **الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية والبلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني 1830-1902م**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م4، ع3، جامعة الجزائر، 2022م، ص 128.
[6]- ياسر فركوس، **إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي مدينة قالمة نموذجا 1830-1870م :6 من خلال وثائق تنشر لأول مرة**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م6، ع 2، جامعة8 ماي 1945م، 2022م، ص184.
[7]-عثمان زقب، **نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19**، مجلة قيس لدراسات الإنسانية والاجتماعية، م 5، ع3، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021م، ص14.

5 بلديات وهي: الجزائر، وهران، عنابة، مستغانم، بجاية. حيث زودت ثلاثة البلديات الأولى بمجلس بلدي، اما مستغانم وبجاية هي الأخرى حصلت على محافظ شرطة مدنية[1].

في حين كانت هذه الهيئات مؤلفة من فرنسيين وجزائريين تحت سلطة ورئاسة رئيس البلدية، إلا أن هذا الأخير لم تكن لديه صلاحيات خاصة بضباط الحالة المدنية، كما ضلت إدارة هذه البلديات في يد المعتمد المدني أو نائب المعتمد المدني، أو الموظفين المدنيين[2].

وفي **2 أوت 1836م** أصدر قرار ينص على إدراج مداخيل ونفقات بلديات الجزائر ضمن الميزانية الاستعمارية Budjet colonial، فمرت مدة 11 سنة دون أن يطرأ أي تغيير في التنظيم البلدي في الجزائر[3].

بعد العديد من المحاولات والتجارب تم وضع أول تنظيم بلدي في الجزائر وذلك بموجب أمرية **29 سبتمبر 1847 م**، وهذه الأمرية ميزت البلديات التي تم إنشائها في المناطق الأخرى[4].

ففي عام 1848م بدأ النظام البلدي يشهد تطورا حيث ارتفع عدد البلديات من 43 بلدية في سنة 1856 م إلى 71 بلدية عام 1863م[5]. أما فترة الإمبراطورية الثانية 1858م -1870م أراد نابليون الثالث بتوسيع التنظيم ليشمل كل المناطق المستوطنة من قبل الاوربيين، وكذا نشر مبادئه في الإدارة الجزائرية، وشرح ذلك من خلال رسالته المؤرخة في 20جوان 1865م وتابعها بعدة مراسيم في 27 ديسمبر 1866م، وكان هذا من أهم المراسيم، إضافة مرسوم 20ماي و18-19 أوت 1868م[6].

---

[1] -حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص ص 216،217.
[2] -وليد بوشو، **المرجع السابق**، ص ص 128، 129.
[3]- صالح عبيد، **التنظيم الإداري الروماني بنوميديا والفرنسي بالجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م3، ع2، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019م، ص442.
[4] -وليد بوشو، **المرجع السابق**، ص 129.
[5]- عثمان زقب، **نظام البلديات في الجزائر...**، **المرجع السابق**، ص 14.
[6]-وليد بوشو، **المرجع السابق**، ص 130.

ثالثا: اللجنة الدينية

قام "**المارشال دي بورمون** "[1]بإنشاء لجنة ثالثة على غرار اللجنة الحكومية واللجنة البلدية، وهي اللجنة المالية الدينية، أو كما سموها اللجنة الخيرية للغوث[2].

كانت هذه الأخيرة مؤلفة من تسع أشخاص[3]، وكانت أيضا عبارة عن لجنة مختلطة تتكون من خمس أعضاء من الجزائريين وذلك حسب بعض المصادر[4]، ومنهم " **حمدان بن عثمان خوجة** "[5].

وكما نلاحظ أن بعض أعضاء هذه اللجنة ـ الدينية ـ كانوا كذلك أعضاء في اللجنة البلدية، ونجد أيضا أن كلتا اللجنتين ـ البلدية والخيرية ـ كانتا تحت سلطة اللجنة الأولى ـ الحكومية أو المالية[6].

كانت مهمة هذه اللجنة ـ الدينية ـ السهر على الأوقاف ومواردها[7]. وسنرى كذلك أنها لم تكن سوى صورة للتمويه وكسب الوقت واسترضاء بعض العناصر الضعيفة ـ مثلها مثل اللجنة البلدية ـ التي ظنت أن الغيرة على الوطن تكمن في عضوية إحدى اللجان. [8]

يتضح أن النظام العسكري في الجزائر خلال الفترة من 1830 إلى 1870 م لم يكن مجرد تنظيم إداري، بل كان أداة استعمارية محكمة وظّفت مختلف اللجان — المالية والبلدية والدينية — لتكريس السيطرة الفرنسية. لقد شكّلت هذه اللجان أذرعاً مساعدة للسلطة العسكرية،

---

[1] ـ **المارشال دي بورمون:** هو قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، ولد سنة 1774 م وتوفي سنة 1846 م، كان من جنرالات الإمبراطورية، هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد الذي عقده مع الجزائريين باسم الأمة الفرنسية. **أنظر**: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2005 م، ص 64.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية، ج1 ...، المرجع السابق**، ص 29.

[3] ـ الطيب مختاري، **اللجنة الإفريقية 1833 - 1834** م، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر: المقاومة الوطنية والثورة التحررية، جامعة الجزائر 2، قسم التاريخ، الجزائر، 2010 م، ص 22.

[4] ـ سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية، ج1 ...، المرجع السابق**، ص 29.

[5] ـ **حمدان بن عثمان خوجة:** ولد أواخر القرن الثامن عشر، كان من أسرة لها مكانة تاريخية بارزة في الدولة حيث كان تاجرا كبيرا ومالكا غنيا من أثرياء مدينة الجزائر كانت له أراضي في سهل متيجة وأملاكا في مدينة الجزائر. **أنظر:** سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق**، ص 79. أما الأعضاء الأربعة الاخرون هم: عبد الرحمان إسطنبولي، مصطفى السائجي، أحمد بن شطاب، محمد بن عبد اللطيف.

[6] ـ سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية، ج1...، المرجع السابق**، ص29.

[7] ـ حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص 217.

[8] ـ سعد الله أو القاسم، **الحركة الوطنية، ج1...، المرجع السابق**، ص 29.

مما جعل من النظام برمته أداة لإحكام القبضة على السكان وتوجيه شؤونهم بما يخدم أهداف الاحتلال.

المبحث الثاني: النظام المدني ما بعد 1870م

في سياق السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، شكّلت الإدارة أحد أبرز الأدوات التي استخدمتها فرنسا لترسيخ نفوذها وإحكام قبضتها على مختلف مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن أبرز تجليات هذه الإدارة، المكاتب العربية التي أنشأتها سلطات الاحتلال لمراقبة السكان المحليين وتنظيم شؤونهم.

أولا: المكاتب العربية كاستراتيجية للنظام الإداري الاستعماري

أ: مفهوم المكاتب العربية

قد اختلفت التعريفات وتعددت حول هذه الإدارة:

فقد عرفت من قبل **"فيرناند هيقونت Ferdinand Higonet"** الذي يعتبر أحد رؤساء هذه المكاتب على أنها " **حلقة وصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن بالبلاد من قبل ولايزال إلى الأن[1]".**

أما **"دوماس Dumas"** فهو الأخر يعرفها على النحو التالي: " **تهدف هذه المؤسسة إلى ضمان تهدئة القبائل بشكل دائم من خلال إدارة عادلة ومنظمة وأيضا إلى تمهيد الطريق أمام استعمارنا وتوسيع تجارتنا عبر الحفاظ على الأمن العام وحماية جميع المصالح المشروعة وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان المحليين [2]".**

أما **"شارل ريشارد "** والذي يعتبر هو الأخر أحد رؤسائها، ويعرفها على أنها :" **إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا[3]".**

1-Ferinand Hugonne **, Souvenirs d'un chef du bureau arabe** ,èd Levry, ,paris , 1858, pp 56.
2 -Xavier Yacono , **Les bureaux arabes l'évolution des Genres de vie indigenes dans louest du tell Allgerois (Dahra ,chelif ,Ouarsenis ,Sersou)**, editions lorose, paris ,1953, p15.
[3]- صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر**، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص19.

ب: نشأة المكاتب العربية

لقد تعرضت السلطات الاستعمارية مباشرة بعد الاحتلال سنة 1830م لمشكل الجزائريين، كيف يمكن التحكم في تلك الفئة ؟. كما وجد المستعمر الفرنسي نفسه يجهل لغة الجزائريين وعقيدتهم وتقاليدهم والبيئة الجغرافية للبلاد[1].

في هذا الصدد يقول **"كزافيه ياكونو Xavier yacono":" نحن نعلم كيف تم إنشاء المكاتب العربية، نشأت مشكلة إدارة السكان الأصليين في اليوم التالي للغزو، بسبب قيادة تفتقر إلى المعلومات و العقيدة، و التي بعد أن دمرت التنظيم التركي بأكمله وجدت نفسها فجأة في حالة من الفوضى الكاملة" [2] .**

لهذا وجب إيجاد مؤسسة تكون بمثابة همزة وصل بين المستعمر والجزائريين. أحدث الجنرال **" دورفيغو Rovigo"** [3]" فرعا في مكتبه سماه المكتب العربي " ويطلق عليه مصلحة الشؤون العربية "[4].

وقد أسندت إدارة هذه المصلحة إلى النقيب **" لامورسيار la morriciere "** 1833 - 1834م، لأنه كان يجيد اللغة العربية و يتقنها [5].

ونظرا للصعوبات التي واجهتها الإدارة الاستعمارية مع بداية الاحتلال منها: عدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إعادة إحياء الوظيفة التركية القديمة وهي وظيفة " أغا العرب "[6].

---

[1]- صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر...، المرجع السابق**، ص ص 11، 12.

[2]– Xavier yacono **, op cit** , p 10 .

[3]- **الجنرال دورفيغو**: **Anne – Jean – Marie – rené Savary duc de Rovigo** ولد يوم 26 أفريل 1774م، وهو جنرال فرنسي دبلوماسي وواحد من أعوان نابليون المقربين ن قاد القوات الفرنسية في الجزائر عام 1831 - 1833م ضمن حملة القمع الاستعماري. **أنظر:** http://www.birtannica.com يوم 14 جوان 2025م على الساعة 12:25.

[4]- عبد القادر سلاماتي **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة**، دار القرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م، ص 172.

[5] - صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م. 1962 م**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002- 2003 م، ص 196.

[6]- عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1840 م: دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015م، ص 128.

وأول من أسندت إليه هذه الوظيفة هو حمدان بن أمين السكة في عهد الجنرال"**دي بورمون** "، لكنه فشل في أداء هذه المهمة وتم تعيين "**ماري مونج** "مكانه، وذلك بتاريخ **19 نوفمبر 1834** م، وفشل هو الأخر لأنه أكثر رداءة من سابقه[1].

في **15 افريل 1837**م تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية حيث أسندت إدارتها للرائد بيليسي، والذي انصرف إلى غير المهمة التي أنشأت من أجلها تلك الإدارة[2]. لأن هذه الأخيرة أنشأت من أجل تسهيل السيطرة على البلاد، وهي عبارة عن همزة وصل بين الجنس الأوروبي والجزائريين[3].

في هذا الصدد ـ سبب إنشاء المكاتب العربية ـ يقول **فيكتور فوش" Victor fouch**":« **إن تأسيس المكاتب العربية في نظري و قناعتي مفيدا جدا لتطوير الغزو و الاستعمار و هو ضروري جدا ليكون وسيط فيما يتعلق بالسكان الأصلين** [4] » .

وبمجيئ الجنرال "**بيجو**" الذي كان قد خلف **"المارشال فالي"** كحاكم عام للجزائر بتاريخ **22 فيفري 1841 م**، وحدثت تطورات في مسألة الإدارة وغيرها حيث كان يرغب في بعث نفوذ الاستعمار على كامل القطر[5].

فقام بإعادة إنشاء المكاتب العربية في **16 أوت 1841** م وعين الضابط " **دوماس**[6] **"Dumas** رئيسا لها. [7]

---

[1]ـ صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 - 1871 م**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006 م، ص14.

[2]ـ صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 13.

[3]ـ بشير بلاح أخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989** م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010 م، ص 67.

[4]– Victor fouch **, les Bureux arabes en Algèrie** , Librairie intternational de l'agriculture et de la colonisation ,paris , 1858 , p07 .

[5]ـ صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد...**، **المرجع السابق**، ص 17.

[6] ـ **دوماس:** هو أحد القادة العسكريين الفرنسيين الذين شاركو في الحملة الاستعمارية على الجزائر خلال القرن 19، وكان له الدور البارز في العمليات العسكرية التي هدفت إلى إخضاع المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر. **أنظر:** عبد القادر سلاماتي، **المرجع السابق**، ص 167.

[7] ـ سعيد علمي، **الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، تر: نسرين لولي ومحمد رضا، ج1، دار الخطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013 م، ص 58.

كما انه تم إنشاء المكاتب العربية بموجب القرار الوزاري الصادر في **1 فيفري 1844م** [1] والذي يعتبر بحق بمثابة شهادة ميلاد المكاتب العربية [2]التي كانت مجرد مكتب لهيئة الأركان العامة[3].

نجد أن" **بيجو**" أدرك مبكرا أنه لن يتمكن من إدارة سكان الأهالي وذلك إذا لم يكن تحت خدمته سلك من المختصين الذين لديهم القدرة على مراقبة الزعماء والأهالي[4].

وقد اعتمدت فرنسا في تسيير هذه المكاتب على موظفين فرنسيين ذوي خلفية عسكرية وإدارية، إلى جانب توظيف عدد من الجزائريين، سواءً لأسباب تتعلق بالكفاءة اللغوية أو بغرض الوساطة بين الإدارة الاستعمارية والسكان المحليين.

1-1: الموظفون الفرنسيون

بعد إن اتضحت معالم نظام الإدارة الأهلية مع القرار الوزاري الذي نص على أن تكون المكاتب العربية بعناصرها بمثابة الوسيط بين السلطات الفرنسية العليا والجزائريين[5]. هذا ما جعل الجنرال " **بيجو Bugeaud** " يضع جل اهتماماته حول مسألة اختيار الضباط و انتدابهم كموظفين في السلك الإداري [6] . وكما نعلم أن هذه المهمة ليست عملية سهلة لأنها مرتبطة بهدف رئيسي وهو " الاحتلال الاستيطاني ".

بالإضافة إلى أنه كان يعمل عدد كبير مؤهل في تلك المؤسسة بالمقابل كان هناك عدد ـ ليس بالقليل ـ غير مؤهل للقيام بتلك المهمة لأنه يفتقر إلى التجربة والكفاءة المطلوبة لتولي قيادة إدارة الجزائريين[7]. ولهذا يجب اختيار هؤلاء الموظفين بعناية فائقة.

---

[1]ـ **أنظر الملحق رقم 01.**

[2]- Xavier yacono**, op cit**, p 13.

[3]– Victor fouch**, op cit**, p 13.

[4]ـ شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص565.

[5]ـ فاطمة حباش، **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844 - 1870 م: تيارت ـ سعيدة ـ جيرفيل ـ البيض نماذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، الجزائر، 2014م، ص 64.

[6]ـ سهيلة عاشق وفايزة طيلب، **الإدارة الأهلية ودورها في تثبيت الاحتلال الفرنسي 1844 - 1870م**، مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019م، ص 25.

[7]ـ صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد...**، **المرجع السابق**، ص 21.

في هذا الصدد يقول صالح فركوس في كتابه " إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 - 1871م :" **إن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين و غيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة بل كانت تتطلب خبرة و معرفة دقيقة بالرجال [1] ».**

وعليه فالفرد المنتدب يجب أن تتوفر شروط واعتبارات.

أولا: أن يكون من السلك العسكري، وبالفعل كل ضباط المكاتب العربية حسب ما ورد عن شارل أندري جوليان ينتمون إلى مختلف الجيوش لا سيما جيش المشاة، فهم لم يشكلوا أبدا سلكا نظاميا بل انتدبوا من فيالقهم[2].

ثانيا: أن يكون قائد المكتب يجيد اللغة العربية ملم بعادات وتقاليد وطبائع الأهالي، ويتميز بنوع من الاستقلالية في التعامل مع الجزائريين[3].

وهي النقطة التي ركز عليها بيجو في قيادته للإدارة العربية وحث الضباط على تعلم اللغة العربية، لأن هذه المهمة تعتبر أحد الوسائل المستعملة لتحقيق المصالح الاستعمارية[4].

وهكذا أصبح ضباط المكاتب العربية في نظر الجزائريين بمثابة الحكومة، ورئيس المكتب العربي بمثابة السلطان[5].

إذن يحتوي كل مكتب عربي على عدد من الموظفين العسكريين وبرتب مختلفة وعددهم كان حوالي عشرة أشخاص[6]، وهم:

---

[1]- صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد...، المرجع السابق**، 22.
[2]- شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 568.
[3]- جميلة إيعيش، **دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي بالجنوب الشرقي: نموذج مراسلات - بيرو عرب الأغواط - غرداية** ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، دس ، ص 189 .
[4] - فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص 64.
[5]- جميلة إيعيش، **المرجع السابق**، ص 189.
[6]- فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص 65.

1) ـ رئيس المكتب العربي: حيث يوجد على رأس كل مكتب عربي رئيس وهو ضابط فرنسي ذو رتبة غير محددة ـ ملازم أو نقيب ـ[1]، كما يعمل تحت إمرته ملحقين ومتربصين برتب مختلفة ويعينون حسب الأقدمية[2].

2) ـ كاتب فرنسي: برتبة ضابط صف أو عريف أو جندي.

3) ـ مترجمان.

4) ـ قاضي: قاضي مسلم ومساعديه[3].

5) ـ وكيل الضياف.

6) ـ ضابط صف.

7) ـ خوجة أو سكرتير أهلي مكلف بالمراسلات العربية.

8) ـ فرق الصبايحية حيث كانوا مكلفين بمراقبة القبائل المتمردة وبالمساعدة على جباية الضرائب وضم البدو الرحل والحلفاء إلى صف فرنسا[4].

إذن كل مكتب عربي يضم رئيس وطبيب وترجمان وشاوش وكاتبين ـ جزائري وأوروبي ـ وعدد من الصبايحية [5]غير محدود ويختلف حسب ظروف المكتب ومكانه وعدد سكان الجهة[6].

ولقد كان إقليم الشرق الجزائري محل اهتمام الفرنسيين منذ سقوط الجزائر، حيث تعرضت مدنه إلى حملات متعددة ومختلفة وقد تضاعف الاهتمام به بعد مجيئ **" دي ريفيغو"** حيث أنه ربط استمرار بقاء الفرنسيين بالجزائر و بالسيطرة على منطقة الشرق الجزائري[7].

---

[1]ـ عز الدين بومزو، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ـ أنيست مارسيه نموذجا ـ**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص21.

[2]ـ سهيلة عاشق وفايزة طيلب، **المرجع السابق**، ص 26.

[3]ـ فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص 65.

[4] ـ عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر ...**، **المرجع السابق**، ص 76.

[5]ـ **فرقة الصبايحية:** تعرف بأنها فرقة كانت موجودة منذ العثمانيون وتسمى بالسبايس وتعني باللغة التركية أيضا الخيال. **أنظر** : محمد صالح البجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 169.

[6]ـ يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954** م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007 م، ص 17 .

[7]ـ عز الدين بومزو، **المرجع السابق**، ص ص 19، 20.

و لهذا تم تعيين مجموعة من الضباط الفرنسيين في مناطق الشرق، و البداية مع قالمة برز "**الضابط ديفيدي** "1794 - 1848م من بين ضباط افريقيا ، ليس بسبب إنجازاته الإنسانية بل بسبب حرصه المفرط على فرض حضوره داخل المؤسسات المحلية ، كالمدرسة المتعددة التقنيات حيث لم يكن نشاطه نابعا من التفاني بقدر ما كان وسيلة للهيمنة الثقافية ، و قد تجاوز تدخله المجال التعليمي ليطال حياة الجزائريين في قالمة متظاهرا بالاهتمام بشؤونهم. [1]

في حين رءاه الكثيرون على انه رمزا للتدخل الاستعماري، كما لم يخف شغفه بعلم الأثار، لكنه لم يكن بريئا فقد عمد جمع النقوش النادرة في المنطقة ونقلها دون مراعاة لقيمتها التراثية لدى السكان الأصليين. وهذا يعد سطوا ثقافيا مارسه تحت غطاء البحث العلمي.[2]

كما نجد كذلك الملازم **" دوساد De séde "** وهو أحد ضباط المكاتب العربية الذي اشتغل رئيس مكتب عنابة، كما كان كذلك رئيس الفيلق الثالث لفرقة الصبايحية[3].

ولا ننسى كذلك منطقة سوق أهراس فهي كان لها نصيب من هؤلاء الضباط نذكر منهم النقيب **" فوفال Fauvelle victore rnée "** هو فوفال فيكتور ريني من مواليد **19 ديسمبر 1820 م**، التحق بمدرسة سان سير العسكرية سنة 1839م وبعدما تخرج حول لإدارة الشؤون العربية في الجزائر، وتولى رئاسة المكتب العربي بأمال ـ سور الغزلان حاليا ـ وذلك **في 10 أكتوبر 1846** م.[4]

وفي **15 ديسمبر 1855م** عُين رئيس دائرة سوق أهراس العسكرية، وكان من مشجعين السياسة الاستيطانية[5].

---

[1] ـ شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 558.
[2] ـ **المرجع نفسه**، ص558.
[3] ـ صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد ...**، **المرجع السابق**، ص 30.
[4] ـ جمال ورتي، **ضباط المكاتب العربية و كتابة تاريخ الجزائر منطقة سوق أهراس نموذجا**، مجلة القرطاس، ع 9، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، 2018 م، ص 152 .
[5] ـ **المرجع نفسه** ، ص 152.

كما نذكر كذلك جملة من الضباط الكُتاب أيضا الكلونيل **" هيربون Herbillon "** والذي كان هو أول من حكم نيابة مقاطعة باتنة بعدما تأسست في **1 فيفري 1847 م**[1] ويعتبر هو أول من أرسى محاولات الاستيطان[2].

وعليه نستخلص أن المكاتب العربية يقوم بتسيير شؤونها ضباط فرنسيون يملكون سلطة مطلقة، مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي ومراقبة تحركات سكان البوادي[3]، ويعينهم في ذلك بعض القادة والاغاوات والباشاغات كجواسيس يتمتعون بامتيازات متعددة[4].

2-1: الموظفون الجزائريون

كان ولابد لكسب الحرب والوصول إلى الاحتلال الشامل والقضاء على المقاومة الشعبية التقرب من القيادات الجزائرية وزعمائها، وهذا ما أدركه الفرنسيون وعلى رأسهم **"بيجو"**[5]، حيث انتهج سياسة استعمارية قائمة على حكم العرب بالعرب[6]، الذي تبناه سنة 1844م، ويبدوا أن هذا المبدأ قد استعمله لخلق الفتنة بين الأهالي، وتصبح القيادات بيد السلطات الاستعمارية[7].

وقد علق قائلا **" إن استعانتنا بهؤلاء الرؤساء أو العائلات الكبيرة تعد وسيلة ناجحة لتعيين مواقع الثوار، وبذلك نتمكن من حصارهم والقبض عليهم بكل سهولة، وكذلك هذه الوسيلة تدخل في إطار المحافظة على الأمن العامة، والمحافظة على ازدهار التجارة، كما أعطيت لهؤلاء الأعوان مهمة مراقبة الأشخاص اللذين يمرون عبر المناطق المهنة ومهمتهم مراقبة المتجولين اللذين يحرضون الأهالي بنشر أفكار معرضة ضد وجودنا في البلاد [8]".**

---

[1] ـ عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837 - 1939 م**، ج1، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005 م، ص 198.

[2] ـ **المرجع نفسه**، ص 198.

[3] ـ عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر الحديث**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 م، ص 128.

[4] ـ جميلة إيعيش، **المرجع السابق**، ص 189.

[5] ـ فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص 66.

[6] ـ شهيناز بوحوص ، **دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871م** ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ،م 7 ، ع2 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، ديسمبر 2021م ،ص 94.

[7] ـ فاطمة حباش ، **المرجع السابق**، ص66 .

[8] ـ شهيناز بوحوص، **المرجع السابق**، ص 94.

وكانت هذه الزعامات يعينهم في مهامهم بعض الجزائريين والمتمثلون في الخلفاء، الاغاوات، القياد، والشيوخ، كجواسيس يتمتعون بامتيازات متعددة كالإعفاء من الضرائب وأجر شهري ثابت[1].

أ-الخليفة (الباشاغا)

يتم تعينه من قبل الملك الفرنسي[2]، وذلك بعد اقتراح من قائد المقاطعة، ويحال للخدمة من طرف الحاكم العام[3]، حيث مدة خدمته غير محدودة وله أجرة ثابتة، وتتكفل بدفع هذه الأجرة، وقد تصل إلى 1200 فرنك سنويا [4].

كما أنه يمكن أن يوقف هذا الخليفة من أداء مهامه ويحال الأمر فورا إلى الحاكم، وهذا في حال ارتكابه خطأ جسيم[5].

من بين المهام والصلاحيات التي كانت موكلة له تتمثل في:

- استقبال ونقل مقترحات الأغا بخصوص تعيين القايد إلى السلطات الفرنسية.
- تقديم إقتراحات بخصوص تعيين الأغاوات، وليس من صلاحياته إلغاء تعيين القايد أو الأغا بمنطقته ، ولكنه يمكنه تعليق مهامها [6].
- كما أن التعينات في منصب القاضي تتم بناءًا على اقتراحه، حيث يجب عليه التحقق من كفاءة وتعليم المترشحين وتزويد السلطة بالمعلومات اللازمة حول أخلاقهم[7].
- يقوم باستقبال أعوان الاحتلال والجواسيس[8]، أو أي فرد متابع من العدالة لأي سبب كان، ويقوم بإكرامهم[9].

---

[1] -عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق**، ص128.

[2]- Eugene dumas, E**xpose de l'état actuel de la sociéte arabe du gouvernement et de la législation qui le régit**, imprimierie du gouvernment, Alger, novembre 1844, p54.

[3]- ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل غيلزان (الضفة اليسرى لواد شلف وسهل مينا) فيما بين 1863-1900م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران1أحمد بن بلة، الجزائر، 2018م، ص80.

[4] - شهيناز بوحوص، **المرجع السابق**، ص96.

[5] -Eugene Duma**, op cit**, p 54.

[6]- فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص 67.

[7]-Eugene Dumas ,**op cit**, p 54 .

[8] - شهيناز بوحوص، **المرجع السابق**، ص 96.

[9]- ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية ...، المرجع السابق**، ص 81.

- الإشراف على تحصيل الضرائب وذلك بإعطاء الأوامر للأغاوات بتحصيلها، ضف إلى ذلك بأنه يقوم بفرض عقوبات لا تتجاوز 100 فرنك، ما له الحق في الاحتفاظ بثلاثة أعشار (10/3) من مبلغ العقوبة المفروضة، وله حق البرنوس كذلك.
- شراء وبيع الأسلحة النارية مثل بارود الصيد وذخائر دون ترخيص.
- جمع الغرامات ووضعها في الخزينة المركزية.
- نهب الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وسرقة الخيول والأسلحة والحبوب والمواشي التابعة للحكومة الفرنسية[1].
- وله الحق في مراجعة جميع أحكام الأغا والقايد والتأكد من نزاهة هؤلاء المسؤولين من خلال الاستماع إلى الأطراف المعينة، ومن خلال مراجعة القرارات الصادرة، ولهذا الغرض يجب على الخليفة مطالبة الأغا والقايد بتقديم تقارير فورية حول القضايا ذات الأهمية التي حكموا فيها[2].

كما أن الخليفة كان يكلف الأغا بمهام مختلفة ومن بينها:

- مراقبة عملية وكلاء بيت المال والقضاة[3].
- إحصاء الحبوب المزروعة مما يساعد في توزيع العشور.
- بالإضافة إلى كل هذه المهام، فقد كانت للخليفة مهام مختلفة أثناء السلم والحرب، في الحرب انحصرت مهامه في تجنيد القبائل والمشاركة بقواته العسكرية إلى جانب الجيش الفرنسي، أما في زمن السلم تكون مهامه أكثر تعقيدا حيث تشمل ممارسة السلطة القضائية من جهة، ومن جهة أخرى الإشراف على جباية الضرائب وتوزيعها[4]. ويتحرك بناءًا على التعليمات والأوامر الموجهة له من طرف القائد الفرنسي، ويعينه القضاء على القبائل الثائرة على الاحتلال.
- إحصاء عدد المواشي بكل أنواعها في الدواوير، مما يساعده في تحديد الأرقام الخاصة بالزكاة أو الضريبة على المواشي من أجل رصد الثورة المتعلقة بالقيادات والدواوير[5].

---

[1] - شهيناز بوحوص، **المرجع السابق**، ص96.

[2]-Eugene Dumas**, op cit**, p p 56-57.

[3]-**Ibid** ,p58.

[4] -**Ibid**, p55 .

[5]- شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص ص 96، 97 .

2- الأغا

يتم تعيين الأغا من طرف الملك الفرنسي، في حين يتلقى الأوامر والتعليمات من الخليفة [1]، وذلك بعد اقتراح من قائد القسمة أو المقاطعة [2]، كما يعين أحيانا من خارج القبيلة أو القبائل التي تخضع لسلطته[3] ، وذلك بعد تقسيم الأراضي الخاضعة لسلطة الخليفة، والتي يقودها الأغا أما مدة خدمته فهي غير محددة [4].

كما أن لهؤلاء الاغاوات مهام وصلاحيات نذكر منها:

- الإشراف على تحصيل الضرائب وانتزاعها بواسطة وسائل تعسفية .
- مراقبة الإشراف على القياد [5]، ويقترح عند ضرورة عزلهم عن الخليفة .
- تطبيق أحكام القضاء خاصة في الحالات التي تصنف ضمن الجرائم[6]، أما بخصوص الجنح التي تتعلق بالغرامات تقيد دون تأخير.
- يكلف بجمع القوات الأهلية من القبائل وترتيب القوم بأمر من الخليفة .
- توفير قوائم خاصة بالعشور والزكاة، وتحديد أمكنة الدفع وطبيعتها، ويكونوا ملزمين بتقديم البيان الخاص بالضرائب العينية والنقدية للخليفة [7].
- تنفيذ القرارات القضائية كقرار حبس المجرمين والتغريم كذلك، وتصل إلى 50فرنك أي 10دورو أو تتعدى أكثر في حدود 60 فرنك [8].

ومن بين الأسباب الرئيسية التي قد تؤدي إلى ذلك:

ـ رفض دفع المساهمات أو التأخر في سدادها.

ـ استخدام مصطلحات مهينة للإشارة إلى السلطات الفرنسية أو الفرنسيين.

---

[1]- صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930م** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985م ، 29.

[2]- فاطمة حباش، **المرجع السابق** ، ص 67.

[3] -Eugene dumas**, op cit**,58.

[4]-ليلى بلقاسم ، **تطبيق التشريعات العقارية ...** ، **المرجع السابق** ،ص 85 .

[5]- شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص 97.

[6]-Eugene dumas**, op cit**,58.

[7] - شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص 98.

[8] ـ فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 68 .

ـ الغياب غير المبرر عن التجمعات العسكرية.

ـ الاعتداءات الجسدية على الشاوش وغيرهم من الموظفين الأدنى رتبة منهم[1].

ـ رفض تنفيذ أحكام القاضي.

ـ معاقبة السارقين وكل من استلم المسروقات.

ـ الفوضى المرتكبة من طرف أشخاص في أقاليم قبائل لا ينتمون لها [2].

3-القايد

يتم اختياره من بين الرجال المؤثرين في القبيلة [3]وأصحاب النفوذ، وأغلبهم أصلهم من العائلات المحلية الثرية، والتي قد كانت مارست هذه الوظيفة، حيث تكون هذه الأخيرة متوارثة أبا عن جد "قايد ولد القايد"[4].

و يعينون من قبل القائد العسكري للقسمة، ويكون ذلك بحضور قائد المقاطعة، و يتم تغييرهم سنويا و ذلك بموجب مرسوم **1 جوان 1845م**، كما يمكن تمديد مدة خدمتهم وذلك يعود إلى ولائهم للإدارة الاستعمارية[5]، و بخصوص أجرتهم يتقاضونها من الضرائب والغرامات وهذا ما يؤدي إلى التعسف الضريبي من أجل جمع المال لحسابه الخاص [6].

ومن مهامه وصلاحياته:

- مهمة الشرطة، والتوسط في النزاعات القبلية.
- إدارة وتحصيل الضرائب، والاحتفاظ بالعشور (10/1) وفق الامرية المؤرخة في **17 جانفي 1845 م.**

---

[1]-Eugene dumas, **op cit** , p 60.

[2]- ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية** ...، **المرجع السابق**، ص 86. وعلى الرغم من هذا فإن هذه المهام تعلق في حالة إرتكابه إجرام أو خطأ. وفيما يخص الأجر فإنه يحصل على أجر ثابت حسب الأصناف والدرجات، مرتبة حسب 1200و 1800 و3000 فرنك. **أنظر**: فاطمة حباش، **المرجع السابق**، ص68.

[3]- Eugene dumas, **op cit** ,p 61.

[4] ـ شهيناز بوحوص، **المرجع السابق** ، ص 99

[5] ـ **المرجع نفسه**، ص 99.

[6]- فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 68.

- القيام بدوريات إحصائية للأراضي الجديدة من أجل عملية الاستيطان [1].
- التمتع بصلاحيات قضائية على السكان الجزائريين، كما أن له الحق في فرض العقوبات، والاحتفاظ بثلاثة أعشار من مبلغ تلك العقوبة[2].
- السهر على تنفيذ القوانين وتبليغ التدابير للحكومة الفرنسية[3].
- مراقبة الجزائريين، حيث تم تكليفه بمراقبة محتوى الأغاني الشعبية والتبليغ عنها ـ إذ كانت كلماتها لا تنسجم مع سياسة الحكومة الفرنسية[4].
- يتولى القايد مسؤولية الأمن الداخلي للقبيلة، وبالخصوص الأمن في الأسواق، حيث أنه يجب عليه الحضور شخصيا أو تعيين نائب عنه.
- إذا كانت هناك قضية سياسية تتجاوز اختصاصه يرفعها إلى الأغا ليتم النظر فيها، وفي كثير من الأحيان يقوم القايد بالتدخل في القضايا المختلفة التي تعرض عليه من قبل أطراف معينة ويتصرف فيها كقاضي صلح، وهذا ما يؤدي إلى التداخل مع اختصاصات (القاضي الشرعي)[5].
- إنجاز عمليات الجرد لكل أملاك القيادات من المواشي والأراضي الخصبة.
- جمع وتجنيد القوات من الأهالي ووضعها تحت تصرف الأغا، وفي فترة الحرب يقوم القايد بقيادة هذه الوحدات[6].
- يجب أن يكون القايد على تواصل دائم مع شيوخ الدوار[7].

---

[1]-عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار...** ، **المرجع السابق** ، ص 193.

[2]- كريم ولد النبيه ، **القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ التعسف والخيانة 1867-1962م** ، مجلة القرطاس ، ع 2، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، جانفي 2015م ، ص ص 230،229.

[3] - حمدان بن عثمان خوجة ، **المصدر السابق**، ص 35 .

[4]- حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص 271.

[5]- Eugene dumas**, op cit**,P P 63,64.

[6] - عائشة ناقل و كريم ولد النبيه ، **استغلال وظيفة أغا العرب في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1845 م** ، مجلة أفاق ، فكرية ، م10، ع01، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، ماي 2022 م ،ص 501.

[7]- Eugene dumas, **op cit**,P66.

3-الشيخ

يطلق عليه اسم زعيم الدوار، وتقع تحت رئاسته الدواوير، ويعين من طرف قائد المقاطعة بحضور القايد، ويتمتع بنفس الامتيازات تلك التي يتمتع بها القايد، كانوا يعينون من طرف قائد الحوز ويقومون بمتابعة الدوائر[1]، أما بخصوص خدمته فهي محدودة زمنيا، ويتقاضى أجره من التحصيل الضريبي " الزكاة والعشور"[2].

ومن أبرز مهامه وصلاحياته:

- تقديم يد العون للقايد في إدارة القبيلة أو الفرقة، حيث أنهم يعتبرون المدافعون الطبيعيون لمصالح الدوار.
- له الحق في رفع احتياجات إلى الأغا أو الخليفة، حيث أن هذا الأخير يقوم بدوره بتفحصها[3].
- الإشراف على جمع الضرائب.
- مراقبة الدوار وإحصاء أي تحركات مشبوهة والإبلاغ عنها.
- جمع الغرامات والمؤن من أجل الحرب.
- ترأس الجماعة.
- ليس لدى هذه الشيوخ سلطة فرض الغرامات أو إصدار الأحكام[4].

والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة هذه الزعامات الأهلية، أنها لها نفس المهام والصلاحيات، فالاختلاف الوحيد الموجود بينهم هو الحدود الجغرافية التي تتراجع تدريجيا ابتداءا من قائد القسمة وعلى رأسها الخليفة، مرورا بالقيادات وصولا إلى الدوار أو كما يسمى " القصر" بالصحراء، وهذه الأخيرة كانت بزعامة الشيخ.

ثانيا: المكاتب العربية الأدوار والأهداف

لقد تعددت أدوار المكاتب العربية وتنوّعت أهدافها بما يخدم المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

---

[1]- صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين ...** ، **المرجع السابق** ، ص 29.
[2] - شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص 101.
[3]- ليلى بلقاسم ، **تطبيق التشريعات العقارية ...**، **المرجع السابق** ، ص 122 .
[4]- كريم ولد النبيه، **المرجع السابق**، ص 501.

1-2 : أدوار المكاتب العربية

أ- الدور السياسي الإداري

- لعبت دورا رئيسيا في تسهيل تطبيق السياسة الاستعمارية.
- متابعة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد الجزائريين[1].
- العمل على معرفة أوضاع المجتمع الجزائري وإخضاع القبائل لخدمة مصالح فرنسا بالجزائر[2].
- الإشراف على شؤون الجزائريين والتي تعتبر هذه من أبرز المهام.
- تطبيق سياسة الإدماج، وذلك بما يتماشى مع مصالح الاستعمار، وفي هذا الصدد يقول أحد الضباط: **" إنني لا أيأس أن يتم جمع اليهود والمغاربة والفرنسيين والإيطاليين والإسبان أمام أستاذ واحد وفي نفس الحصص الدراسة، ينبغي أن يتم تحضير الإدماج داخل المدارس "**[3].
- مراقبة تحركات القبائل والأشخاص المشبوه في أمرهم[4].
- الاتصال بشيوخ القبائل ومسؤولي العشائر، قصد استمالتهم والتفاوض معهم بهدف توسيع رقعة الاحتلال الفرنسي[5].
- ازداد نفوذ المكاتب وأصبح دورها في تعيين وخلع المسؤولين المحليين وجمع الضرائب[6].
- جمع المعلومات والطبوغرافية ومختلف الوثائق الخاصة بالقبائل.
- تسجيل سيرة قادة الجزائريين والشخصيات والعائلات ذات النفوذ.
- كانت تعمل على جمع وتوجيه قوافل الحجز ومعاينة الحالة المدنية في القبائل[7].

---

[1]- بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 - 1930 م وانعكاساتها عبلى المغرب العربي** ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010 م ، ص 95.

[2]- عبد القادر سلاماتي، **المرجع السابق**، ص174.

[3]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين ...، المرجع السابق** ، ص 206.

[4] - Salah ferkous , **Aperçu de L'histoire de L'Algérie : des phéniciens L'Independence 814 v .j .c/962 ,** traduit par Benameur salah , dar EL ouloum , Annaba , 2007 ،p 209 .

[5]- عبد القادر سلاماتي ، **المرجع السابق** ، ص 94.

[6]- عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي ...، المرجع السابق** ، ص131.

[7]- عبد الحميد زوزو ، **الأوراس إبان فترة الاحتلال...، المرجع السابق** ، ص 194 .

- تحصيل الضرائب ومراقبة الجزائريين والقبائل وتفتيش الأسواق[1].
- تسهيل الاتصال بالقبائل ومعرفتهم أكثر وذلك بهدف السيطرة عليهم وإخضاعهم للسلطة[2].

ب ـ الدور العسكري والقضائي

- أصبحت الوظيفة القضائية من بين أهم الوظائف التي تكلفت بها المكاتب العربية، و أسفرت عن كم معتبر من المراسلات و تضاعفت التحقيقات القضائية [3] ، كما أصبح القضاء من اختصاصات هذه المكاتب كذلك.[4]
- لعبت دور الوسيلة الأساسية في تطبيق سياسة الاحتلال الشامل، حيث قامت بتسهيل مهمة الجيش الفرنسي وجنبته خسائر كثيرة، وذلك عن طريق تقديمها لمعلومات دقيقة ومفصلة عن العشائر و القبائل و رؤسائهم و نمط حياتهم[5].
- العمل على مراقبة القادة التي كانت السلطات الفرنسية تقوم بتعيينهم، والذين يسعون لتحصيل الضرائب وعمليات الجوسسة.
- دعم قوات الاحتلال الفرنسي من أجل القضاء على المقاومة الشعبية والسيطرة على البلاد الجزائرية.
- فرض العقوبات على الأشخاص الذين ينظمون إلى صفوف الجيش من أجل مقاومة قوات الاحتلال.
- . جمع معلومات تهم الجيش مثل: إحصاء الأراضي الزراعية، والتعرف على مجاري المياه ... وذلك من أجل تقوية نفوذه[6].
- مراقبة تحركات القبائل و الأشخاص المشبوهين.
- مساعدة القادة العسكريين في إدارة شؤون السكان الأصليين وتوجيه المستعمر.

---

[1]ـ أديب حرب ، **التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 -1847 م**، ج2 ، ط1، دار للكتاب ، الجزائر ، 1983 م، ص 351 .

[2]ـ فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 54 .

[3] ـ شارل روبير أجيرون ، **الجزائر بين المسلمون و فرنسا 1871 - 1919 م** ، ج 1 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007م، ص 252 .

[4] ـ بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية ...** ، **المرجع السابق** ، ص 95 .

[5] ـ **المرجع نفسه** ص 95.

[6] ـ عبد القادر سلاماتي، **المرجع السابق** ، ص ص 174 -176.

- العمل على تهدئة البلاد وإضفاء نوع من الاستعمار، بهدف تمهيد الطريق للتجارة الاستعمارية [1].
- لعبت دور هيئة إدارية وهيئة مخابرات، وهيئة قيادة المسلمين [2].
- مراقبة تحركات سكان البوادي ومصادرة أراضيهم.
- تحقيق الأمن والعدالة ، وإحصاء الضرائب .
- الاهتمام بالشؤون الحربية [3].
- الإشراف على الأحكام القضائية وتعديل تلك الأحكام التي لا تروق لهم.
- جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين، وأصبحوا لا يسمحون للجنود الفرنسيين بالتدخل في المناطق الخاضعة لهم[4].
- العمل على مراقبة الأشغال المنجزة، وقيادة فرق القومية في الحالات الاستثنائية.
- إدارة مصلحة الصبايحية والخيالة والعسكر، ومراقبة دور الضيافة [5] .
- فض المنازعات بين السكان، حيث يعتبر هذا هو الدور الأساسي الذي كلف به أعضاء المكاتب العربية [6] .

ج ـ الدور الاجتماعي والثقافي والديني والتعليمي

- النظر في المسائل الشرعية و الدينية للمسلمين الجزائريين [7].
- دراسة المجتمع الجزائري من قبل ضباط وزعماء فرنسيين، وكذلك مصادرة تموينه وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية.
- السعي من أجل تفكيك المجتمع وتشتيته، وكذلك القضاء على وحدته التي كان يسعى الأمير عبد القادر إلى تحقيقها [8].

---

[1] Salah ferkous ، **op cit** ،p 209 .

[2]ـ سعيد علمي، **المرجع السابق**، ص 59.

[3] ـ عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى ما قبل التاريخ إلى 1962 م : الجزائر العامة** ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006م، ص 294.

[4] ـ عمار بوحوش ،**التاريخ السياسي ...** ، **المرجع السابق** ، ص 131.

[5] ـ عبد الحميد زوزو ، **الأوراس إبان فترة الاحتلال** ...، **المرجع السابق** ، ص 194.

[6]ـ أديب حرب ، **المرجع السابق** ، ص351.

[7] ـ بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية ...** ، **المرجع السابق** ، ص95.

[8]ـ عبد القادر سلاماتي، **المرجع السابق** ، ص176.

- الاطلاع على كل ما يتعلق بالأهالي، ومن أهم ذلك دراسة الشريعة الإسلامية ، وذلك لأغراض استعمارية [1].
- مراقبة الزعماء والطوائف الدينية [2].
- توفير المعلومات عن حالة السكان النفسية وضمان إدارة عادية ومنظمة للقبائل.
- السهر على تلبيه حاجيات وطلبيات الأهالي[3]. و تعتبر هذه المهمة في حد ذاتها ثقيلة، ولا تعود دوما بالاعتبار على أصحابها[4].
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي والتعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية الفرنسية [5].
- بالإضافة إلى مراقبة التجمعات الدينية والزوايا [6].

وعن دور المكاتب العربية يؤكد أحد الضباط الفرنسيين عن ذلك بقوله: **"لم يبقى بشر في البلاد لانعرف أدنى أسراره، لقد نجحنا في كل مكان ، وأحصينا كل شيء بدقة واستنار تاريخ كل القبائل بفضلنا و أقررنا الأمن في كل مكان ، كما لم يحدث أبدا من قبل ."**[7]

2-2 : أهداف المكاتب العربية

ومن بين الأهداف التي أنشأت لأجلها المكاتب العربية ونذكر منها ما يلي:

- تهدف إلى الأمن وحماية المصالح الفرنسية [8].
- تحقيق الاحتلال الشامل والنهائي للسكان الأصليين، حيث يعتبر هذا هو هدفها الرئيسي [9]، وفي هذا الصدد يقول: **" Xavier yacono كزافيه ياكونو "**

---

[1] ـ صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر .....، المرجع السابق** ، ص 202.

[2] -Salah ferkous ،**op cit** ،p 209 .

[3] ـ شارل أندي جوليان ، **المرجع السابق**، ص 569.

[4] ـ **المرجع نفسه** ، ص569.

[5] ـ عبد الحميد زوزو ، **الأوراس إبان فترة الاحتلال...، المرجع السابق** ، ص 194.

[6] ـ **المرجع نفسه** ، ص 194.

[7] ـ عمر جبري و حكيم عواج ، **أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري 1830- 1930 م** ، مجلة تاريخ المغرب العربية ، م6 ، ع 1، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج ، الجزائر ، 2020م ، ص43.

[8]-بشير بلاح وأخرون ، **المرجع السابق**، ص 67 .

[9]- شهيناز بوحوص ، **المرجع السابق** ، ص 102 .

تهدئة البلاد هذا هو هدفنا الحالي .....السلطات الفرنسية تريد النظام العام ،السلام ....." وكما يقول **"دوماس"** كذلك في تعليماته " **الهيمنة هي الهدف الأول لسياسة "[1].**

- التمكين للمستعمر[2] وضمان تهدئة القبائل من خلال إدارة عادلة ونظامية بصفة دائمة [3]، أي العمل على إخضاع القبائل لسلطة الفرنسية .
- أنشئت بهدف أن تكون بمثابة عيون وأذان للاستعمار الفرنسي، حيث كانت تقوم بمراقبة كل تحركات الجزائريين [4].
- مراقبة الزوايا والطرق الصوفية والقادة الروحيين[5].
- التعرف على بنية المجتمع ومواطن قوته وضعفه لضرب وحداته، وإنهاك قواته[6].
- إقرار الأمن والاستقرار لتمهيد الطريق أمام الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية.
- التقليص من نفوذ رؤساء القبائل الكبرى[7].
- استخلاص الضريبة من أهل البلاد وإيداعها في ميزانية الخزينة الفرنسية [8].
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.
- مساعدة الضباط العسكريين بالبلاد في إدارة الجزائريين، والقيام بتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.
- إنجاح عملية الاستيطان وقطع الصلة بين قبائل الجزائر والمقاومة الشعبية.

---

[1]-xavier yaconno , **op cit** , p 96

[2]- صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد ... ، المرجع السابق** ، ص 19.

[3]- Victor foucher ,**op cit** ,p25 .

[4] - صالح فركوس، **المكاتب العربية ومراقبة الرأي العام الجزائري (من خلال وثائق تنشر لأول مرة)** ، الحوار الفكري ، دم ، دع ، دج ، دب ، ص 46.

[5]- نور الدين صابر ، **المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر : إقليم قسنطينة أنموذجا** ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، م6 ، ع1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2023 م، ص 1054 .

[6]- صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ... ، المرجع السابق**، ص 18 .

[7]- نور الدين صابر، **المرجع السابق**، ص 1055.

[8]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر ... ، المرجع السابق**، ص 199 .

- محاولة ترسيخ وتحقيق فكرة الجزائر فرنسية [1].
- أنشئت هذه المكاتب من جهة أخرى بهدف الإعلام والرقابة والتفتيش [2].

ثالثا : موقف الطرق الصوفية والأسر الكبرى من نشأة المكاتب العربية

أثارت نشأة المكاتب العربية ردود فعل متباينة بين القوى التقليدية في المجتمع، وخاصة الطرق الصوفية وزعماء الأسر الكبرى. حيث رأت في هذه المؤسسة تهديدًا لدورها التقليدي ومكانتها الاجتماعية.

3- 1: موقف الطرق الصوفية

لقد أيقنت السلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر وفي فرنسا أهمية الطرق الصوفية، وذلك لتأثيراتها على الجزائريين. فحاولت استخدامها للتوسع والسيطرة، حيث قامت بمحاربة البعض منهم، واستمالة البعض الأخر. فخلفت الثغرات والعداوة بين صفوف القبائل[3].

وهذا ما يجعلنا نجد طرفين: طرف مناهض للمستعمر والذي تمثل على حساب الحصر الطريقة القادرية والطريقة الرحمانية، وطرف أخر موالي والذي تمثله الطريقة التيجانية.

3-1-1: الطرق المناهضة للمستعمر

كان المستعمر يلقبهم " بالأشراف أو الطلبة أو الكتاتيب"، هدفهم واضح إبقاء الجزائريين مهيأين للثورة ضد المحتل، حيث قاموا بمحاصرة الجيوش الغازية لمنعها من التوغل داخل البلاد[4]. ولقد كان أتباع الطريقة القادرية والرحمانية، أشد الناس عداوة للفرنسيين وأكثرهم كرها لها[5].

---

[1]- صالح فركوس، **المكاتب العربية ومراقبة الرأي العام..** ، **المرجع السابق** ، ص 46.
[2]- شارل روبير أجرون، **المصدر السابق** ، ص 251.
[3]- حميدة أعميراوي ، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري** ، ط2 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2005م ، ص 55 .
[4] - حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص346 .
[5] - صلاح مؤيد عقبي ، **الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر** ، دار البراق ، لبنان ، بيروت ، 2002م ، ص 72 .

والبداية مع **الطريقة القادرية**: والتي تنسب إلى شيخ الطريقة سيدي عبد **"القادر الجيلالي"**[1] دفين بغداد (1078 -1167م) . والمولود في قرية جيلان بكركوك شمال العراق[2].

انتشرت هذه الطريقة انتشارا واسعا، لتطرق أبواب المغرب العربي في حدود سنة 1174م عن طريق: الشيخ أبي مدين شعيب والذي كان له الفضل في نشرها[3]. وبعد أن سقطت مدينة الجزائر في يد المحتل سنة 1830م، برز دور الطريقة القادرية، والتي توحدت مع الطريقة الرحمانية والسنوسية تحت لواء مقاومة الأمير عبد القادر، رغم اختلاف البعض في تفاصيلها، إلا أن معظمها وقعت تحت " سنة الجهاد "[4].

اظهرت موقفها المعادي للاحتلال ولكل ما هو أجنبي ومخالف للعقيدة الإسلامية، والدين الإسلامي، وكذا عادات وتقاليد البلاد. وذلك عن طريق التعليم الديني والمقاومة بالسلاح[5].

ولقد اعتمد الأمير سياسة توحيد القبائل سواء بالقوة أو بالإقناع ومراقبة هذه الأخيرة، ومنعها من عصيانه وتأديبها كلما اتصلت بفرنسا[6].

وفي هذا الصدد يقول الأمير **" ومن أجل ذلك إذن تولينا هذه المسؤولية الهامة أملين أن يكون ذلك وسيلة لتوحيد المسلمين ومنع الفرقة بينهم، وتوفير الأمن العام إلى كل أهالي البلاد، ووفق كل الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الفوضويين ضد المسلمين"**[7].

---

[1] ـ محمد الأمين بولعشار ، **دور الطريقة القادرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي : مقاومة إن ناصر بن شهرة أنموذجا** ، مجلة الدراسات التاريخية ، م 25 ، ع 2 ، جامعة عمار الثليجي الأغواط ،الجزائر، 2024 م، ص 314 .

[2] ـ لخضر عواريب ، **الطريقة القادرية في الجنوب الشرقي الجزائري و دورها في مواجهة الاستعمار خلال القرنين 19 و 20** ، مجلة الدراسات و الأبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، م 13 ، ع1 ، دب ، 2021 م، ص 793.

[3] ـ يوسف بولعباز و سيدي يوسف محمد رامي ، **نظرة المصادر الفرنسية لصراع الطريقة القادرية و تأثيره على مقاومة الأمير عبد القادر 1832 - 1847 م سانت أرنو و ليون روش انموذجا** ، المجلة التاريخية الجزائرية ، م 8 ، ع 2 ، جامعة خنشلة ، الجزائر، 2024 م، ص 48 .

[4] ـ محمد الأمين بولعشار، **المرجع السابق** ، ص 314 .

[5] ـ عبد الجليل ساقني، **دور الزاوية القادرية في مقاومة الاستعمار الفرنسي بالجزائر** ، المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، م3 ، ع1 ، المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر، 2021 م، ص 211 .

[6] ـ محمد بيستي و أمينة مسعودي، **مقاومة الأمير عبد القادر من خلال رسائل المارشال سانت أرنو 1837 - 1844** ، مجلة دراسات و أبحاث ، م 14 ، ع 1 ، جامعة الجيلالي بونعامة ، 2022 م، ص 197 .

[7] ـ شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر** ، تر : أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1867 م، ص 59 .

إذن الطريقة القادرية كان لها عظيم الدور في حمل راية المقاومة والجهاد والدفاع عن الوطن والمسلمين ورفض المستعمر بكل شجاعة[1].

كما نجد كذلك **الطريقة الرحمانية** فهي تنسب إلى" **محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن يوسف بن أبي قاسم المكي** "بالأزهري، واختلفت الروايات في مولده بين سنتي 1714-1721م، في منطقة ايت سماعيل[2].

وتعتبر من أوسع الطرق حيث لاقت انتشارا في عموم الجزائر إبان القرن 19، وكانت وحدها تستحوذ على أكثر من 50 % من عدد الزوايا في الجزائر[3].

لقد حاولت هذه الطريقة في السنوات الأولى من الاحتلال أن تقف صفا واحدا ضد المستعمر حيث قاموا بدعوة الناس إلى الجهاد ضد الكفار المحتلين[4].

وهنا ظهر الدور البطولي للعديد من قادات المقاومات ومن الشريف **"بوبغلة"**، الذي دعا إلى توحيد الصفوف بغية مواجهة المحتل، فلبى دعواته شيوخ الطرق الصوفية[5]، وكذلك مقاومة **"لالة فاطمة نسومر"**، التي ظهرت من هذه المعارك تقاتل وتقاوم وتحرض المجاهدين وتبعث فيهم روح القتال والمقاومة [6].

انضمت هذه الطريقة إلى جانب مقاومة **"الأمير عبد القادر"** وساندته ـ بالخصوص قبيلة فتيلة ـ حيث أن بيجو عندما مر بهذه القبيلة عام 1841 م، قرر أن يوجه لهم رسالة يطلب فيها منهم التوقف عن مساندة الأمير، وكان رد هذه القبيلة كما رواه الجنرال **"دوماس"**:**"قالت لنا بظان الأمة الفرنسية أمة كبيرة و قوية فلنعلم إذن أن العدل من شيم الكبار الأقوياء، فلماذا**

---

[1] ـ صلاح مؤيد العقبي ، **المرجع السابق** ، ص 145 .
[2] ـ شمس الدين زراي ، **دور الزاوية الرحمانية في محاربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830 إلى بدايات القرن العشرين** ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، م6 ،ع 2 ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ،2021 م، ص 562 .
[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص 563 .
[4] ـ حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص 356 .
[5] ـ صلاح مؤيد العقبي ، **المرجع السابق** ، ص 95 .
[6] ـ **المرجع نفسه** ،اص 96 .

تريدون الاستيلاء على بلاد و هي ليست لكم، و إذا كنتم أغنياء فماذا جاء بكم إلى شعب ليس لديه ما يعطيكم سوى البارود ... " [1].

إذن تعتبر هذه الطرق هي القوة الوحيدة أنذاك القادرة على الوقوف في وجه السلطة الفرنسية، ووجدوا أنفسهم يقاومون الظلم والتعسف وخاصة بعد تخلي الأتراك عن هذه المهمة.

3-1-2: الطرق الموالية للمستعمر

وهذا لا ينفي أن هناك بعض الطرقيين الذين تعاملوا وتواطئوا مع السلطات الاستعمارية، خاصة بعد أن أدركت هذه الأخيرة أهمية رجال الدين والطرق الصوفية والمرابطين، فحاولت استمالتهم لخدمة مصالحها[2].

كما نجد منهم **الطريقة التيجانية**، و التي أسسها أبو **"العباس بن أحمد المختار التيجاني"**، المولود سنة 1737 م[3]، و الذي عُرف بحبه للعلم و ازداد طموحه و بلغ درجة إنشاء طريقة صوفية تختلف عن باقي الطرق [4] .

أما عن موقفها من المستعمر الفرنسي، فهي أرادت الابتعاد عن الأمور السياسية وذلك بسبب وعي مؤسسها بأن طريقته بحاجة إلى الهدوء والاستقرار لتقوية نفوذها[5]، لكن رفضها للمشاركة السياسية لم يكن صحيحا دائما، فقد رأيناها تساند أعداء الوحدة الوطنية [6]

ووصفت الاحتلال بأنه قضاء وقدر ولا بد من التسليم بذلك[7].

ومن أشهر أقوالهم: **" ابقوا حيث أنتم لقد أراد الله بالجزائر ذلك "**[8].

---

[1] ـ العربي بوعنابي ، **ثورة فتيلة بقيادة سيدي لزرق بلحاج عام 1864 م ضد الاستعمار الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف و الكتبات الفرنسية** ، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا ، م 4 ، ع 2 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، 2021 ، ص 626 .

[2] ـ حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص 358 .

[3] ـ عبد الله بن عبد دجين السهلي ، **الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وأثرها** ، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ ، ص95.

[4] ـ يوسف بولعبايز ، **المرجع السابق** ، ص48.

[5] ـ سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية ، ج1...** ، **المرجع السابق** ، ص 299.

[6] ـ شيخ لعرج ، **انتشار الطريقة التيجانية في بايلك الغرب أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 ونشاطاتها المختلفة** ، مجلة الحضارة الإسلامية ، ع29 ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2016 م، ص622.

[7] ـ يوسف بولعبايز ، **المرجع السابق** ، ص49.

[8] ـ حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص359.

و لقد قدم التيجانيون و المغرب خدمات متعددة للفرنسيين، و قابلتهم فرنسا على هذه الخدمات بالمال و الجاه النفوذ[1].

سنذكر فيما يلي مجموعة من الحقائق التاريخية التي تثبت العلاقة الوثيقة للتيجانيين مع الاستعمار و المستعمرين.

يقول" **روم لاندو** " في كتابه: "تاريخ المغرب في القرن العشرين " : " **و ثم وثيقتان قل ما يعرفهما الناس تزودنا بالمعلومات الطفيفة ، و أولهما الرسالة التي بعث بها قبل قرن من الزمن المارشال بوجو- أول حاكم عام للجزائر - إلى شيخ التيجانية ذات النفود الواسع ، إذ أنه لولا موقفها المشبع بالعطف لكان إستقرار الفرنسيين في البلاد المفتتحة حديثا أصعب بكثير مما كان عليه** " [2] .

أما بخصوص الوثيقة الثانية هي الخطبة التي ألقاها الشيخ سي "**محمد الكبير**" صاحب السجادة الكبرى أي رئيس الطريقة التيجانية بين يدي "**الكلونيل سيكوني**"[3]، والتي ذكر فيها بعض الخدمات التي قدمتها هذه الأخيرة للفرنسيين.

وحسب "**جريدة الفتح**" في عددها الصادر في 16 صفر 1350 هـ: " **... و أثناء شرب الشاي قام حبيبنا حسني سي أحمد بن الطالب و تلى باسم المرابط سيدي محمد الكبير صاحب السجادة التيجانية الكبرى، خطبة عميقة مستوعبة للخدمات الجليلة الصالحة التي قامت بها الطائفة التيجانية لفرنسا و في سبيل فرنسا في توطيد الاستعمار الفرنسي و في تسهيل مهمة الاحتلال على الفرنسيين** "[4].

نص الخطبة

" إن من الواجب علينا إعانة حبيبة قلوبنا فرنسا ماديا و أدبيا و سياسيا و لهذا فإني أقول لا على سبيل المن و الافتخار و لكن على سبيل الانتياب و الشرف بالقيام بالواجب، إن

---

[1] - علي بن محمد الذخيل الله السويلم ، التيجانية : **دراسة لأهم عقائد التيجانية في ضوء الكتاب والسنة** ، ط 3، دار العاصمة لنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2011م،ص66.

[2] - **المرجع نفسه** ، ص 66.

[3] - **جريدة الفتح**، ع 257، يوم الخميس 16 صفر سنة 1350 هـ.

[4] - **المرجع نفسه.**

أجدادي أحسنوا صنعا في انضمامهم إلى فرنسا بل أن نصل إلى بلادنا و قبل أن تحتل جيوشها الكريمة ديارنا، ففي سنة 1838 م كان جدي سيدي محمد الصغير قد أظهر شجاعة نادرة في مقاومة أكبر عدو لفرنسا الأمير عبد القادر الجزائري[1]. وبالجملة فإن فرنسا ما طلبت من الطائفة التيجانية نفوذها الديني إلا و أسرعنا بكل فرح و نشاط بتلبية طلبها و تحقيق رغباتها و ذلك لأجل عظمة و رفاهة و فخر حبيبتنا فرنسا النبيلة "[2].

2-3 : موقف الأسر الكبرى من نشأة المكاتب العربية

عملت السلطات الفرنسية منذ احتلالها للجزائر 1830م إلى غاية 1870م ، سياسة كسب العائلات الأرستقراطية ذات النفوذ في الجزائر ، حيث يقول "**رين**" **"لم نكن في حاجة إلى رجال الإدارة ، ولا إلى الموظفين ، بل كنا في حاجة إلى خلفاء من ذوي الجاه والسلطان ، أي إلى قوم يمكن بما لهم من شخصية من حسب ونسب ، وأن يكونوا خير رسل لدى الأهالي ..."[3]** .

1-2-3: الأسر المناهضة للمستعمر

تعتبر اسرة **أولاد مقران** واحدة من أهم الاسر المحلية الكبيرة في بايلك الشرق الجزائري[4]، فأسرة أولاد المقران قد ارتبط اسمها بثورة الباشاغا محمد المقراني[5] اندلعت عام 1871 ضد الاستعمار الفرنسي[6].

يرجع ابن خلدون: نسب هذه الاسرة إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول –ص- [7].

---

[1]- علي بن محمد الذخيل السويلم، **المرجع السابق**، ص 68.

[2] **المرجع نفسه**، ص68.

[3] -مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2007م ، ص ص 60 ، 61 .

[4]-لخضر بوطبة، **علاقة الأمير عبد القادر بالأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري – أسرة أولاد مقران أنموذجا**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 2 ، الجزائر ، 2020م ، ص176.

[5]-**محمد المقراني** : ولد محمد المقراني في فترة ما بين 1810-1820م ،بمنطقة مجانة من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة كان والده خليفة على مجانة وبعد وفاة والدة 1853م عينته السلطات الفرنسية محله. **أنظر:** أسيا تميم ،**الشخصيات الجزائرية : 100 شخصية** ، دار المسك لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008م ، ص48.

[6]-لخضر بوطبة ، **موقف أسرة أولاد المقران من الاحتلال الفرنسي** ، مجلة التاريخ المتوسطي ،ع 1 ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف ، الجزائر ، 2019 م ، ص72.

[7] -صالح فركوس ، **المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد...** ، **المرجع السابق** ، ص 368.

حيث كانت تنسب إلى قبائل عيا ض، وذلك مع فترة الهجرات الهلالية القادمة إلى المغرب العربي من المشرق[1]، فاستقروا بجبال قلعه بني معاضيد[2].

فتاريخهم ارتبط بالأمراء الحماديين، ثم ارتحلت هذه الأسرة فاختارت قلعة بنى عباس شمال غرب سهل مجانة كموطن لها بعد قلعة بنى عباس[3]، فعرفت شهرة كبيرة خلال القرنين 9-10هـ الموافق ل 15-16 م[4].

أما **موقف هذه الأسرة** فتمثل أنها ناهضت الاستعمار ورفضته، بعد أن كانت خاضعة للحكومة الفرنسية. فالبرغم من أهمية أحمد المقراني في تثبيت الاحتلال لكنه كانت لديه نقاط أعابته أثناء ممارسته للسلطة على القبائل، لكن رغم هذا هناك العديد من تقارير تظهر أن المكاتب العربية لم تتمكن من التحكم في أسرة أولاد المقراني[5]، وكان المقرانيون يعتقدون أنهم ينتمون مباشرة لمقاطعة قسنطينة وهذا يعنى أنهم لا يقومون بإتباع أوامر قائد المكاتب[6].

3-2-2: الأسر الموالية للمستعمر

فكان من بين هذه الأسرة، أسرة بوعكاز وأسرة ابن قانة ، أسرة المقراني . ولتتم هذه المهمة قامت بإسناد العديد من الوظائف لقادتها، ومنها وظيفة شيخ العرب ، كما كان لهذه الأسر مواقف مختلفة خاصة بخصوص نشأة المكتب العربي .

والبداية مع **أسرة ابن بوعكاز الذواودة** ، ويرجع أصل هذه الأسرة إلى قبيلة الذواودة الهلالية العربية من فرع أولاد داود بن مرداس بن رياح ، فانتشروا خلال القرن 11 بالمغرب الأوسط[7].

---

[1]-محمدي محمد ، **ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871م :ثورة للمال أم للمال** ، المجلة المغاربية للمخطوطات ، م 17 ، م1 ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2021م ، ص313.

[2] -**معاضيد:** تقع شمال مدينة المسيلة وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج، أنظر إلى **المرجع نفسه** ، ص313.

[3] - عبد القادر صحراوي ، **مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين Louis rinn في ضوء المجلة الإفريقية** ، الحوار المتوسطي ، ع 11 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، مارس 2016م ، ص272.

[4] - جميلة إيعيش ، **المرجع السابق** ، ص 59.

[5] -حنان لطرش ، **المرجع السابق** ، ص 274.

[6]- صالح فركوس ، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد...** ، **المرجع السابق**، ص 378.

[7]-عباس كحول و حمزة بوقادوم ، **مشيخة العرب بالزاب والصحراء الشرقية بين سلطة البايلك العثماني والإدارة الاستعمارية الفرنسية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، م7 ، ع4 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2022م ، ص180.

تعتبر أسرة كبيرة وذات نفوذ في المنطقة، وتميزت بالشجاعة [1]، وتنسب إلى **"علي بن الصخري والذي يلقب ببوعكاز"**[2] .و نجد أنها استقرت في البداية في الشرق الجزائري [3]. وقد أشرفت على المناطق التي كانت تقع جنوب قسنطينة، وكل الأقاليم التابعة لها[4].

كانت هذه الأسرة تتمتع بنفوذ كبير إلا أنها في الفترات الأخيرة بدأت تتراجع مكانتها، وذلك بسبب ظهور عائلة بن قانة[5].

قد تمثل موقفها في أنها كانت موالية لفرنسا، حيث أنه في 1838م أعلن **"فرحات بن سعيد"**[6] استعداده لخدمة فرنسا ومحاربة الحاج أحمد باي والأتراك وابن قانة، فهذا التحالف كان يهدف من خلاله إلى استرجاع مشيخة العرب من أسرة ابن قانة [7] .

وكذلك **أسرة ابن قانة** لقد اختلف الباحثين والمفكرين في تحديد أصل أسرة ابن قانة وذلك بسبب عدم امتلاكهم للوثائق الرسمية التي تدل على نسبها الدقيق وإضافة كذلك إلى الإهمال التاريخي، ولما كانت تعيشه الاسرة قبل ظهورها في فترة 1169م-1184م [8] .

فهناك من يرجع نسبها إلى أل البيت الشريف، وذلك حسب عبد الله حشلاف في كتابه " سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول"[9].

---

[1]- شهرزاد شلبي ، **واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع العشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، تخصص تاريخ الأوراس ، قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2009م ، ص16.

[2]- كمال بيرم، **مسألة القياد وإدارة الأهالي بالحضنة وبداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية :عائلة بوضياف أنموذجا** ، المجلة التاريخية الجزائرية ، ع 3 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017 م ، ص130.

[3]-جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) الى 13هـ (19م)** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014م ، ص31.

[4] -موسى بن موسى، **الحركة الإصلاحية بواد السوف نشأتها وتطورها 1900-1939م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص حركات تحرر في المغرب العربي ، قسم التاريخ والأثار ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006م ، ص15.

[5]- لخضر بن بوزيد، **السياسة الاستعمارية اتجاه القبائل والعائلات المنتفذة في منطقة الزيبان 1830-1844م** ، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 5 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2017م ، ص95.

[6] - **فرحات بن سعيد:** هو فرحات بن أحمد بن محمد السخري، تقلد مشيخة العرب سنة 1821 و هي أخر سنة تقلد فيها مشيخة العرب، و هو صاحب الزاوية المشهورة في ناحية مجانة الجاورة للقبائل الصغرى ، توفي في سبتمبر 1847 م.
أنظر: بن نعيمة عبد المجيد و أخرون ، **موسوعة أعلام الجزائر 1830 - 1954** م، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، ص 280 .

[7]- جميلة معاشي، **المرجع السابق**، ص 35.

[8]-عبد الله حشلاف ، **سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول** ، المطبعة التونسية ، تونس ، 1929م ، ص 150.

[9]- جميلة معاشي ، **المرجع السابق** ، ص 81.

بينما" **Feraud" فيرو "** يرجع نسب هذه الأسرة إلى إمر أة تدعى قانة، كانت تسكن بقرية "كوكو " في القرن 12هـ /18م بجبال جرجرة[1].

أما موقف أسرة ابن قانة: فقد أكد بوعزيز بن قانة[2] ولاءه للإدارة الاستعمارية فقد اعترف به ضابط المكتب العربي **"سيروكا "** حيث يقول:**" بأنه بفضله بقينا في الجنوب "** وهذا ما منحه ثقة الحكومة الفرنسية[3]، كما قام بعض ضباط المكتب العربي بتثبيت سلطته ونفوذه، فقامت بتعيينه شيخ العرب، فيذكر **" نقيب دونفو ": " بأن ابن قانة أثبت إخلاصه الدائم لفرنسا "** وحسب الجنرال **"غاليو " :" رجل خدوم للحكومة الفرنسية."[4]**

بالتالي، يمكن القول إن الغاية الأساسية من كلا النظامين لم تكن خدمة السكان، بل ترسيخ الحكم الاستعماري، مع اختلاف في الوسائل بين العنف المباشر والتسلط الإداري المقنع. كما أن تباين المواقف من هذه السياسات، خاصة من قبل الزعماء المحليين، يعكس يقظة وطنية مبكرة تجاه محاولات طمس الهوية الوطنية وإضعاف البنية التقليدية للمجتمع الجزائري.

[1] - كمال بيرم، **المرجع السابق**، ص 131.
[2] -**بوعزيز بن قانة** ولد سنة 1708 م، من عائلة ذات نفوذ كبير بالزيبان ، تولي منصب شيخ العرب 1826م . **أنظر إلى:** كمال صحراوي، **المرجع السابق**، ص 30.
[3] -أسماء شمول و فريدة شرفة ، **دور بوعزيز بن فانة في دعم الاحتلال الفرنسي في إقليم الزيبان من خلال المكتب العربي** ، مجلة مقدمات لدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م8 ، ع1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، 2023 م، ص 187.
[4] -**المرجع نفسه**، ص ص187 ،188.

الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية الجذور والمراحل.

المبحث الأول: المفهوم والدوافع.

المبحث الثاني: أشكال وأهداف الاستيطان في الجزائر.

المبحث الثالث: مراحل السياسة الاستيطانية 1830-1870م.

بمجرد استكمال الجيش من احتلال مدينة الجزائر بدأت الإدارة الفرنسية تعمل على إرساء دعائم وجودها، ففكرت في عملية السيطرة المنظمة والشاملة للقضاء على الهوية الجزائرية وإلحاقها بفرنسا.

ولن تتمكن من تحقيق ذلك إلا من خلال تطبيق سياسة استيطانية واسعة وسريعة والتي استندت على جملة من الأسباب والدوافع وهدفت إلى تحقيق غايات استراتيجية عميقة. وقد تجلت هذه السياسة من خلال عدة أشكال ومرت بعدة مراحل.

المبحث الأول: المفهوم والدوافع

أولا: تعريف الاستيطان

لغة: هو اتخاذ المكان وطنا ويقال وطَن بالمكان أو بالبلد وأوطن و أقام به و أوطنه و وَطنه و استوطنه بمعنى اتخذه وطنا أي محلا و مسكنا يقيم فيه.[1]

اصطلاحا : تعددت التعريفات و تنوعت لكنها تصب كلها في معنى واحد.

هو انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى زمان أخر و مكان أخر، و تقوم بإبادة السكان الأصليين أو طردهم و استبعادهم.[2]

هناك تعريف أخر و الذي يصب في أن الاستيطان هو محو لشخصية الشعب الأصلي المستهدف بالاستيطان عن طريق غلبة العنصر المهاجر، و كذا محو ثقافته و تقاليده مما يؤدي طبيعيا إلى تراجع العنصر الأصلي.[3]

[1] ـ محمد بن موسى بن مصطفى الدالي، **الوطن و الاستيطان: دراسة فقهية**، م1، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، 1433 هـ ، ص 34 .

[2] ـ عبد الوهاب الميسري، **الصهيونية و العنف ... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط 2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002 م، ص 101 .

[3] ـ عبد المالك خلف الله التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي ؛ دراسة تاريخية مقارنة** ، عالم المعرفة ، د ب ، 1983 م، ص 9 .

ثانيا: استراتيجية السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر

إن الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت تعتبر أن هذه الأخيرة جزءا من أراضيها واتبعت فيها سياسة الهجرة الجماعية حيث قامت بالسيطرة على الأرض والمقدسات وأقامت المستوطنات و هجرت السكان الأصليين.[1]

كما قامت هذه السياسة على شعار ليكن الاحتلال فرنسيا و لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا، لهذا نجد بالإضافة إلى العنصر الفرنسي مستوطنين[2] من مختلف الأجناس الأوروبية.[3]

ـ تعرف كذلك بأنها استيطان غرباء في أرض لا تخصهم بتأييد من دول أوروبا الاستعمارية و ممارسة السلطة على السكان الاصليين.[4]

ـ هي نقل المواطنين الأوروبيين من بلدانهم الأصلية إلى الجزائر لاتخاذها مواطن لهم مع منحهم أراضي و امتيازات أخرى.[5]

ويمكن ارجاع أسبابها الى ما يلي

- اتخذت الإدارة الفرنسية من مقاومة الأمير عبد القادر ذريعة لمصادرة أراضي الثائرين، و ضمت الأراضي الرعوية إلى أملاك الدولة.
- تحقيق هدفها و المتمثل في استغلال الأراضي الزراعية و الثروات الطبيعية.[6]
- بررت سياستها الاستيطانية و سيطرتها على الأراضي و توزيعها على المستوطنين بأنها ملك للدولة العثمانية و ما دامت فرنسا وريثتها في المناطق التابعة لها فإنها ستصبح من نفوذها.[7]

---

[1] ـ رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية: الاستيطان و التوطين ؛ الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين** ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006 م، ص 11 .

[2] ـ **المستوطنين**: يقصد بهم مجموع الأوربيين الذين قدموا إلى الجزائر بغرض التعمير و استغلال الأراضي . **أنظر**: سعيد علمي، **المرجع السابق** ، ص 23 .

[3] ـ علي بطاش ، **الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830 - 1900 م**، د ن ، دب، 2012 م، ص 192 .

[4] ـ حسين غازي، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية** ، منشورات اتحاد الكتاب ، دمشق ، 2007 م، ص76 .

[5] ـ عبد الوهاب الميسري ، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي جذوره و مساره و مستقبله** ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، 2003 م، ص111 .

[6] ـ أرزقي شويتام ، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 - 1914 م**، مجلة التاريخ المتوسطي ، م2 ، ع2 ، جامعة الجزائر 2 ،الجزائر ، 2020 م، ص ص 197 ، 201 .

[7] ـ عبد المالك خلف الله التميمي ، **المرجع السابق**، ص 22 .

في هذا الصدد يقول بيجو: **"في كل مكان توجد المياه الصالحة و الأراضي الخصبة يجب أن يقيم المعمرون دون الاستفسار عن أصحابها ".**[1]

- ترسانة القوانين التي أصدرتها فرنسا بحق الجزائريين في إطار المصادرة و التمليك، وما نتج عنها من تهجير مكثف للأوروبيين نحو الجزائر. و تشير العديد من المصادر أنهم كانوا أناس غير مرغوب فيهم في المجتمعات الأوروبية. [2]
- تمرد العمال الفرنسيين عام 1848 م بسبب عجز الحكومة الفرنسية عن تطبيق النظام الاشتراكي في مجال الصناعة و غيرها، و هذا ما جعلها ترى أن الوسيلة الأصح للقضاء على هذه الثورة هي تهجيرهم للجزائر.[3]
- اعتبار فرنسا للاستيطان بأنه وسيلة احتلالية تثبت حقيقة الوجود الفرنسي بالجزائر وتحقق أمال فرنسا بأن الجزائر قطعة فرنسية حيث يقول بيجو: **" الاحتلال بدون استيطان عقيم ".**[4]
- ضرورة وجود مستوطنين مدنيين يدعمون جيش الاحتلال ضد أي حركة جزائرية مناهضة له بحيث رأت فرنسا في الجالية الأوروبية أنها ستكون مصدر لتزويد الإدارة الفرنسية بالموظفين .[5]
- تشكيل القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية و ذلك من خلال تشجيع الهجرة الاستيطانية[6].
- الفائض السكاني الذي عرفته أوروبا خلال النصف الأول من القرن 19 وهو ما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوروبية عامة و الفرنسية خاصة، و هذا ما نتج عنه البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان.[7]

---

[1] ـ نور الدين صابر، **المرجع السابق**، ص1059.

[2] ـ نور الدين بلعربي، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر و انعكاساته الاجتماعية و الثقافية 1830 - 1962 م**، مجلة عصور ، م 18 ، ع2 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر، 2019 م، ص 121 .

[3] ـ عبد المالك خلف الله التميمي، **المرجع السابق**، ص 20 .

[4] ـ عمر جبري و حكيم عواج ، **المرجع السابق**، ص 32 .

[5] ـ نور الدين صابر ، **المرجع السابق** ، ص 1058 .

[6] ـ عبد الحكيم رواحنة و لمياء بوقرة ، **السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830 - 1900م، و انعكاساتها على المجتمع الجزائري** ، مجلة قيس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، م 5 ، ع 1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ،2021 م، ص 197.

[7] ـ روميساء فيصلي وزهرة وعمياء، **التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830 - 1870 م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2022م ، ص 56 .

- رغبة فرنسا في تطبيق نظام الملكيات الصغيرة ومزارع المستوطنين ولتلك الخطة نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية في فرنسا حيث كانت تمثل الحل للصراعات الاجتماعية في فرنسا وتوفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل.[1]
- تحقيق فرنسا لأهدافها وذلك من خلال وضع قوانين لمصادرة الأراضي وتفكيك الأملاك العقارية. وهذا لن يكون إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها.[2]
- ربط الجزائر بالألة الاقتصادية الفرنسية[3]، وتدمير وسائل الإنتاج الاقتصادي للقوى الأهلية الجزائرية.[4]

[1] ـ عبد المالك خلف الله التميمي ، **المرجع السابق** ، ص 21 .
[2] ـ عبد الحكيم رواحنة و لمياء بوقرة ، **المرجع السابق** ، ص 197 .
[3] ـ صالح عباد ، **المرجع السابق** ، ص 10 .
[4] ـ عمر جبري و حكيم عواج ، **المرجع السابق** ، ص 35 .

المبحث الثاني: أشكال وأهداف الاستيطان الفرنسي

اولا: أشكال الاستيطان

اعتمدت فرنسا في تطبيقها لسياستها الاستيطانية على نوعين من الاستيطان وهما الاستيطان الرسمي والاستيطان الحر، حيث ساهم النوعان في تعزيز الوجود الأوروبي وإقصاء الجزائريين من أراضيهم.

1: الاستيطان الرسمي

تركزت السياسة الاستيطانية في بداياتها تقريبا على المناطق الشمالية للجزائر، غير أن تصاعد نفوذ الأمير عبد القادر[1] وإجباره لفرنسا أن تعترف بسلطته وبحدود نفوذه، دفعها إلى إعادة النظر في سياستها الاستيطانية ونتيجة لهذا اتجهت مباشرة نحو الاحتلال الشامل[2].

ويعني هذا النوع من الاستيطان، أن عملية الاستيلاء على أراضي الجزائريين تتم تحت إشراف الحكومة الفرنسية، حيث تقوم بمنحها للمستوطنين الذين حفزتهم على القدوم للجزائر[3]، أي بمعنى أن الاستيطان الرسمي يكون تحت سيطرة الدولة[4].

كانت هذه الهجرة في بدايتها تتركز على جلب التروليين[5] بغرض استغلالهم في المشاريع الزراعية، وقد اعتمد هذا النوع من الاستيطان في مراحله الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية من قبل الضباط العسكريين[6].

---

[1]-**الأمير عبد القادر**: هو ابن الأمير محي الدين الحسيني يرتبط نسبه بالإمام حسين بن علي ابن أبي طالب ولد في23 رجب1222هـ ، بقرية القطينة في معسكر ، ولقبه والده ناصر الدين بعد مبايعته ، عقد مع اتفاقية هدنة مع دي ميشال في عام 1834م ، وعقد كذلك مع الجنرال بيجو معاهد التافنة في30ماي 1837م ، أنظر إلى : يحي بوعزيز،**الأمير عبد القادر : رائد الكفاح الجزائري** ،الدار العربية للكتاب ، الجزائر، 1983م ، ص ص 41- 58.

[2] - نور الدين بلعربي، **المرجع السابق**، ص25.

[3]- رحيم محياوي، **المرجع السابق**، ص22.

[4]- سعيد علمي، **المرجع السابق**، ص 67.

[5]- **التروليين:** هم سكان بلاد التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا يتميزون بالقدرة على تحمل المشاق والأثقال، وقد تم إستخدامم من طرف ألمانيا والنمسا في المشاريع العمرانية والزراعية **أنظر إلى:** عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج1...، المرجع السابق** ،ص 46.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 49.

وفي هذا الصدد يقول" **بيجو**"[1]: **"بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية "**[2].

كما يمكن إعادة أول محاولة في مجال الاستيطان الرسمي، المدعم من طرف الحكومة الفرنسية إلى وصول مجموعة سفن إلى ميناء الجزائر و التي كانت تحمل على متنها 400 عائلة، فكانت تضم فرنسيين ومالطيين وسويسريين ، كورسيكيين، ألمان ، بالإضافة إلى الهولنديين والإيطاليين[3]. وبموجب **مرسوم 21 سبتمبر 1832م** تم تقسيم العائلات إلى مجموعتين، الأولى كان ضمنها 50 عائلة والتي أقامت أول مستوطنة لها في " دالي إبراهيم"[4] ويمكن تقدير مساحتها بحوالي 227 هكتار[5].

أما المجموعة الثانية فقد تشكلت من 23 عائلة والتي أقامت في "القبة"، ووزعت عليها 93 هكتار[6].

لم يستطع المستوطنون الذين قدموا للجزائر من أجل البحث عن مستقبل أفضل للتأقلم، ويرجع ذلك عدم قدرتهم على مقاومة الأمراض المنتشرة أنذاك مثل الملاريا ...، والمناخ الجديد عليهم، إضافة إلى هذا لم يتمكنوا من مقاومة أصحاب الأراضي، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تغير سياستها اتجاههم حيث قامت بتشجيع نوع أخر من الاستيطان، والذي يعرف بالاستيطان الحر[7].

---

[1]-مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 300.
[2]-نور الدين صابر، **المرجع السابق**، ص 1058.
[3]-غالي الغربي وأخرون، **المرجع السابق**، ص191.
[4]-حورية طبعة، **مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية 1830-1848م**، حوليات جامعة الجزائر 1، ع33، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2019 م، ص 506.
[5]- علي عبود ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899م: القطاع الوهراني أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، 2014م، ص47.
[6]- صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ...، المرجع السابق**، ص13.
[7]- **المرجع نفسه**، ص 14.

2: الاستيطان الحر

نتيجة لفشل تجربة الحكومة الفرنسية والمتمثلة في الاستيطان الرسمي، توجهت أنظارها واهتماماتها إلى تشجيع أصحاب الإمكانيات والقدرات المالية، وكانت تهدف من هذا الإجراء إلى تشجيع ما يعرف بالاستيطان الحر، وجاء هذا ليتم النوع الأول[1].

نتيجة لهذا تبنت سياسة تركزت على إشراك أصحاب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار، وعلى هذا الأساس قامت بفتح المجال أمام المؤسسات والشركات الفرنسية حيث قدمت لها حق شراء الأراضي وكل الوسائل المتاحة لذلك[2].

كما عملت على دعم هذا النوع من خلال بيع أراضي الدومين[3]، ونتيجة لهذا حصل المستوطنون على أكثر من 4500 هكتار، وهذا في مدة سنة واحدة فقط.

بهذا اتشرت ظاهرة الاستحواذ بقوة على أراضي الفلاحين الجزائريين[4]، وقد كانت تباع بسعر 48 فرنكا للهكتار الواحد[5].

من خلال هذا النوع، تمكن المعمرون من إنشاء 126 ضيعة في" بلدية التلاغ " لوحدها، وقاموا بالاستيلاء على مساحات من الأراضي الزراعية قدرت ب 54.691 هكتار، وذلك في فترة قليلة[6].

---

[1]- صالح لميش وأخرون، **الاستيطان الفرنسي وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافي في منطقة الحضنة**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، د ب، د س، ص82.

[2]- صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ...، المرجع السابق**، ص 14.

[3]- **الدومين:** هي من ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية المنقولة، التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وتتكون من أراضي البايلك والوقف والمصادرات. **أنظر إلى:** أسماء خلاف ومريم حمبلي ، **الحركة الاستيطانية في الجزائر وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830-1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م قالمة ،2022م، ص 23.

[4]- بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية ...، المرجع السابق**، ص 107.

[5]- حياة قنون، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائر خلال القرن 19**، الحوار المتوسطي، ع3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، د.س ، ص 150.

[6]- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج1 ...، المرجع السابق** ، ص 87.

ثانيا: أهداف الاستيطان

وبالرغم من تنوع أساليب السياسة الاستيطانية وتعددها، إلا أن الهدف من ورائها له لغة واحدة، ومن بين الأهداف المسطرة:

- ترسيخ الوجود الاستعماري وبسط الهيمنة الفرنسية، حيث لم يكن هدفها فقط السيطرة على الأرض بل تعداه لأبعد من ذلك[1].
- تزويد السوق بالمنتوجات الزراعية، بهدف تأمين فرنسا لاحتياجاتها للمواد الزراعية[2].
- جعل الجزائر مقاطعة فرنسية وفي هذا الصدد يقول **"بيجو"**: **" إ ن الحرب تحقق لنا شيئا واحدا هو الاستيطان، وبدون ذلك ماذا تعني الحرب، إنها بلا نهاية وبلا نتيجة، ويجب في النهاية السعي نحو تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تأسيس مقاطعة فرنسية"[3].**
- أما الهدف من السياسة الفرنسية في بعدها الاقتصادي هو خلخلة البنية الاجتماعية، وهذا يكون عن طريق نزع الأراضي ومصادراتها ومنحها للمستوطنين[4].
- تحطيم وتدمير البناء الفكري والعقائدي في المجتمع الجزائري والذي يتمثل بالخصوص في اللغة العربية والدين الإسلامي، حيث سعت من خلال هذا إلى خلق فئات اجتماعية تختلف عن عادات وتقاليد وقيم الجزائريين[5]، وفي هذا الصدد يقول" **أوجست برنار ":" إننا لم نحضر إلى الجزائر لإقرار الأمن بل لنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية، وليس الجزائر مستعمرة كالهند الصينية، ولاهي دومنيو مثل كندا، ولكنها جزء من فرنسا كما كانت أيام روما، إننا نريد أن نجعل منها جنسا يندمج فينا عن طريق اللغة والعادات ..."[6].**

---

[1] - رحيم محياوي، **المرجع السابق**، ص 14.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 24.
[3]-محمد عيساوي ونبيل الشريخي، **الجرائم الفرنسية بالجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 - 1871م**، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 85.
[4]- عمر جبري وحكيم عواج، **المرجع السابق**، ص 32.
[5]- الغالي الغربي واخرون، **المرجع السابق**، ص 214.
[6]- الطيب بن إبراهيم، **قراءة مختصرة لكتاب الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر**، الدراسات الإسلامية، ع8، د ج، دس، ص ص 141، 142.

- تعتبر الجالية الأوربية هي الداعمة الأولى، للتواجد العسكري ضد أي حركة جزائرية مناهضة للاستعمار الفرنسي.
- تمثل مصدر الإدارة الفرنسية في تزوديها بالموظفين.
- يقومون بالإشراف على تحضير المواد الأولية، قصد إرسالها إلى أوروبا عامة، وإلى فرنسا خاصة.
- ويعتبر وجود الجالية في الجزائر تقوم بدور وساطة بين المنتوجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري، الذي مزال يعتمد على أدوات صناعية بدوية وفي هذا الصدد يقول الرحالة الألماني " **موريش فاجنير** " الذي زار الجزائر في عام 1836م": **كان للجزائر أسواقا تحتوي على 40 محلا هدم القسم الأكبر منها بل أجملها وأجدرها، وقامت مكانها محلات ودكاكين تجار أوربيين، أما دكاكين الجزائريين، فكانت تبيع المنسوجات لا تضاهيها المنسوجات الألية لا في جمالها، ولا في أسعارها"**[1] .
- رغبة الإدارة الفرنسية في ترجيح كفة المعمر الأوربي على جزائريين عدديا، وبهذا تؤدي إلى تراجع أهالي جزائريين طبيعيا في البلاد.
- تحقيق الأمن الغذائي للعناصر التي قدمت للجزائر، وخاصة أنها كانت تشكل مادة استراتيجية وهدفا استراتيجيا تسعى إليه كل الدول الأوربية عامة، وفرنسا خاصة في فترة السلم والحرب[2].
- ارتباط المستوطنين بالأسواق الفرنسية، وهذا ما ساعدهم في تغير أهداف وبنية الزراعة الجزائرية التي كانت في ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي المحلي، حيث قام هؤلاء بجعلها أداة لخدمة السوق الاستهلاكية الفرنسية[3].

---

[1]- صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1980م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 7.

[2]-حكيم بن الشيخ، **سياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر 1830-1962م**، عصور الجديدة، ع14-15، د.ج، 2014م، ص 363.

[3]- حنان لطرش، **المرجع السابق**، ص 265.

المبحث الثالث: مراحل السياسة الاستيطانية في الجزائر

أولا: مرحلة العهد الملكي: 1830-1849

1-1: في عهد كلوزيل

بعد فترة ليست بطويلة من السيطرة على مدينة الجزائر، ظهرت الحركة الاستيطانية في البداية كتجربة محدودة تخص جنود الحملة العسكرية الفرنسية عام 1830م[1]، وهذه العملية كانت بمبادرة من الجنرال "**كلوزيل**"[2]، الذي أعطى روحا للاستيطان في عهده، بعدما عين خليفة للجنرال "**دي برمون** " في 2 سبتمبر 1830م[3].

وفي **8 سبتمبر** من نفس السنة، صدر قرار ينص على ضم أملاك الوقف والبايلك وأراضي الموظفين الأتراك اللذين غادروا البلاد إلى خزينة الدولة الفرنسية[4].

قد كانت بداية هذه السياسة عسكرية محضة، وأعطت للعسكريين الضوء الأخضر في سلب ونهب أراضي االجزائريين.

كما قامت هذه الأخيرة بالاستيلاء على أكبر مزرعة، تقدر مساحتها حوالي 1000 هكتار، والتي تقع نواحي مدينة الحراش، وسلمت إلى جنود الحاكم العام أنذاك "**كلوزيل**[5]"، وسميت باسم " **المزرعة الإفريقية النموذجية Ferme expermentile d'Afrique**"[6].

---

[1]- صالح فركوس واخرون،**التشريعات المنظمة...، المرجع السابق**، ص 39.

[2]- **كلوزيل:** ولد يوم 12 سبتمبر 1772م، في ميريبوMire poix بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا، وقيادة الجيش في سان دومينيك، وأرسل إلى هولندا وإيطاليا، حكم علية بالموت عسكريا سنة 1816م، ثم عفي عنه بعد أربع سنوات، ثم أصبح نائبا في البرلمان، وتولى القيادة خلفا لي ديبرمون في 7 أوت 1830م، ثم أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م، ثم ين مرة أخرى في 1835م، وعزل منها بعد فشله في حملته على قسنطينة في 12فيفري1837م، وتوفي عام 1843م . **أنظر:** سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية ...**، ج1، **المرجع السابق**، ص 36.

[3]- مروان بوزكري، **الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830-1914م** ، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية ، م 7 ، ع2 ، المركز الجامعي بأفلو الأغواط ، الجزائر، 2022م ، ص 20.

[4]-فارس العيد، **الإستيطان الأوربي في الغرب الجزائري 1831-1847م** ، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية ، م8، ع 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر ، 2022م ، ص37.

[5]-بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية ...، المرجع السابق** ، ص 113.

[6]-صالح فركوس وأخرون، **التشريعات المنظمة ...، المرجع السابق** ، ص 39.

كما أنه قد صدر مرسوم في **22 جويلية 1834** م و الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا و ذلك بناءا على توصيات اللجنة الفرنسية، و قد أرسى هذا الأخير قواعد التنظيم السياسي و الإداري لممتلكات فرنسا في الجزائر و هيأ لعملية اغتصاب الأراضي و نهبها ظلما .[1]

قد افتتح **"كلوزيل"** سياسة الاستيطانية العسكرية بقوله: **" أيها الفرنسيون لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها ، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة ... وبالصبر وبالمثابرة سوف يعيش هنا شعب وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون "** [2]. ولكن هذه العملية انتهت بالفشل ، فتم التخلي عنها عقب مغادرة الجنرال **"كلوزيل"**[3].

بعد تعيين هذا الأخير للمرة الثانية حاكما عاما للجزائر عام 1835م ، بدأ بتشجيع الاستيطان مرة أخرى ، بهدف جعل الجزائر مستعمرة تعج برؤوس الأموال ، كما قام بتوزيع الأراضي وإغراء المستوطنين القادمين من أوروبا بهدف زيادة وتيرة الاستيطان[4] ، وفي هذا الصدد يقول **"لامورسيار"**[5] :**" من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين ...والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أننا نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا بالجزائر هو إسكان هذه البلاد بالمعمرين مسيحين يمارسون الزراعة ...ولهذا علينا بذل جميع المساعي لترغيب أكبر لمجيئ إلى الجزائر وتشجيعهم للبقاء فيها ، باقتطاعهم الأراضي فور وصلهم "**[6]. ولهذا

---

[1] ـ عدة بن داهة ، **عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر و خروجها عن القانون و الأخلاق** ، الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية ، ع5 و 6 ، جامعة معسكر، الجزائر ، 2014 م، ص 189 .

[2]- رشيد سلوان رمضان الجوعاني و مؤيد محمود حمد المشهداني ، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871م ،** مجلة جامعة تكريت للعلوم ، م20، ع 4 ، جامعة تكريت ،د.ب ، 2013م ، ص288.

[3]- صالح فركوس ، وأخرون ، **التشريعات المنظمة ...، المرجع السابق** ، ص 42.

[4]- عبد القادر سلاماتي ، **المرجع السابق** ، ص 259.

[5]-**لاموريسيار : louis juchait de Lamoricière 1806-1865** ، شارك في الحملة على الجزائر كقائد كتيبة في سلاح الهندسة ، وفي سنة 1834 م كان عقيد ،وتولى لفترة نت الزمن القائد الأعلى توفي في 1865م .**أنظر : faucon narcisse , Le livre d'or de l'Algérien histoire politique , militaire, administrative, événements ,et faits principaux , biographie** , CHallamel et O[IE] , éditeurs , paris, 1889 , p245,246.

[6]- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ...، المرجع السابق** ، ص 243.

صدر **مرسوم 27 سبتمبر 1836**م ، والذي بمقتضاه تم منح الأراضي مجانا للراغبين في الاستقرار بالجزائر ، وحددت 4 هكتارات للفرد الواحد [1].

كما صمم **"بيجو "**على تحويل سهل متيجة إلى وطن للمستوطنين الوافدين من فرنسا وأوروبا وإيطاليا ، مالطا ، جزر البليار ، وسويسرا ، وباريس وإضافة إلى مرسيليا ، وكان معظمهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق ، وقاموا هؤلاء بطرد الأهالي الجزائريين ، من أراضيهم وأرغموهم على تركها ، وسيطروا عليها بشكل فوضوي لامثيل له [2]، وذلك بناءا على المرسوم الصادر **في 22 جويلية 1834**م ، والذي حدد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية ولاسيما تلك التي تتعلق بانتزاع الملكية ، والتي تجعل من الاستيطان عملا قانونيا[3] .

وباختصار أصبحت الجزائر ملكية لهم يفعلون فيها ما يشاؤون ، وأدت هذه الإجراءات إلى تدهور حياة الجزائريين الاقتصادية و الاجتماعية ، وفسحت المجال أمام هؤلاء المعمرين لاستحواذ على ثروات البلاد[4] .

من هذا المنطلق صرح الجنرال **"جيرار"** ـ وزير الحربية أنذاك ـ : **" إن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع لفائض من سكانها ويوفر لها سوق لصناعتها التي سوف تستبدل منتوجاتها بمنتوجات أجنبية في أرضها ومناخها "[5].**

كما قامت السلطات الفرنسية بعرض امتيازات عدة على هؤلاء المعمرين ، كدفع تكاليف السفر ، وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا ، وإنشاء مساكن لهم ، ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى ، حتي يتمكنوا من استغلال أراضيهم بأنفسهم.

---

[1]- زهرة صوافي ، **تطور الاستيطان الأوربي في القطاع الوهراني ما بين 1830-1954م** ، مجلة العصور الجديدة ، م9 ، ع2 ،جامعة وهران 1 ، الجزائر، 2019م ، ص119.

[2]-يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ... ، المرجع السابق** ، ص 8.

[3]-عدي الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر : سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م** ، تر:جوزاف عبد الله ،دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ص61.

[4] - بشير بلاح وأخرون ، **المرجع السابق** ، ص 71 .

[5] - صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين .... ، المرجع السابق**، ص 10.

وأنشأت أول مستوطنة في مدينة بوفاريك منذ سنة 1836م ، ووزعت على الوافدين عليها 563 قطعة أرضية ، كما منحت لهم 173 قطعة أخرى ، حيث بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتار في الأحواش المجاورة[1] .

و قامت "**جريدة الممرن الجزائري**" بنشر إعلان إلى الجزائريين كان فحواه : **" ليكن في علم الأشخاص الذين يريدون القدوم إلى الجزائر ليمتهنو الصناعة الفلاحية في إفريقيا بأن الحكومة قد استحوذتا على جميع أراضي البايلك و هي الوحيدة التي بإمكانها أن تتنازل عنها مجانا ، كما أنه في الإمكان إيجاد أراضي للكراء و الشراء من 10 إلى 20 فرنك "**[2] و قد قامت "**جريدة la moniteur algérien "** - و هي الجريدة الرسمية للمستعمرة الجزائرية في الحقبة الفرنسية -[3] بنشر إحصائيات لعدد المستوطنين من السداسي الأخير لسنة 1830 م إلى السداسي الأول من سنة 1836 م.

و الجدول أدناه يوضح ذلك .

السنة	العدد
5 أشهر الأخيرة من سنة 1830 م	544
1831 م	2199
1832 م	2383
1833 م	500
1834 م	657
1835 م	235
الفصل الأول من سنة 1836م	1756

journal La monture Algérien , cinquième année , 23 septembre 1836 , p03 .

[1] - صالح لميش وأخرون ، **المرجع السابق** ، ص 8.
[2] - إبراهيم لونيسي ، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر : منطقة سيدي بلعباس نموذجا** ،مجلة عصور ، ع6-7 ، جامعة جيلالي ليباس سيدي بلعباس، الجزائر ، 2005 م، ص 63 .
[3] _ **La moniteur Algérien** , cinquième année , 23 septembre 1836 .

و الملاحظ أنه خلال سنتي 1831 م و 1832 م ازداد عدد السكان أكثر من أي وقت مضى، و هذا راجع إلى السياسة التي تبناها الحاكم العام كلوزيل أنذاك .[1]

و يبدوا لنا أن نشر الجريدة لهذه الإحصائيات هو إدخال الطمأنينة إلى قلوب الأوروبيين الراغبين بالمجيئ للجزائر خاصة و أن عددهم في تزايد .

1-2: في عهد بيجو

كما نجد كذلك الحكام الذين جاؤوا بعد الجنرال كلوزيل استمروا في دعم هذه الظاهرة ، وأبرزهم الجنرال **"بيجو"**[2] " أبو الاستيطان في الجزائر " ، وقد صرح قائلا : " **إن الحملات العسكرية ضد الشعب الجزائري أضافت إلى ممتلكاتنا أراضي جديدة خصبة ، وسوف نوزعها على المعمرين الأوربيين "**[3] .

وتعتبر هذه الفترة أخطر من سابقتها حيث رفع فيها بيجو شعاره " المحراث والسيف " ، حيث حول الضباط والجنود إلى فلاحيين ومزارعين ، وذلك بموجب قرار **18 أفريل 1841م** ، على أساس أن الجندي قادر على الدفاع عن مزرعته ، إذا كانت محل تهديد أو خطر من طرف الثائرين على أراضيهم[4] ،حيث أعطى هذا المرسوم الحرية بالاستيلاء على أراضي الأهالي ليستفيد منها المستوطنون[5] .

لكن هذه السياسة لم تنجح كذلك ، حيث أنه من بين 800 جندي وضابط ، لم يستقر منهم سوى 60 شخص بالجزائر ، والباقي عادوا إلى فرنسا بمجرد انتهاء الخدمة العسكرية [6].

---

[1]_ **La moniteur Algérien** , op cit .

[2]- **بيجو : Tomas –Robert BOUGEEAUD de piconnerie** ولد في 15 أكتوبر 1784م ، إلتحق في سن العشرين كجندي مشاة في صفوف الحرس الإمبراطوري ، ولد محاربا موهوبا بتلك الغريزة من وفي ولاية وهران لأول مرة ليقدم الجيش الإفريقي . **أنظر : faucon Narcisse , op cit , p 128.**

[3] - بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية ... ،المرجع السابق** ،ص114.

[4]- عقيلة ضيف الله ، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1954م** ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ،1998م ، ص307.

[5] - يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ... ، المرجع السابق** ، ص9.

[6]- **المرجع نفسه**، ص9.

ويُرجع "**ألكسي دوطوكفيل**"[1] أسباب إخفاق هذه التجربة – المستوطنات العسكرية – إلى أنها تتشكل من رجال غير متزوجين ، وكذلك حبهم لوطنهم ، وفي هذا الصدد يقول **:" وهذا الأمر سلبي كثيرا ، وذلك أن التعمير يتم بالعائلات وليس بالأفراد ... ، كذلك دافع الحب الدائم الذي يحتفظ به الجنود لمسقط رأسهم والكراهية التي يحملونها عموما لإفريقيا ، وخصوص لقيادة والانضباط العسكري ... ، لن تجد إلا القليل أو لا أحد خصوصا من الجيدين ، فإذا جاؤوك فترة فإنهم سرعان ما يهربون "**[2].

لتفادي هذه الارتدادات من المعمرين الذين معظمهم عزاب فكرت الإدارة الفرنسية بإجبارهم على الزواج والاستقرار في الإقليم ، وهذا حل عملي وليس عاطفي [3].

وإجراءات هذا الزواج كانت سهلة وبأقل الأضرار ، حيث تعتبر من ضمن الأولويات بالنسبة للجنود المسرحين من الخدمة[4] .

كانت الاستراتيجية الاستيطانية التي اتبعها بيجو تهدف إلى إخضاع الجزائر ، حيث تقوم بالاستفادة من أراضيها الصالحة لزراعة ، وتعمل على إنجاح عملية الاستيطان العسكري والاستحواذ على أراضي القبائل ونهبها و مصادرتها [5] .

في هذا الصدد يصرح "**بيجو**": " **إننا بحاجة إلى جحافيل دهماء من المعمرين الفرنسيين الأوربيين ، ولكي نجلبهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ،أينما وجدتم أراضي خصبة ومياهها متدفقة ،و انزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها ... ،**

---

[1]-**ألكسي دوطوكفيل :** هو مؤرخ سياسي وعالم اجتماع ولد سنة 1805م وتوفي 1859م ، عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية ثم وزيرا للخارجية لفرنسا ، وكان من دعاة الاستيطان الفرنسي في الجزائر. **أنظر :** زهرة صوافي ، **المرجع السابق** ، ص125.

[2]- ألكسي دوطوكفيل ، **نصوص عن الجزائر : في فلسفة الاحتلال والاستيطان** ، تر و تق : إبراهيم صحراوي ، المعهد العالي العربي لنشر ، الجزائر ، 2008م ، ص73.

[3]- شارل أندري جوليان ، **المرجع السابق** ، ص403 .

[4]- وكان بيجو واعيا لحقيقة أن عزوبية الجندي لا تساعد المشروع الاستيطاني ، ولهذا أحدث سنة م ، حفلات زواج يتيمات جيء بيهن من مدينة تولوز.

[5]- عبد القادر سلاماتي ، **المرجع السابق** ، ص 265.

وما يملكون ، و وتصبح أرباها الأصليون نسيا منسيا ، تحت ضربات جيوشنا القوية التي لا تشفق ولا ترحم ..."[1].

فأتاح بذلك الفرصة للمعمرين للإقامة في كل مكان فيه مياه و أراضي صالحة ، و قام ببناء مشروعه الاستيطاني على عاتق الدولة بالاستناد على ما سماه " **بالعسكري الفلاح"**.[2]

في سياق الامتيازات و التسهيلات كذلك المقدمة للمعمرين صدر مرسوم وزاري في **18 أفريل 1841 م** و الذي بموجبه تم الإعلان عن أن كل مستعمر فرنسي أو أوروبي يقدم 1200 إلى 1900 فرنك من الموارد المتاحة سيحصل في أحد المراكز الجديدة على قطعة أرض للبناء و قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها بين 4 إلى 12 هكتار .[3]

يحصل كذلك على مواد البناء بقيمة تتراوح من 300 إلى 600 فرنك و يستلم البذور و النباتات مجانا و حيوانات و أدوات زراعية .[4]

يقول أيضا : **" إن الذين لم يستطيعوا أداء واجابتهم بفرنسا ، يمكنهم القدوم إلى الجزائر للبحث عن الثروة إننا هنا ، بحاجة إلى عمال وفلاحيين لامتلاك واستغلال هذه الأراضي الشاسعة "[5].**

أُصدر كذلك قرار في **31 جوان 1842م** ، والذي ينص على مصادرة الأراضي التي لا يوجد عليها بنايات ، وهكذا يصبح الأهالي لا يملكون أي قطعة أرضية ترعى عليها أغنامهم ، أو تكون صالحة للزراعة[6].

---

[1]-عمر سعد الله ، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر** ، ط 2 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ن 2007م ، ص ص 200، 201.

[2] ـ عدة بن داهة ، **عدوانية التشريعات العقارية ...، المرجع السابق** ، ص 189 .

[3] - De peyerlmhoff , l**es résultats de la colonisation officielle de 1871 – 1891** , A imprimerie orrent , Alger , 1906 , p21 .

[4] - Ibid , p 22 .

[5]- محمد قريشي ، **أوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1830م إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954 م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله ، 2020 م، ص ص 50، 51.

[6]- رمضان الجوعاني رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ، **المرجع السابق** ، ص292.

وصدر قرار أخر في **24 مارس 1843م** ، القاضي بعدم الاعتراض على ملكية الأوربيين للأراضي التي انتقلت إليهم لأنها أراضي حبوس ، بالنسبة للماضي والحاضر والمستقبل [1].

ففي سنة 1843م وصل إلى الجزائر 14.137 مهاجر منهم أكثر 12.006 من الفرنسيين والباقي أجانب [2].

أما بين سنتي 1842-1845م أنشأ 35 قرية استيطانية ، و ارتفع عدد المهاجرين ، حيث وصل 46.180 معمر ، وذلك بموجب مرسوم **1 أكتوبر 1844م** [3]، الذي نص الفصل الرابع منه على المصادرة من أجل المنفعة العامة ، كإقامة المدن والقرى أو بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية ، دون أي تعويضات للفلاحين الجزائريين [4].

أما في عام 1844م ابتكر أساليب جديدة تهدف إلى نزع ملكيات الأهالي والاستيلاء عليها، و استولى بموجبها على 132 ألف هكتار، أنشأت عليها 27 قرية بسهل متيجة والساحل[5].

في **31 أكتوبر 1845م** ، صدر مرسوم والذي لا يختلف عن سابقه – مرسوم 1 أكتوبر 1844م ، من حيث المضمون والأهداف ، حيث أنه كان يسعى لتحقيق نفس الغاية، وهي مصادرة الأراضي .

عمل على نزع الأراضي من كل من يقوم بأعمال عدائية ضد فرنسا ، وبموجبه تشكلت النواة الأولى للإقطاعية أو البرجوازية العقارية خلال فترة الاحتلال[6].

---

[1]- رمضان الجوعاني رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ، **المرجع السابق** ،ص 293.

[2]- عماد لبيد ، **الاستيطان والتوطين : الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين ؛دراسة مقارنة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 م ، ص 37.

[3] - أنظر الملحق رقم 2 .

[4]-صالح فركوس وأخرون ، **التشريعات المنظمة ...، المرجع السابق** ،ص 115.

[5] يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...، المرجع السابق** ، ص 10.

[6]-عيسى بوقلقول ، **التشريعات العقارية و الاستيطان خلال فترة الحكم الملكي 1830-1842م** ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م9 ، ع 1 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2024م ، ص 318.

صدر مرسوم جديد، وذلك يوم **21 جويلية** سنة **1846م** ، والذي أكد فيه مرسوم 1844م، وجاء هو الأخر بهدف مواصلة إجراء مصادرة الأراضي التي يملكها الأهالي أو التابعة للمؤسسات الوقفية ، وكذا العمل على الحصول على الاحتياطات العقارية الواسعة والتي يتم استغلالها في مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية [1].

وعلى أساس هذا المرسوم تم مصادرة حوالي 78.000 هكتار من أراضي الواقعة في سهل متيجة ، وتم تجريد حوالي 2.000 أسرة جزائرية من أراضيها في الجزائر وحدها ، وتم مصادرة 168.000 هكتار ، حيث أصبح حوالي 95.000هكتار ملك لدولة و 37.000 هكتار لصالح الكولون [2] .

في نفس السنة تقدم بيجو بطلب إلى المجلس الوطني الفرنسي ، والذي ينص على تخصيص 3 ملايين فرنك ، لإنشاء المراكز الزراعية ، لأولئك الجنود الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجزائر ، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض[3].

نستخلص في الأخير يمكن حوصلة مشاريع الجنرال **" بيجو "** المتعلقة بالسياسة الاستيطانية الأوربية في الجزائر في النقاط التالية:

1. مصادرة أراضي الوقف.
2. مصادرة أراضي البايلك أو الدولة العثمانية[4].
3. وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.
4. تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم [5].

وعندما رحل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847م ، خلف وراءه 109.400 مستوطن أوربيا من بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية ، و 472.47 من

---

[1]- **عيسى بوقلقول ، المرجع السابق** ، ص 318.
[2]- صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة ...، المرجع السابق** ، ص 118.
[3]- عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا : دراسة تحليلية ط2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،دب ، 1979م،** ص 208.
[4]- عقيلة ضيف الله ، **المرجع السابق** ، ص 307.
[5]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...، المرجع السابق** ، ص 10.

الأصول الفرنسية ، يطالبون بضرورة وصاية العسكريين عليهم ، وإلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك حسب ما نص عليه قانون أفريل 1845م وكل القوانين التي سابقته[1] .

بهذا يعتبر الجنرال بيجو من أخطر الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان ، و ذلك بسبب إيمانه الشديد بالحركة الاستعمارية و ضرورة إتباعها بشكل دقيق لأن هذه الحركة هي الوسيلة المثلى التي من خلالها يمكن تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية ، ففي نظره عملية الغزو ما هي إلا عملية مؤقتة .

ثانيا: مرحلة الجمهورية الثانية 1848 - 1852 م

إذا يعتبر بيجو هو من أرسى أسس الاستيطان في الجزائر ، فإن هذه المرحلة جاءت لتشجيع الظاهرة الاستيطانية أكثر [2].

فبعد سقوط النظام الملكي و قيام الجمهورية الفرنسية الثانية في عام 1848 م و التي أساس سياستها في الجزائر مصادرة أكبر عدد ممكن من الأملاك العقارية الفلاحية للمستوطنين الأوروبيين و الهجرة الفرنسية الأوروبية و التوطين [3].

بعد مشاركة الكولون في ثورة 1848 م ضد النظام الملكي طالبوا بعدها بإعطائهم أربع مقاعد في البرلمان الجديد ، و قد تمكنوا من ذلك فعلا[4] بمقتضى مرسوم **4 نوفمبر 1848** م و الذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر إقليما فرنسيا و ستبقى تحكم بتشريعات خاصة حتى يتم استبدالها بقانون خاص تحت نظام هذا الدستور .[5]

---

[1]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...، المرجع السابق** ،ص 10.

[2]- محمد عيساوي و نبيل الشريخي ، **المرجع السابق** ، ص 141.

[3] - بختة وابل ، **الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر من خلال حوليات استيطان الجزائريين 1852 - 1858** م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الأثار ، جامعة أحمد بن بلة وهران ، الجزائر، 2021 م، ص 69 .

[4] - بلقاسم صحراوي ، **واقع الجزائر في ظل سياسة الاستيطان الاستعماري 1830 - 1870** م، سلسلة منشورات ... للدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، ع1 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر، د.س ، ص 51 .

[5] - يوسف محمد الأمين ، **الجمهورية الفرنسية الثانية 1848 - 1851 م و المسألة الاستيطانية في الجزائر** ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، م5 ، ع3 ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، الجزائر، 2002 م، ص 402.

في عهد رئيس الوزراء "**كافيناك** "[1] ، و بهدف التخلص من الأزمات و المشاكل الداخلية شجعت الإدارة الفرنسية الاستيطان و الاستثمار في الأراضي الزراعية بالجزائر و لهذا أصدرت **مرسوم 19 سبتمبر 1848** م ، و من أبرز النقاط التي نص عليها ما يلي :

- ❖ تقديم مساعدات مالية قدرها 50 مليون فرنك مع توفير الخدمات اللازمة ، بهدف إنشاء مستعمرات فلاحية جديدة في الفترة الممتدة من 1848 - 1851 م و الطلب من الكولون المستفيدين ، التوجه فورا إلى الجزائر [2] .
- ❖ نزع الملكيات و الحجزات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم يستغلونها في الفترة المحددة و المقدرة ب ثلاث سنوات إلا في الظروف المبررة .
- ❖ منح مزايا للمستوطنين الراغبين في مزاولة الزراعة و تتمثل في منح قطع زراعية أرضية مجانية [3]، و بمجرد انتهاء ثلاث سنوات من الاستغلال تصبح ملكا لهم [4].

و بين سنتي 1849 -1850 م وصل إلى الجزائر 20500 أوروبي و استقروا ب 42 قرية فلاحية ، و هذا نتيجة للمشاريع الاستيطانية الكبرى التي ظهرت بالجزائر[5] ، كما قدر في هذه الفترة عدد المستوطنين ب 27204 إلى 112607 نسمة في بداية جانفي 1850 م.[6]

و في نفس السنة تم اقتراح مشروع من طرف المجلس الاستشاري لمدينة الجزائر و الذي نص على أن الأراضي المهجورة أو متروكة بورا فهي ملك للدولة [7].

كما أنه افتتح المجال الواسع أمام الاستيطان الشامل و الحر و أطلقت يد الرأسمالية و الإقطاعية و الشركات لملكية الأرض و استثمارها و ذلك بناءا على مرسوم **16 أفريل 1851م**

---

[1] ـ **كافيناك :** جنرال فرنسي ولد ب باريس عام 1802 م ، خدم في الجزائر و ساهم في سياسة الاحتلال الشامل باعتماد المجازر وحرب الإبادة ، أصبح حاكم عام سنة 1848 م و توفي سنة 1857 م. **أنظر** : غانم بوذن ، **من سياسة الإبادة الفرنسية : محرقة غار الفراشيش 19 جوان 1845 م**، الساورة للدراسات التاريخية الإنسانية و الاجتماعية ، ع3 ، جامعة تيارت، الجزائر ، د.س ، ص 224 .

[2] ـ عبد الكريم حرمة ، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834 - 1900** م ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في شعبة التاريخ تخصص تاريخ الجزائر المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة أحمد درايعية ، الجزائر ، 2023 م، 69 .

[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص 69 .

[4] ـ برنيان أندري و أخرون ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، تر : إسطمبولي رابح و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 م، ص 336 .

[5] ـ عمر جبري و كريم عواج ، **المرجع السابق** ، ص 31 .

[6] ـ برنيان أندري و أخرون ، **المرجع السابق** ، ص 335 .

[7] ـ صالح فركوس و أخرون ، **التشريعات المنظمة ...** ، **المرجع السابق** ، ص 122 .

و الذي بمقتضاه يتم إعادة تنظيم كيفية توزيع الأراضي المملوكة للدولة و أراضي العرش و القبائل بغرض المنفعة العامة و مصلحة الاستيطان .[1]

في**26 أفريل** من نفس السنة صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للمستوطنين الأوروبيين و تسهيل الإجراءات المفروضة عليهم ، عن طريق منحهم قروض مالية و التأكد من منح قطع أراضي من 20 إلى 150 هكتار و أن يشارك في استصلاحا بمبلغ مالي و لا تصبح ملكا له إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات من خدمتها .[2]

مرسوم 16 جوان 1851 م و بعد استسلام الأمير عبد القادر تبنت الإدارة الاستعمارية فكرة ضرورة توسيع نطاق الاستيطان ليشمل كل مناطق التل بعد أن كان منحصرا إلا في المدينة و خاصة بعد ما تبينت نتائج تطبيق امريتي 1844 و 1846 م ، لذلك كان من الضروري وضع حد للعراقيل التي تعارض امتداد الاستيطان ، هذه المعطيات هي التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى إصدار قانون شامل من شأنه تنظيم العمالات العقارية في التراب الجزائري [3]. و قد جاء مكملا للقوانين السابقة .

و من أبز النقاط التي نص عليها :

- إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء .
- خضوع المعاملات العقارية بين المعمرين و الأهالي للقانون المدني و تبقى التشريعات الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الجزائريين .
- مكن الأوروبيين من شراء أملاك تابعة للوقف .
- عدم فرض إشهار المعاملات العقارية ، و لم يتم الفصل في أراضي العرش لأنها تخضع للعرف و العادات .[4]

---

[1] ـ عماد لبيد ، **المرجع السابق** ، ص 39 .
[2] ـ عبد الكريم حرمة ، **المرجع السابق** ، ص 69 .
[3] ـ صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1930 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الأثار ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014 م، ص 95 .
[4] ـ سعاد تيرس ، **المرجع السابق** ، ص 141 .

قانون 18 جويلية 1851م لقد جاء هذا القانون لوضع ضوابط جديدة تقضي كلها إلى تحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري و الاستيلاء بشكل متزايد على أراضي الجزائريين و الحد من ملكية القبائل [1]. ومن أهم القرارات التي تضمنها :

- الاعتراف بالأراضي التي وجدت عليها الأراضي بداية الاحتلال بعد التأكد من أنها ملكية خاصة أو ملك جماعي للقبائل ، و بهذا الشكل ظهر لأول مرة الفصل بين أراضي الملك و أراضي العرش .
- حق التملك واستغلال الأراضي التابعة للقبيلة .

يتضح من خلال هذا القانون أن الحكومة الفرنسية سعت لامتصاص غضب الجزائريين، حيث أن الوحيد المسموح له بشراء الأراضي هي الدولة و منعت الكولون من ذلك ، و هذا ليس حبا في الجزائريين و إنما لحماية مصالح المستوطنين .[2]

ثالثا : مرحلة الإمبراطورية الثانية :1851 - 1870 م

بعد فترة من الاضطرابات السياسية لتي شهدتها فرنسا في اعقاب ثورة 1848م وسقوط الملكية الدستورية صعد نجم **"لويس نابليون بونابرت "**[3] مستغلا شعبيته الواسعة وحنين الشعب الفرنسي الى المجد الامبراطوري . وبعد انتخابه رئيس للجمهورية الثانية سنة 1848 م ، سعى الى تعزيز سلطته تدريجيا على ان قام بانقلاب في **2 ديسمبر 1851 م** واعلن نفسه امبراطور بصلاحيات واسعة وسمى نفسه نابليون الثالث بدلا من لويس نابليون .

وتميز عهده بمزيج من الاضطرابات وعدم الوقوف على مبدأ واحد خاصة في البداية حاول الحد من سياسة الاستيطان وارضاء الجزائريين ببعض من القرارات لكنه سرعان ما تراجع عنها بضغط من الكولون والعسكريين وفتح باب واسعا امام الاستيطان الرأسمالي من خلال توفير الحماية ومنح امتيازات مغرية للشركات الكبرى لتشجيعها على الاستثمار في الجزائر.

---

[1] ـ بوعلام بلقاسمي و أخرون ، **التشريعات العقارية الاستعمارية و تأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 م،دب ، د.س ، ص 45.

[2] ـ عبد الكريم حرمة ، **المرجع السابق** ، ص 72 .

[3] ـ **نابليون بونابرت** : هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية و ثاني إمبراطور فرنسي 1852- 1870 م، شهدت فترة حكمه انهزام الجيش الفرنسي في حرب مندروسيا ، ووقوعه أسيرا في يد الألمان . **أنظر** : عدة بن داهة : **الاستيطان و الصراع، ج2...** ، **المرجع السابق** ، ص 486 .

1-3: عهد راندون 1852 - 1858 م

بعد ان عين "**راندون**"[1] حاكما عاما على الجزائر قاد حملات عسكريه ضد القبائل والمناطق الصحراوية ، وانتهج نفس سياسه بيجو في مصادرة الاراضي وتفكيك الاعراش وتشجيع الاستيطان الرأسمالي ، كما قام بإلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائريين وفرنسا منذ م1851 م وانشا بنك في نفس السنة، و بورصة الجزائر في أفريل 1852 م. [2]

ضف الى ذلك عمل على تطبيق سياسة التحديد والاحتواء والهدف منها حشد القبائل في مساحات معينة ، وهذا ما ادى الى تخريب المجتمع الجزائري داخليا ونتج عن هذه السياسة تسليم العديد من الاراضي للشركات الرأسمالية وانشاء المستوطنات [3] .

كما أنه اعتمد سياسه التهجير والاستيطان الاوروبي وتقرر تهجير 100,000 اوروبي حيث خصص المجلس الوطني الفرنسي اعتمادات ماليه قدرها 50 مليون فرنك فرنسي ، وذلك بهدف انشاء مراكز ومستوطنات في اطار السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا من اجل توسيع نفوذها.[4]

قام كذلك ببناء قرى جديدة سنه 1853 م وازداد عدد العاملين في الزراعة على السكان الاصليون ، وذلك بعد تطبيق سياسته المعروفة بسياسة التحديد[5].

وبناءا على تشجيعه للشركات الرأسمالية ، تحصلت الشركة جينفوار السويسرية التي انشئت سنه 1853 م برؤوس أموال سويسرية على 281,000 هكتار وذلك لمدة 10 سنوات ، وهجرت إليها 956 مستوطن أوروبي.[6]

---

[1] ـ **راندون جاك لويس :** 1975 - 1871 م: عسكري و سياسي فرنسي تقلد عجة مناصب منها : وزير ، حاكم عام على الجزائر من 1852 م إلى 1858 م. **أنظر** : . **faucon narcisse** , op cit , p 507

[2] ـ عبد الكريم حرمة ، **المرجع السابق** ، ص 73 .

[3] ـ عمر جبري حكيم عواج ، **المرجع السابق** ، ص 32 .

[4] ـ عبد الله مقلاتي ، **تاريخ الجزائر : المجتمع و الثقافة و النخب عبر العصور ؛ أعمال مهداة للدكتور يحي بوعزيز** ، ج2 ، سلسلة منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، ع11 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2021 م، ص 52 .

[5] ـ رمضان الجوعاني رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ، **المرجع السابق** ، ص 305 .

[6] ـ صديق تاوتي ، **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة : مأساة هوية منفية ؛ نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد** ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 م، ص 43 .

وحصلت كذلك سنه 1858 م على 25,000 هكتار من احواز سطيف ثم تراجعت عن اعمالها ، وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستأجرين من الجزائريين بسبب تدني مستويات اجورهم مقارنة بالمستوطنين [1].

اصدرت الحكومة الفرنسية في **21 ابريل 1857 م** قرار المتعلق بإنشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية التي تربط بين المناطق والمدن الداخلية بالموانئ [2] .

ويبدو ان الاجراءات التي اقدم عليها **"الماريشال راندون"** شجعت الاستيطان الحر، وسمحت للشركات الرأسمالية بالعمل على زيادة وتيرة الاستيطان في الجزائر كما طمأنت المستوطنين ودفعتهم لتوسيعه بفضل الجيش الذي عمل على السيطرة على القبائل و إلهاءها[3].

في **31 اوت 1858 م** اصدر مرسوم والذي بمقتضاه تم الغاء الحكومة العامة والامين العام ، والغى نابليون الثالث منصب الحاكم العام وعوضه بمنصب وزير الجزائر واستحدث وزارة الجزائر والمستعمرات .[4]

3- 2 : عهد وزارة الجزائر و المستعمرات 1858 - 1860م

وبعد ضغط كبير من المستوطنين تقرر إلغاء منصب الحاكم العام واستبداله بوزارة الجزائر والمستعمرات ، وذلك بتاريخ **24 جوان 1858 م** ولقد كانت لديها ثلاث مهام فالمهمة الاولى لهذه الوزارة تمثلت في توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع جميع المصالح للسلطة المركزية الواحدة ، أما المهمة الثانية فهي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر ذلك المنصب الذي ألغي بعد ان أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس ، و المهمة الثالثة لهذه الوزارة فهي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر[5] ،.

---

[1] ـ صالح فركوس و أخرون ، **التشريعات المنظمة .... ، المرجع السابق** ، ص ص 132 ، 132 .
[2] ـ صالح عباد ، **المعمرون و السياسة الفرنسية ...، المرجع السابق** ، ص 21 .
[3] ـ رمضان الجوعاني رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ، **المرجع السابق** ، ص 305 .
[4] ـ حسين الحاج مزهورة ، **السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر فيما بين سنتي 1871 - 1900 م، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005 م، ص 26 .
[5] ـ عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر ... ، المرجع السابق** ، ص 127 .

لقد أسندت رئاسة هذه الأخيرة إلى **"جيروم نابليون"** [1] ابن عم **"النابليون الثالث"** ، والذي كان شديد الكره للأكليريوس والعسكريين وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر التي لم يزرها اصلا .[2]

قد عمل على توسيع مساحة الرقعة المدنية واستحداث ست مناطق فرعية جديدة وأنشئ خمس مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية ، كما سعى إلى تفكيك المجتمع المحلي وقطع العلاقات بين المالكين والخماسين [3] ، اذن جيروم سعى لخدمة الكولون سياسيا واقتصاديا واداريا من خلال سعيه لكسر نفوذ العسكريين واضعاف الجزائر ومواصلة سياسة المصادرة والتفكيك .[4]

وبعد مضي تسعه اشهر في **5 مارس 1859** م استقال جيروم من منصبه وخلفه شاسلوبا[5] ، وكان حريصا على تحقيق رغبه الامبراطور في دمج الجزائر والحاق شؤونها بالوزارات الفرنسية المعنية وتشجيع الاستعمار فيها و إرضاء مطالب المستوطنين و العسكريين .[6]

قد تم خلال هذه الوزارة انشاء 17 قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة ارض زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين وهذا ما يبرد خدمة هذه الوزارة اللامتناهية للمستوطنين الأوروبيين.[7]

---

[1] ـ **جيروم نابليون بونابرت** : ولد في جاكسيون بتاريخ 15 نوفمبر 1784 م و هو الأخ الأصغر لنابليون الأول ، في 1806 م تمت ترقيته إلى عرش مملكة واستفاليا في الفترة من 8 جويلية 1807 و 1813 م. **أنظر** : خلاف أسماء و حمبلي مريم ، **المرجع السابق** ، ص 38 .

[2] ـ يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...** ، **المرجع السابق** ، ص 18 .

[3] ـ رمضان الجوعاني رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ،**المرجع السابق** ، ص 306 .

[4] ـ عبد الكريم حرمة ، **المرجع السابق** ، ص 75 .

[5] ـ **شاسلوبا :** ولد عام 1805 م و توفي بفارساي عام 1875 م، و هو رجل سياسي كان عضوا بمجلس الدولة و قام بعدة مهام بالجزائر خلال عام 1836 م، و قام بزيارتها عام 1860 بهدف دراسة مشاريع إنجاز الموانئ و إنشاء السكة الحديدية التي تربط الجزائر بالبليدة . **أنظر** : هاشمي أمال ، **الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر 1830 - 1860** م ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ،م6 ، ع3 ، جامعة وهران 1 ، الجزائر ، 2022 م، ص 206.

[6] ـ سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية ...** ، ج1 ، **المرجع السابق** ، ص 324 .

[7] ـ يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...** ، **المرجع السابق** ، ص 19 .

كما أنه خلال هذه الفترة 1851- 1860م تم انشاء 85 مركز استيطاني وتوزيع 250,000 هكتار من الاراضي وازداد عدد المهاجرين حيث وصل الى 130,322 فرنسي بعد ان كانوا 65,497 فقط.[1]

لقد استغل الكولون سياسة نابليون الثالث التي عملت على تقليص نفوذ العسكريين وهذا ما دفعهم للاستيلاء على أراضي جديدة والعمل على توسيع المنطقة العسكرية والمناطق المختلطة وأسسوا المزيد من القرى الاستيطانية ، وجراء هذه الفوضى العارمة قدم **"نابليون الثالث"** إلى الجزائر عام 1860م ورأى بنفسه ما يجري هنالك ونتيجة لهذا اصدر قرار **26 نوفمبر 1860** م الذي يلغي وزارة الجزائر وعلى الرغم من ذلك لقى معارضة من المستوطنين وافزعهم اعادة الحكم العسكري.[2]

3-3 : عهد بيلسي و ماكماهون 1860 - 1870 م

بعد الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات قرر **"نابليون الثالث"** في ديسمبر 1860م إعادة النظام العسكري السابق وتدعيمه وتقوية منصب الحاكم العام ، حيث عين" **بيلسي"** [3]حاكما عاما جديدا 1860 - 1864[4]م ، وقد حاول هذا الاخير اتباع سياسه **"راندون"** والضغط على الجزائريين ومصادرة أراضيهم وتشجيعهم الهجرة الاوروبية للجزائر وتوفير الخدمات اللازمة لهم .[5]

لكن نابليون تأثر بأراء مستشاريه واخذ يفكر في تطبيق سياسته الجديدة اتجاه الجزائريين وقام بزيارة الى الجزائر اوائل عام 1863 م، وهنا اصطدم بإشكال الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين التي زادت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم .

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ، ط2 ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 م ، ص 107 .

[2] ـ أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري : جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي** ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 م، ص 27 .

[3] ـ **بيلسي** : هو بيلسي مايل جون دوق مالا كوف 1794 - 1864 م ضابط في الجيش الفرنسي وصل إلى رتبة ملازم سنة 1815 م ، و كان من الضباط المشاركين في الحملة على الجزائر 1830 م، شارك في معركة إيسلي سنة 1844 م ضد القوات المغربية ، تولى قيادة فرقة وهران العسكرية ما بين سنتي 1848 - 1851 م ، تولى منصب الحاكم العام للجزائر حتى وفاته. **أنظر** : جمال ورتي ، **المرجع السابق** ، ص 155 .

[4] ـ عبد الله مقلاتي ، **المرجع السابق** ، ص 54 .

[5] ـ عبد الكريم حرمة ، **المرجع السابق** ، ص 77.

ونتيجة لهذا بعث رسالة الى **"بيلسي"** في فيفري 1863م [1] أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين[2]. وأن يحاول إقناع الجزائريين بفكرة **"المملكة العربية"** التي قدمها حسب القرار المشيخي الذي صدر **22أفريل 1863**م.

الفصل الأول: تعلن القبائل الجزائرية للأراضي التي تنتفع بها بشكل دائم وتقليدي بأي عقد كان وتثبت جميع العقود الناتجة عن المعاملات بين الجزائريين والدولة. [3]

الفصل الثاني: يتضمن كيفية تطبيق القانون(تحديد مناطق القبائل، تقسيم اراضي القبائل بين الدواوير وتأسيس الملكية الفردية).

الفصل الثالث: إصدار لائحة إدارية تحدد ، (أشكال تحديد مناطق القبائل ،أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير ، أشكال وشروط تأسيس الملكية الفردية).

الفصل الرابع :تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع الضرائب[4].

أما بعد وفاة الجنرال **"بيلسي"** سنة 1864م خلفه **"الماريشال ماكماهون"** [5] ،و في ما بين سنتي 1864-1870م وبعد إلغاء منصب الشؤون المدنية ، أصبحت الأعمال التي يقوم بها الحكام تابعة إلى الجنرالات و قد قام المعمرون بعرقلة تنفيذها ، وحاولوا عرقلة نشاط تعليم الجزائريين بالوسائل الحديثة.[6]

نتيجة لهذه الأوضاع قرر الإمبراطور" **نابليون الثالث** " أن يزور الجزائر مرة ثانية و امتدت زيارته هذه أكثر من شهر من 3 ماي إلى 7 جوان 1865م، و خلال هذه الزيارة اتصل

---

[1]- أنظر الملحق رقم 3

[2] - فؤاد بن عزوز ، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني** ، مدارات تاريخية ، م1 ، ع خ ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر ، 2019 م، ص 295 .

[3] - فؤاد بن عزوز ، **المرجع السابق** ، ص 295 .

[4] - عتيقة مصطفى ،**واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت -:قانون سيناتوس كونسيلت 1863 نموذجا** ، **مجلة العبر لدراسات التاريخية** ، ع2 ،جامعة تيارت، الجزائر ، 2022م، ص351 .

[5] - **ماكماهون** : 1808 - 1893 م، ثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل إيرلندي ، شارك في الحملة على الجزائر و في الحصار على قسنطينة سنة 1837 م، عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1864 م. **أنظر :** عدة بن داهة ، **الاستيطان و الصراعن ج2 ...** ، **المرجع السابق** ، ص 477 .

[6] - عتيقة مصطفى ، **المرجع السابق**، ص351 .

بمختلف الشخصيات الجزائرية والأوروبية ، وفي نفس الوقت زار مختلف المدن الجزائرية ، وغرضه من هذا هو تكوين صورة صادقة وواضحة لنفسه.[1]

بعد عودته إلى باريس ، قام بتحرير رسالة إلى **"الماريشال ماكماهون"** وذلك يوم **20 جوان 1865م** ، والتي تضمنت سياسته وأفكاره الجديدة ، وانتقد فيها الكثير من الأمور حيث جاء فيها **" إنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما ، ولم ينتج عنها سوى الغموض ، ويمكن الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير وأن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوربي ، ولا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين أو رميهم في الصحراء كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر ، وأن هناك عسكريين بالجزائر يمكرون بهم ، ومن أخطاء فرنسا أن تطبق في الجزائر قوانين شرعت خصيصا لفرنسا كقانون الصيد مثلا ، وأنني أريد استغلال شجاعة الجزائريين وليس فقرهم و أن مصالح فرنسا تتطلب أن تهتم بهم وتعتبرهم فرنسيين**[2]. "

وكذلك بخصوص الجزائريين، فقد قال في رسالته هذه: **" إن العرب فرنسيون ما دام أن الجزائر أرض فرنسية ... وسيضلون يسيرون بمقتضى قانونهم المدني ... والعرب الذين يرغبون في الاستفادة من القانون المدني الفرنسي والحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لهم ذلك وبطلب منهم دون شروط مسبقة مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية** [3]" .

نتيجة لهذا صدر قانون **سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865م** و الذي سعى إلى دمج السكان الأصليين في النظام القانوني و نص على أن المسلمين و اليهود الجزائريين يعتبرون **"رعايا فرنسيين "** و ليسوا **"مواطنين فرنسيين"** ، مما يعني أنهم يخضعون للقانون الفرنسي

---

[1] ـ يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط... ، المرجع السابق** ،ص 21.

[2] ـ عبد الله مقلاتي ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954م** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014 م ، ص 104. و للمزيد من التفاصيل حول الرسالة **أنظر** : يحي بوعزيز ، **سياسية التسلط الاستعماري ....** ، المرجع السابق ، ص 24 .

[3] ـ نادية طرشون ، **سياسة نابليون الثالث العربية** ، مجلة دراسات وأبحاث ، ع 26 ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، 2017 م، ص 5.

دون التمتع بكامل الحقوق المدنية و السياسية ، و فتح باب التجنيس أمام الجزائريين بشرط التخلي عن الشريعة الإسلامية .[1]

عليه انتهجت فرنسا سياسة استيطانية ممنهجة في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830م، مدفوعة بأسباب استراتيجية، اقتصادية، وأيديولوجية، تهدف إلى إحكام السيطرة وتحويل الجزائر إلى امتداد للتراب الفرنسي.

تمثلت أهداف هذه السياسة في القضاء على البنية الاجتماعية للسكان الأصليين ، واستغلال الموارد، وترسيخ الوجود الفرنسي عبر التوطين. اتخذت هذه السياسة أشكالاً متعددة و مرت بمراحل مختلفة حيث كل مرحلة تختلف عن سابقتها من حيث المنهج .

[1] _ https://www.jstor.org/stable/24498091 . consulté le 30 mai 2025 à 14 h 42 .

الفصل الثالث: الصراع بين المكاتب العربية و فئة المستوطنين ـ الواقع و التداعيات ـ

المبحث الأول: البدايات الأولى للصراع السياسي .

المبحث الثاني: مظاهر سطوة ضباط المكاتب العربية.

المبحث الثالث: الإمبراطورية الناشئة و تصاعد الصراع السياسي .

تميّزت مرحلة الصراع بفتور واضح في مسار التوازن القائم بين سلطتين استعماريتين ظلّتا تتنازعان النفوذ داخل الجزائر. ففي الوقت الذي استمرت فيه المكاتب العربية في أداء أدوارها ضمن منطق السيطرة العسكرية، كانت فئة أخرى تُعيد ترتيب تموضعها ضمن هياكل الحكم، مدفوعة بتحولات سياسية شهدتها الإمبراطورية الثانية.

قد عرف هذا الصراع منعطفات حاسمة لم تخلُ من توتر وتصعيد، انتهت بتكريس واقع جديد كانت له انعكاسات بالغة على طبيعة التوجّه الاستعماري لاحقًا.

المبحث الأول: البدايات الأولى للصراع

أما الجنرال **"بيجو"** كان حريصًا على رفع تقارير دورية إلى الحكومة الفرنسية يصف فيها الأوضاع في الجزائر. ففي أحد تقاريره المؤرخة سنة 1842م، أشار قائلاً: **"عليكم بالصبر، أولئك الذين يرغبون في رؤية فرنسا كدولة مدنية وسياسية في بلد لا يزال فيه العنصر الأوروبي يحتل مكانة ضئيلة."**

يقصد بذلك المعمّرين الأوروبيين، موضحًا أن الظروف في الجزائر تقتضي إنشاء مؤسسات تتماشى مع الواقعين الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، بهدف تحقيق مشروع استعمار يجمع بين الطابعين المدني والعسكري[1].

كان **"بيجو"** مقتنعًا بأن نجاح المشروع الاستعماري، وتحقيق السيطرة الكاملة على الجزائر، يتطلب شنّ حرب إبادة شاملة ضد المقاومة المسلحة، إلى جانب الإخضاع التام للقبائل الجزائرية. كما رأى أنّ من الضروري المضي قدمًا في سياسة الاستعمار الاستيطاني. ومن هذا المنطلق، اتخذ قرارًا بإنشاء "المكاتب العربية" **في 1 فيفري عام 1844**[2].

وفي حين رأى الجنرال " **أفيراز** " أن المكاتب العربية ليست سوى وسيلة لتسير العلاقة بين القادة العسكريين والسكان الأصليين، فقد اعتبرها أيضًا عقبة كبيرة أمام تطور المشروع

[1] ـ فاطمة الزهراء مخالفة ، **المكاتب العربية و دورها في إدارة المجتمع الأهلي في الجزائر المستعمرة 1844 - 1870** م ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، م9 ، ع1 ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2024م ، ص 141 .

[2] ـ فاطمة حباش و ليلى حمري ، **سياسة التفكيك و الاقتصاد السياسي للقبيلة الجزائرية من خلال نظام المكاتب العربية إبان الاحتلال الفرنسي 1844 - 1870 م** ، مجلة البحوث التاريخية ، م8 ، ع2 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، 2024 م، ص 505 .

الاستعماري، لأنها قد تؤدي إلى تقسيم الأراضي إلى فئتين: أراضٍ مدنية وأخرى عربية، وهو ما سيُفضي حتمًا إلى استبعاد الأوروبيين من الأراضي العربية[1].

لكن **"بيجو"** كان يحمل رؤية مغايرة، إذ رأى أن الهدف من إنشاء هذه المكاتب هو القضاء على المقاومة من خلال كسب ودّ الأهالي، وفي الوقت ذاته دعم سياسة الاستيطان عبر إحلال العنصر الأوروبي في الأراضي الجزائرية. وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في القرار الصادر بتاريخ **15 أفريل 1845م**، الذي نصّ على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات إدارية هي: قسنطينة، الجزائر، ووهران، بدلًا من النواحي العسكرية الثلاث السابقة[2].

قد اشتملت هذه المقاطعات على ثلاثة أنواع من الأراضي: أراضٍ خاضعة للحكم المدني، وأخرى تحت الحكم العسكري، وأراضٍ ذات طابع مختلط. ويبدو أن هذا التنظيم الإداري الجديد كان يهدف إلى نقل السلطة تدريجيًا إلى أيدي المعمّرين الأوروبيين، عوضًا عن الجيش الذي أبدى رفضه لفكرة تقاسم السلطة مع المدنيين.[3]

لهذا رفض **"بيجو"** تحويل السلطة إلى المعمرين و بقي الوضع على حاله حتى استقالة بيجو و مجيئ الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848 م و التي أعطت نفس جديد للسلطة المدنية في الجزائر .[4]

قد افتتحت الجمهورية أعمالها بتوجيه نداء إلى المعمرين في شهر مارس 1848 م ، جاء فيه :" **أيها المعمّرون في الجزائر، إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدًا بوضعكم الخطير، وهي تدرك أن جلّ حيرتكم ناتجة عن فقدان اليقين الذي لا يزال مخيّمًا على مستقبل الجزائر. إن الجمهورية الثانية ستدافع عن الجزائر كما تدافع عن الأرض الفرنسية، وسيُعاد النظر في مصالحكم المادية والمعنوية والعمل على تحقيقها".**[5].

---

[1] _ V-A Dieuzaide **, Histoire de l'Algérie de 1830 _ 1870** , Tom 1 ère , Imprimerie de l'association ouvrière ,Oran , 1880 , p 318 .

[2] ـ محمد رامي سيدي ، **عقبات المشروع الاستيطاني الفرنسي ، في الجزائر مع بداية الاحتلال** ، مجلة المرافق للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، م 17 ، ع خ ، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر ، 2022م ، ص 899 .

[3] ـ محمد عيساوي و نبيل الشريخي ، **المرجع السابق** ، ص 132 .

[4] ـ **المرجع نفسه**، ص 132 .

[5] ـ صالح حيمر ، **قراءة في أميرتي 1844 و 1846 حول الملكية العقارية في الجزائر : المضامين و النتائج** ، مجلة عصور الجديدة ، ع6 ، دج ، 2012م ، ص 82 .

وفي **20 سبتمبر 1848**م ، أصدرت الجمعية الوطنية مرسومًا بإنشاء مستعمرات زراعية في الجزائر، وفي و اليوم الثالث و العشرين من نفس الشهر و السنة، تم إرسال دعوة إلى المواطنين الراغبين في الانضمام إلى 12000 مستوطن، بغضّ النظر عن مهنتهم[1].

كما تم ضمّ الجزائر رسميًا بموجب دستور **4 نوفمبر 1848م** ، الذي أقرّ أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وامتداد طبيعي للأراضي الفرنسية[2].

مع إلغاء التباين الذي أقرّه الأمر الصادر في **15 أبريل 1845 م** بين المناطق المدنية والمختلطة والعسكرية، و قُسّمت المناطق المدنية إلى "عمالات"، وهذه الأخيرة إلى دوائر. وعليه بات يديرها رؤساء عمالات، ورؤساء دوائر، ورؤساء بلديات[3].

كما سعت الجمهورية الثانية إلى دمج الجزائر بالكامل ضمن التراب الفرنسي (المتروبول)، وتم تعزيز هذا التوجه من قبل الجنرال **"لاموريسير"**، الذي أعلن أن **"اللحظة تبدو أخيرًا مواتية لتحقيق الرغبة التي تم التعبير عنها مرارًا، في تمهيد الطريق نحو اندماج تدريجي على نطاق واسع[4]".**

أمام هذه التطورات، عارض ضباط المكاتب العربية السياسة الاستيطانية الواسعة التي دعت إليها الحكومة الفرنسية، ودعوا إلى ضرورة التعقّل.[5] وقد اعتبر ممثلو المكاتب العربية، وعلى رأسهم **"لاباست"**، أن الاستيطان ضروري لترسيخ الاحتلال، لكن وجب التعامل معه بعقلانية. حيث كتب في سنة 1848 م : **"يوجد للجميع مكان تحت شمس إفريقيا."**[6]

---

[1] - sohaib chanof **, la propriété foncière en Algérie 1830 _ 1870** , revue des médias et société , volume 02 , N° 03 , université du martyr Hama Lakhdar de Eloi Adi , 2018 , p106 .

[2] ـ وليد صفراوي ، **خلفيات الظاهرة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر** ، مجلة المرافق للبحوث و الدراسات في المجتمع الجزائري ، م 18 ، ع 1 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2022م ، ص 833 .

[3] ـ شارل أندري جوليان ، **المرجع السابق** ، ص 597 .

[4] _ Hocine EL hadj Salhi mazhoura , **l'administration colonial de l'Algérie 1830 1896 : dècemtralition . assimilation et rattachment** , Revue d'histoire Méditerranéenne , Vol 6 , N 02 , université Mouloud Mammari tizi ouzou , Algérie , 2024 , P 272 .

[5] ـ فاطمة الزهراء مخالفة ، **المرجع السابق** ، ص 156 .

[6] ـ **المرجع نفسه** ، ص 156 .

و قد أدان ضباط **"المكاتب العربية"** سياسة التجميل التي انتهجتها السلطات الاستعمارية، إذ اعتبروا أنه لا يوجد مبرر حقيقي لهذا التحول، ما لم يكن الهدف حماية السكان الأصليين من تجاوزات المستوطنين.[1] وقد تبنى هؤلاء الضباط، ظاهريًا، موقف المدافع عن مصالح الجزائريين، في محاولة لتبرير أهمية وجودهم واستمرار إشرافهم على تسيير شؤون البلاد. وقد عبّر أحدهم و هو النقيب **"فيلو villot"**عن هذه النظرة عندما كتب: **"إن الأهالي لا يملكون صحفًا ولا هيئات انتخابية، لقد كنّا نحن المترجمين لمتطلباتهم."** [2]

غير أن هذا الخطاب كان يخفي الدافع الحقيقي وراء الموقف الذي تبنته المكاتب العربية، إذ كانت تخشى أن يؤدي تقدم المشروع الاستيطاني إلى إزاحة النظام العسكري وتعويضه بنظام مدني يقوده المستوطنون، وهو ما يُهدد نفوذهم ودورهم[3].

في أعين الضباط ، بدأ المستوطن يظهر كعنصر فوضوي ومشوش، مما دفعهم إلى معارضة سياسة الاستيطان، خاصة مع تسارع وتيرتها بعد صدور **القرار المشيخي " السيناتوس كونسيلت " بتاريخ 22 أفريل 1863م** [4]والذي يعد احد المعالم التشريعية الأكثر أهمية في تاريخ القانون الجزائري على الرغم من أن نصه قصير و لا يحتوي إلا على سبع مواد[5].

لقد ساهم القرار في تفكيك بنية القبيلة، وأضعف تأثير الزعامات التقليدية، كما أرسى أسس قطيعة مع النظام العقاري الجماعي السائد، من خلال التأسيس لنظام الملكية الفردية داخل الدواوير.[6]

طبقًا لهذا القرار، فقد شمل التقسيم الجديد 373 قبيلة، تم تقسيمها إلى 667 دوارًا، ضمّت حوالي 2,129,052 جزائريًا ، و بموجبه استحوذت الدولة الاستعمارية بشكل "قانوني" على

---

[1] ـ فاطمة الزهراء مخالفة ، **المرجع السابق**، ص 156 .
[2] ـ صالح فركوس و أخرون ، **التشريعات المنظمة ...** ، **المرجع السابق** ، ص 151 .
[3] ـ فاطمة الزهراء مخالفة ، **المرجع السابق** ، ص 156 .
[4] ـ أنظر الملحق رقم 4.
[5] _ Mimoun Bendjillali**, L'histoire de la propriété Foncière en Algérie de 1830 à 1962 : entre les lois musulmans et française ,** Revu Science humaines , n°26 , Université Mentouri, Constantine, Algérie, 2006 , p 11 .
[6] ـ شهرزاد رفاف و خيرة سباب ، **التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 - 1873م : دراسة المحتوى و النتائج** ، مجلة الإحياء ، م20 ، ع26 ، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر ، 2020م ، ص 754 .

2,527,027 هكتارًا من الأراضي، أي ما يعادل نحو 36% من الأراضي التي كانت في حيازة السكان الأصليين.[1]

وقد فرض هذا القرار، في الواقع، سلطة للمستوطنين على إدارة الأراضي الزراعية، وكرّس سيطرتهم الاقتصادية والاجتماعية على حساب الأهالي. وعلى هذا الأساس، أخذ ضباط "المكاتب العربية" يقودون معارضة شديدة، وشنّوا هجومًا واسعًا ضد سياسة الاستيطان، التي رأوا فيها مصدرًا للقلق والاضطراب داخل الأوساط القبلية.[2]

كما أنه فرض نوعًا من سلطة المستوطنين على إدارة الأراضي الزراعية وتقسيم الملكيات، ما اعتُبر انتهاكًا صارخًا للنظام الاجتماعي والاقتصادي التقليدي.

عبّر الإمبراطور **"نابليون الثالث "**عن استغرابه من كراهية المستعمرين الفرنسيين للمكاتب العربية، فسأل ذات مرة **"ماكماهون"**: **"اشرح لي، لماذا يكره المستعمرون الجزائريون المكاتب العربية إلى هذه الدرجة؟"** فأجابه الجنرال ماكماهون قائلًا: **"سيدي، هو نفس السبب الذي يجعل المهرّبين يكرهون موظفي الجمارك، والصيادين يكرهون حراس القرى".** [3]

في الحقيقة، فإن عدم شعبية **"المكاتب العربية"** لم تكن ناجمة فقط عن ارتباطها بمفهوم السلطة والنظام العسكري، بل تعود بشكل أساسي إلى دورها في الدفاع عن حقوق المسلمين، حيث نصّب ضباط هذه المكاتب أنفسهم مدافعين عن السكان الأصليين في مواجهة أطماع الاستعمار ومصالح المعمرين.[4]

---

[1] ـ محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين : تاريخ الجزائر 1830-1954م** ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008 م ، ص 165 .

[2] ـ صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة ...** ، **المرجع السابق** ، ص 189 .

[3] - Charles Robret Agèron , **Les Algérienne Musulmane Et France (1871-1919)** , Paris,1968 , p 20 .

[4] **-** Charles Robert Agèron ,**op cit** , p 20 .

وكانت التهمة الأبرز التي وُجّهت إلى هذه المكاتب من طرف المستوطنين الفرنسيين، هي أنها تعيق مشروع الاستيطان، وتؤخر تدريجيًا عملية ترسيخ الملكية الفردية ، التي كانت تمثل الركيزة الأساسية للمشروع الاستيطاني في الجزائر.[1]

المبحث الثاني : مظاهر سطوة ضباط المكاتب العربية

ساهمت الصلاحيات الواسعة التي كانت تمنح للمكاتب العربية في بروز العديد من التجاوزات والانتهاكات ، وذلك نتيجة لغياب الرقابة الفعالة التي تفرض من قبل الإدارة الاستعمارية .

وانعكست هذه التجاوزات على سكان الجزائريين بالخصوص في قساوة الضرائب والعدالة المستعجلة واستمرار فرض ضرائب العشور على المحاصيل والمواشي ، و أدى هذا إلى تصاعد حالة الاستياء لدى السكان [2] ، وهذا ما جعلهم يتألمون جراء هذه التجاوزات المرتكبة من طرف ضباط المكاتب العربية ومن القادة الأهلي [3].

حيث أشار الضابط "**هيقونت Hugonnet**" إلى تعسفات القادة بقوله **"يتخذ القياد في بعض الجهات من كل شيء وسيلة لكسب المال ... يتولى القايد توزيع الأراضي في القبيلة ، لا يوزعها حسب الاستحقاق وإنما لمن يدفع أكثر ...وعند طلب الخيالة يجبر القايد الذين ليس ما يدفعونه على السير معه ، يقوم القايد بتقديم الهدايا وتتولى القبيلة دفع ثمنها، يستلم المكافئات من الفرنسيين فتعبر القبيلة عن فرحتها لكنها لا تنال شيئا ،وإذا تهيأ القايد لسفر طويل كالحج مثلا ، تتولى القبيلة دفع نفقات الذهاب والإياب "**[4]

من بين جملة الانتهاكات التي مارسها ضباط المكاتب العربية استخدامهم للعصا والتي تعتبر أداة رئيسية لممارسة السلطة حيث يقول" **ألفونس دوديه "Alphonse Daudet ":** **"بكبية مزينة بالشرائط اللامعة المعلقة على طرف العصا ".** كما كان يمارس الضرب

---

[1]- صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة ...** ، **المرجع السابق** ، ص 189.

[2] - عبد القادر مرجاني ، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2020م ، ص90.

[3]- محفوظ قداش ، **المرجع السابق** ، ص 172.

[4]- فاطمة الزهراء مخالفة ، **المرجع السابق** ، ص 158 .

بالعصى من أجل اعتراف المتهم. والضرب يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت الضحية، وضابط المكتب العربي يصيبه نوعا من القلق في حالة عدم وقوع إصابات أو قتل خلال هذه العملية، وهذا في نظره يؤكد أن نجاح هذه الأخيرة يكون مرتبط بحدوث خسائر بشرية[1].ومثل ذلك ما حصل لأحد المعتقلين الذي اتهم بسرقة الماشية في منطقة أرزيو بوهران ،إلا أن هذا المتهم لفظ أنفاسه الأخيرة متأثر بإصابات بليغة نتيجة لتعرضه للضرب المبرح[2].

وتعد التجاوزات المرتبطة بالتحقيقات القضائية وإجراءات المحاكمات، إذ تعتبر هذه من بين أبرز الانتهاكات وأكثر خطورة على المحاكمة العادلة، إذ كانت المكاتب العربية تمارس دوراً في إصدار الأحكام وتوفير الوثائق بحق المتهمين، وبهذا تكون قد احتفظت بدور الرقابة على العملية القضائية[3] ، وكان القاضي يعمل تحت سلطتهم. ونتيجة لهذا يفقد هذا الأخير استقلاليته ويصبح أداة في أيادي السلطات العسكرية (المكاتب العربية)[4]، فعلى سبيل المثال في ناحية قسنطينة لم يكن الجنرال **" نيقري Negrier "** يتردد في تنفيذ الأحكام القضائية حيث يقوم بقطع رؤوس المتهمين بدون صدور حكم[5].

قد تناول أحد الصحفيين الفرنسيين **" كليمونت دوفرانو Clement Duvenois "** **في** موضوعا صحفيا تناول فيه تجاوزات وانتهاكات ضباط المكاتب مسلطا الضوء على طابع التعسفي الذي اتسمت به هذه الممارسات إذ يقول **"...إنه من الضروري تدمير المؤسسة ـ المكاتب العربية ـ، يجب أن يعلم أنه في أحد أجمل الأقطار الفرنسية يعيش عدد السكان يبلغ 25 مليون نسمة يتم محاكمتهم بدون محاكمة ، ويديرهم ملازمون ونقباء، ويقيمون العدالة دون معرفة القانون "**[6] .

---

[1] -Charles André julien , **La conquête et les de la colonisation1827-1871**, Editions Casbah , p 338.

[2]- Charles Robert Ageron , **op cit** , p 339.

[3]- عبد القادر مرجاني ، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين ...**، ص ص 90 ، 91.

[4] - اوليفي لوكور غرانميزون ، **الاستعمار والإبادة : تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية** ، تر: نورة بوزيدة ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2008م ، ص 285.

[5] - محفوظ قداش ، **المرجع السابق** ، ص 172.

[6]- Chikh Bouamrane et Mohamed Djidjelli **, L Algérie coloniale par les texte 1830-1962** , Edition ANEP , Rouiba , 2008 , p 96.

كما يشير أحد المؤرخين إلى حجم تلك التجاوزات التي ارتكبها ضباط المكاتب العربية ، والتي تجاوزت في بعض الأحيان طابع الإنسانية ، وقد استدل على هذا بما رواه **"ألكسندر دوماس Alexandre Dumas "**حيث يذكر**:" أن أحد المسؤولين على المكاتب العربية جارت عليه العادة حين يشعر بأن أحد الأهالي يشكل خطر أو يشتبه فيه ، فإنه يدعو الخيالة ـالصبايحية ـ وهذا بعد أن يكبل المشتبه فيه، فيقول لهم الضابط خذوا هذا الرجل إلى مقهى المور(مقهى العرب) وكانت هذه العبارة تعني القضاء على المشتبه فيه "[1].**

ومن بين الفترات التي شهدت تصاعد سطوة المكاتب العربية هي فترة الجنرال" **راندون Randon** "وهي تعتبر من أكثر الفترات رواجا وازدهارا لضباط حيث تعززت فيها سلطتهم ، خاصة في سنوات من 1860 إلى 1870م حيث ارتفع عدد المكاتب من 40 مكتب عام 1857 م إلى 49 مكتباً عام 1870م ، ومن حوالي 150 ضابطاً في عام 1857م إلى 206 ضابط في سنة 1866م [2].

إضافة إلى هذا، هناك العديد من الوقائع التي تعكس انتهاكات ضباط المكاتب العربية ومن أبرزها فضيحة **"الجنرال يوسف "** وفضيحة **"الجنرال دونو Daneau "**. وهذه الأخيرة وقعت في 12 سبتمبر 1856 م في حدود الساعة الثالثة صباحا ، حيث تعرضت عربة البريد المتجهة من تلمسان نحو وهران لهجوم على بعد كيلو مترات من تلمسان فلم يهاجم المهاجمون سوى **" أغا ابن عبد الله و مترجمة "** ، وأدى التحقيق الذي تم فتحه من طرف القائد العام للولاية ، إلى إيداع النقيب **"دونوDaneau "** إلى محكمة الجنايات بوهران كمتهم بارتكابه للجريمة [3]، وقد كشفت التحقيقات بأن النقيب قتل أكثر من 12 شخص ، وكان من بينهم طفل وامرأة عجوز، وكان الطفل في عمره 10 سنوات[4] .

[1] ـ عبد القادر مرجاني ، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين ...، المرجع السابق**، ص 92.
[2] ـ عبد القادر مرجاني ، **المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19** ، مجلة رفوف ، م9 ، ع 1 ، المركز الجامعي أفلو الأغواط ، الجزائر، 2021م ، ص 378.
[3]- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية ، ج1 ... ، المرجع السابق** ، ص 381.
[4] - Charele Andri Julien , **op cit** , p p 339 ,340.

زيادة على ذلك فقد وجد في منزله مبلغ 38.300 فرنك فرفض الكشف عن مصادرها ،وبعدها تم الحكم عليه بالإعدام في أوت 1857م ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد ،ولكن بعد مرور حوالي سنتين فقد اطلق سراحه في نوفمبر 1859م [1].

الثانية تمثلت في فضيحة "**الجنرال يوسف** " برزت في سنة 1858 م في أعقاب صدور جريدة " **الجزائر الجديدة Algérie Nouvelle**" والتي تبنت خطابا تهجمت فيه على الجزائريين وعلى المؤسسة الاستعمارية وبالخصوص على المكاتب العربية[2] ،وقد أثار هذا التوجه استياء "**الجنرال يوسف** " والذي اشتهر بتنفيذ مجزرة ضد المدنيين الجزائريين ، وأقدم كذلك على الاعتداء جسديا على صاحب الجريدة "**فونفيل** " مبررا هذا بالدفاع عن شرف المكاتب العربية ، وأدى هذا الى إثارة ضجة إعلامية بلغت أروقة البرلمان الفرنسي حيث تم إدراج هذه القضية ضمن جدول أعماله [3].

شاهد الرأي العام في شهر ماي من سنة 1869م حالة من الصدمة لخبر إبادة قافلة متكونة من 27 جزائري نفذتها فرقة النمامشة بقيادة عدد من القياد المدعومون من طرف ضباط المكاتب العربية [4]، وقد وقعت هذه المجزرة في منطقة "وادي محيون " قرب الحدود الشرقية للجزائر وتونس .

قد سارعت الحكومة الفرنسية في تبرير هذه الحادثة باعتبارها أنها نتيجة لنزاع حدودي محملة القياد المسؤولية فتم سجنهم إلا أنهم تمكنوا من الفرار، وتم وضع القائد الأعلى لدائرة تبسة تحت الحجز ولكن "**جول فافر**" تولى مهمة الدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية فنجح في رفع المسؤولية عنه محملا النظام الاستعماري مسؤولية الحادث [5] .

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية ، ج1 ... ، المرجع السابق** ، ص 381.

[2] - Albert Ringel , **Buraux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallien** , Enite la rase Editeur , Paris , 1903,.p 88.

[3]- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية ، ج1 ... ، المرجع السابق** ، ص 382.

[4]- شارل أندي جوليان ، **المرجع السابق** ، ص 564.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 565.

المبحث الثالث : الإمبراطورية الناشئة وتصاعد الصراع

شكّلت مظاهر سطوة المكاتب العربية تمهيدًا طبيعيًا لتصاعد التوتر بين سلطات الاحتلال المختلفة، إذ إن احتكار الضباط لآليات التحكم في الأهالي لم يكن معزولًا عن السياق العام الذي سيشهد خلال فترة الإمبراطورية الثانية تبلور الصراع السياسي بشكل أكثر حدة و وضوحا .

وقد أثارت قضية الضابط **"دونو Daneau"** رئيس المكتب العربي في تلمسان جدلاً واسعاً في الأوساط الجزائرية والفرنسية ، حيث شكلت هذه الحادثة محوراً لصراع قائم بين التيارين المدني والعسكري داخل الجزائر.

استغل المستوطنون هذه الحادثة لصالحهم من أجل الطعن في مؤسسة المكاتب العربية مطالبين بإعادة النظر في دورها ونفوذها ، في حين اعتبرها الكثيرون دليل على فساد ضباط هذه المكاتب المكلفين بإدارة شؤون الجزائريين[1].

كما تمكنت المكاتب العربية من تحقيق مكسب سياسي مهم وذلك من خلال تبرئة الجنرال **"دونو Doneau "**من التهم المنسوبة إليه[2]. وكان هذا بمثابة النقطة التي عمقت التوتر بين الطرفين وانطلاق لحملة شرسة ضد المكاتب خصوصا مع اقتراب نهاية الإمبراطورية الفرنسية [3] .

على الرغم من الإنجازات التي حققتها المكاتب العربية في إدارة شؤون الجزائريين ، فإن هذه النجاحات لم تلقى قبولاً من قبل المستوطنين الذي رأوا أنها تمثل عائقاً أمام اتساع نفوذهم وتحقيق أطماعهم الاستيطانية[4].

---

[1] - صالح فركوس ، **التنظيمات التشريعية ...، المرجع السابق** ، ص 191.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ص 192-193 .

[3] -Albert Ringel **, op cit** , p 87.

[4] - قويدر بن عاشور ، **الجزائر خلال فترة حكم نابليون الثالث 1848-1870م : دراسة تاريخية لمشاريع تفكيك الملكية الجماعية للجزائريين** ، المجلة التاريخية ، م 2 ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، د س، ص 63.

باسم مبادئ الجمهورية تبنى المستوطنون مطالب محورية تمثلت أساسا، في العودة إلى النظام الحكم المدني والتكريس لمبدأ سياسة الإدماج [1] ،وكان المستوطنون يعتبرون المكاتب أنها تمثل العقبة الرئيسية أمام انتشارهم و تمكنهم من الاستيلاء على الأراضي.[2]

وبهذا بلغ الصراع بين المعمرين والسلطات العسكرية ذروته، ونتيجة لهذا شن المستوطنون حملات صحفية ضد الإدارة العسكرية(المكاتب العربية) مطالبين بإلغائها وتعزيز الحكم المدني وتحقيق الإدماج وطرد الجزائريين من أراضيهم وتشجيع بيعها للمهاجرين[3] ، ونتيجة لهذه الضغوطات أسفرت في نهاية الأمر على إصدار قرار دمج الجزائر بفرنسا، فتم إصدار مرسوم **31 أوت من 1858م** الذي نص على إلغاء منصب الحاكم العام وتعويضه بوزير مقيم بباريس [4] ، وفي هذا السياق تم إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان من نفس السنة وذلك استجابة لمطالب الكولون[5]، وقد عين على رأسها **"جيروم نابليون"** ابن عم الإمبراطور" **نابليون الثالث"** [6]

---

[1]- أحمد سيساوي ، **البعد البايلكي في مشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871م** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2014م ، ص265.

[2]- شارل روبير أجيرون ، **المصدر السابق** ، ص 75.

[3]-يحي بوعزيز ، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986م ، ص 135.

[4] -Hocine L 'Hadj Salhi Mazhoura **, op cit** , p 272.

[5]-.يحي بوعزيز ، **كفاح الجزائر ...، المرجع السابق** ، ص135.

[6]- مروان بوزكري ، **المرجع السابق** ، ص 22.

وقد عرف جيروم على الرغم من ميوله للديمقراطية بمواقفه المناهضة لكل من رجال الدين والعسكريين [1] ، ونتيجة لهذا أصدر هذا الأخير تعليمات تقضي بعدم أحقية العسكريين في إصدار الأحكام القضائية ضد الجزائريين المتهمين بارتكاب الجرائم وأن هؤلاء يحالون إلى المجالس الحربية [2] .

سعى جيروم و منذ توليه وزارة الجزائر والمستعمرات إلى تكريس سياسة الإدماج وتحويل الجزائر إلى امتداد مباشر لفرنسا ، تسير بواسطة القانون الفرنسي ومن باريس، وقد اتضح هذا التوجه من خلال مساعيه التي تهدف إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري [3] ، بدءا من ضرب نظام القبيلة وتفكيك نفوذ العائلات الارستقراطية وإضعاف سلطة زعماء وشيوخ القبائل[4] ، وذلك في إطار سياسة الإدماج التي وصفها بقوله **"إننا أمام جنسية عسكرية ... ينبغي القضاء عليها بواسطة الإدماج ، ففي الأقاليم العسكرية يمارس رؤساء العرب تحت سلطة الجنرالات تأثير يقتضي منا التحقيق منه ثم القضاء عليه ...إن هدفنا يقتضي منا تطوير العمل الفردي..."** [5] .

قام **"جيروم"** كذلك بتعزيز الإدارة المدنية وذلك من خلال توسع صلاحيات الولاة ، و استحداث 6 مناطق فرعية جديدة ، كما أنشأ كذلك5 مفوضيات مدنية داخل المناطق العسكرية ، وتم استحداث لجنة انضباطية تابعة للقائد الأعلى للقوات العسكرية من أجل النظر في قضايا الجزائريين مع إمكانية اقتراح إبعادهم عن البلاد في حالة إثبات التهمة الموجهة إليهم ، كما تشكلت لجان أخرى على مستوى الولايات تقوم بفرض عقوبات السجن والغرامات بمجرد الاشتباه فيهم[6] .

وفي إطار هذه الوزارة تم إنشاء 17 قرية استيطانية ، وتم توزيع 4600 قطعة من الأراضي الزراعية الخصبة على المستوطنين الأوروبيين ،وساهم الضغط المستمر من طرف

---

[1]- حميدة أعميراوي ، **جوانب من السياسة الفرنسية في قطاع الشرق الجزائري ...**، المرجع السابق ، ص 70

[2]- فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص74.

[3]- حميدة أعميراوي ، **جوانب من السياسة الفرنسية في قطاع الشرق الجزائري ...**، **المرجع السابق** ، ص 70.

[4]- عاشور بن قويدر ، **المرجع السابق** ، ص 65.

[5]- صالح فركوس ،**التنظيمات التشريعية...**، **المرجع السابق** ، ص 194.

[6]- فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 75.

الكولون في ارتفاع عدد المهاجرين الأوروبيين في المناطق الداخلية إلى نحو 189.000 مستوطن ، مقابل انتزاع أجود أراضي الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين[1].

كما تم كذلك نقل حوالي 177.000 أوروبي من أصل 183.000إلى المناطق المدنية، وذلك دليل على تقليص سلطة الإدارة العسكرية ،وقام كذلك بإلغاء القيود على عمليات البيع والشراء العقاري، وهذا ما أدى على عملية استيلاء الكولون على الأراضي الجزائرية و كما ضيق على سلطات زعماء الأهالي [2] .

على الرغم من جهود هذه وزارة في تكريس سياسة الإدماج وتعزيز الهيمنة المدنية ، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا وذلك نتيجة لمعارضة المكاتب العربية لها ، وبهذا استقال "الأمير جيروم" من منصبه في مارس 1859م [3]، ليخلفه**" الكونت شاس لوبا "**الذي عرف بمواقفه المعتدلة إلا أن اعتداله هذا أعتبر ضعفا ،وأنه لم يتمكن من أن يبعد السيطرة العسكرية [4] .

قد أدت هذه الظروف إلى تدهور العلاقة بين المدنيين والعسكريين والتي وصلت إلى حد كبير من التوتر[5] ، وعمد العسكريون بمعارضة هذا النظام بشدة محاولين إقناع الإمبراطور نابليون الثالث بمساوئ هذه الوزارة[6] .

في محاولة لفهم الوضع قام نابليون بزيارة إلى الجزائر، وانتهت هذه الزيارة بقرار في 26 نوفمبر 1860 م ينص على إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات ، بالرغم من اعتراض المستوطنين لهذا القرار وقد مهدت هذه الخطوة للإمبراطور في تمثيل مشروعه في عقد الستينيات [7].

أما في إطار سياسة فرنسا الاستعمارية بالجزائر تبنى نابليون الثالث منذ سنة 1852 م فكرة إقامة **"مملكة عربية"** في الجزائر ، وقد برز هذا التوجه بشكل واضح خلال زياراته في 1860 م والتي ألغى من خلالها وزارة الجزائر والمستعمرات وتحت تأثير عدد من

---

[1]- عاشور بن قويدر ، **المرجع السابق** ، ص 65.
[2]- أحمد سيساوي ، **المرجع السابق** ، ص 266.
[3]- عاشور بن قويدر ، **المرجع السابق** ، ص 65.
[4]- أمال هاشمي ، **المرجع السابق**، ص 203.
[5]- حسين حاج مزهورة ، **مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852-1870م** ، مجلة العلوم الاجتماعية للمسار التعليمي ، م7 ، د ج ، 2020م ، ص 157.
[6]- مخالفة فاطمة الزهراء ، **المرجع السابق** ، ص 157.
[7]- فاطمة حباش ، **المرجع السابق** ، ص 157.

مستشاره بأن الجزائر لا ينبغي أن تعامل كمستعمرة فحسب بل ككيان تحفظ فيه جميع حقوق السكان الأصلين وذلك ضمن مشروع يهدف إلى "تأسيس مملكة عربية " [1].

من أجل تجسيد هذه الفكرة أصدر نابليون قرار في فيفري1863م يهدف إلى وقف مصادرة الأراضي وتحقيق المساواة بين السكان[2]، حيث صرح المحافظ **دي بوزات Du Bouzet** قائلا : **" نحن في الجزائر جمهوريين ولقد صرنا ألذ أعداء للإمبراطورية منذ أن تلفظ نابليون الثالث "المشروع المملكة العربية" وأن عبارات مثل الإمبراطورية أو المملكة العربية أو حزب الاستيطان ...تحمل في نظرنا مدلولا واحدا لغير"[3].**

إلا أن هذه الفكرة قُبلت بمعارضة قوية من قبل المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسعون إلى توسيع الاستبطان والاستحواذ على المزيد من الأراضي مع إقصاء السكان الجزائريين من كافة المجالات العامة [4].

إضافة كذلك إلى رفض الكنيسة الكاثوليكية لفكرة المملكة العربية حيث رأى **الكاردينال لا فيجري**[5] **"أنه لابد من إنقاذ شعب ينبغي علينا الكف عن وسط قرانه بواسطة خلق مملكة عربية مزعومة"** [6] . ونتيجة لهذه المعارضة انتهت فكرة مشروع المملكة العربية بالفشل الذريع.

شهدت الجزائر في فترة الإمبراطورية ، أي بين سنتي 1866-1868م سلسلة من الكوارث الطبيعية [7] ، التي كان لها واقع شديد على الجزائريين [8]، وتمثلت في المجاعة التي

---

[1]-أحمد شقرون ، **المرجع السابق** ، ص 105.

[2]-إدريس خضير ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م** ، ج 1، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006م ، ص 282.

[3]- شارل روبير أجرون ، **المصدر السابق** ، ص 373.

[4]- ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات وأفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا تاريخية**، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ،2012م،، ص 27.

[5]- **الكاردينال لا فيجري** :ولد شارل موريس لا فيجري في 31 أكتوبر 1825 م بالقرب من " بايون " في جبال البران ، نشأ في أسرة برجوازية ، جاء إلى الجزائر في 15 ماي 1867م أنظر إلى :
M[GR] Baunard , **Le cardinal Lavigerie**, Librairie ch. Poussielgue, paris , 1896, p p 1, 2 .

[6]- علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي : تاريخ الجزائر إلى ما قبل ح .ع.1** ، دار المعرفة ، بيروت ، د ت، ص 566.

[7]- فؤاد بن عزوز ، **انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع 1830-1900م** ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، م 16 ، ع 3 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الحزائر ، 2020م ، ص 152.

[8]- العربي بلعزوز ،**تأثير حملة التنصير على اليتامى في الجزائر من خلال مجاعات 1866-1868م : منطقة الشلف أنموذجا** ،مجلة العصور الجديدة ، م 9 ، ع1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر، 2019م ، 186.

ضربت الجزائر خاصة قسنطينة وذلك سنة 1867 م ، أو كما تسمى "بالمجاعة السوداء "أو "أزمة النصف الثاني من ستينات القرن 19 "،ويقول عنها العنتري : " **وفيها أشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم ... بحيث أنه لم يسمع الزمن بمثلها " ويقول كذلك " فالغني من أهلها " قسنطينة أفقرته وصيرت أحواله ضيقة وحرجة ، والضعفاء فقد أهلكتهم في جبنهم ودمرتهم تدميرا ...**"[1].

كان من وراء هذه المجاعة غزو أسراب الجراد منذ سنة 1864م ، وانتشار الأمراض والأوبئة كالكوليرا والجدري والتيفوس ،والزلزال الذي ضرب مدينة البليدة سنة 1865م [2]، إضافة إلى جفاف الذي مسى الجزائر سنة 1866م [3]، ومن الأسباب الأخرى انتشار مرض الرهامة ـ هو مرض أصاب الماشية ـ سنة 1867م [4].

نتيجة لهذا فقد شهدت أسعار ارتفاعا حادة خاصة في أسعار الحبوب، حيث ارتفع سعر القمح من 25.80 فرنك للصاع الواحد إلى 64.45 فرنك وذلك في سبتمبر 1867 م أي بنسبة زيادة تجاوزت 50%. كما ارتفع سعر الشعير هو الآخر كذلك من 12.13 فرنك إلى 17.16 فرنك لصاع الواحد ، وذلك سبتمبر 1868 م بنسبة زيادة بلغت نحو 32% [5].

أدت هذه المجاعة إلى هلاك أكثر من 400.000 جزائري[6].

شكلت هذه الأزمة محوراً أساسياً للجدال السياسي في الجزائر حيث فتحت هذه الأخيرة باب العداء لنظام العسكري ومكاتب العربية بوجه الخصوص، واتهمهم المعارضون بأنهم سبب الرئيسي وراء هذه الأزمة ،حيث يقول "**جول دوفال Jules Duval": "المكاتب تجني الآن مزارعته "** [7].

---

[1]- فاطمة خيرس ، **المجاعات والأوبئة في قسنطينة خلال سنة 1866-1868م : من خلال كتابات مجاعات قسنطينة لمؤلفه صالح بن محمد العنتري** ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، م1 ، ع 2 ، جامعة وهران 1 ، الجزائر، د.س ، ص 216.

[2] - الطيب مختاري ،**مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية العقارية : عقب مجاعة 1867م** ،مجلة الإنسان والمجال ، م 8 ، ع 1 ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر ، 2022م ، ص123.

[3] - جيلالي صاري ، **المرجع السابق** ، ص 193.

[4] - فاطمة خيرس ، **المرجع السابق** ، ص 216.

[5]- خديجة بقطاش ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م** ،المنشورات الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009 ، ص102.

[6]- نادية طرشون ، **المرجع السابق** ، ص 12.

[7]-خديجة بقطاش ، **المرجع السابق** ، ص 104.

استغل كذلك **"الكاردينال لا فيجري"** هذه الفرصة للتوجيه اتهامات مباشرة إلى الحاكم العام مكماهون متهماً إياه بإخفاء حجم الكارثة الحقيقية الناتجة عن المجاعة والتقليل من شأن المعاناة التي عاشها سكان سواء المستوطنون أو الجزائريون[1] .

أشار **"لا فيجري "**إلى أن النظام العسكري تعمد التعتيم عن حقائق ولم ينقل الصورة الحقيقية للمأساة مؤكداً أن إجراء مقارنة بسيطة بين المناطق الخاضعة للإدارة العسكرية وتلك الواقعة تحت الإدارة المدنية تكشف أن العرب في المناطق المدنية لم يعانوا نفس الحدة [2]،فقد أكد **"لان جويني" أن العرب في المناطق الخاضعة للنظام المدني لم يتضرروا كثيراً مقارنة بأولئك الذين عاشوا تحت حكم العسكري "**[3] .

وكما اتهم المستوطنون كذلك نظام العسكري انه كان سببا وراء الانتفاضات القبائل الثائرة ومن بينها انتفاضة المقراني والحدد سنة 1871م[4].

النتيجة لكل هذا تزايد الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنون حول استمرار النظام العسكري القائم والتحول إلى إدارة مدنية تتيح للمستوطنين السيطرة المباشرة على الجزائر .

من أبرز المسؤولين الفرنسيين الذين أبدوا عداء شديد لضباط المكاتب العربية هم : **"جول دوفال Jules Duval** "والسيد **"أوغست ورانييه " Auguste Warnier**، حيث اعتبر هذان الأخرين أن وجود مؤسسة المكاتب العربية تمثل عائقاً أمام تحقيق أهداف الاستعمارية الكبرى ،خاصة فيما يتعلق بتمكين المستوطنين من الاستيلاء على المزيد من الأراضي وتوسيع مجال الاستيطان [5].

في المقابل دافعت بعض الصحف الفرنسية على المكاتب العربية وعلى رأسها **"صحيفة الدستور La constitution"**حيث أشادت هذه الصحيفة سنة 1847م بالمكاتب العربية حيث قالت: **" فإن هذه المؤسسة قد قدمت خدمات جديدة للمستعمر حيث عملت بما لديها من ذكاء**

---

[1]- طيطوش حدة ، **الكاردينال لا فيجري وأبعاد مهمته التبشيرية في الجزائر 1867-1880م** ، مدارات تاريخية ، م 1 ، ع 3 ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 2019 م ، ص 531.

[2]- شارل أندي جوليان ، **المرجع السابق** ، ص 565.

[3]- خديجة بقطاش ، **المرجع السابق** ، ص 104.

[4]- ليلى بلقاسم ، **سياسة نابليون الثالث ووقائع زيارته إلى المركز الاستيطاني غليزان 21 ماي 1865م** ، مجلة المرأة ، م4 ، ع1 ، جامعة غيلزان ، الجزائر، 2023م، ص8.

[5]- صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة ...، المرجع السابق** ، ص 197.

وحماس ومن صبر وحيوية على انصهار الشعبين ،وإذا كانت هذه المؤسسة قد عملت على إحاطة الأهالي بحمايتها بقوة ضد تجاوزات وسطو رؤوس القبائل فإن رعايتها بالنسبة للمصالح الشرعية للأوربيين لم تكن قليلة " [1].ونتيجة لهذا كانت انتقادات **ورنييه ودوفال** شديدة اللهجة ضد محررين جريدة الدستور[2] .

مع تصاعد حدة الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين عبر" **دوفال و ورنيه" عن** رفضهما المطلق لاستمرار الحكومة العسكرية في الجزائر بقولهما "**إننا لا نحتاج إلى حماية حكومة عسكرية التي يقال بها لكي نكون محترمين من قبل السكان الأصليين عندما نكون معزولين بينهم بعيدا عن أي حماية مسلحة "**[3].

مهما تنوعت مصدر إلهام الإمبراطورية الثانية الموجه للجزائر ، فإنه لم يغفل عن تناول النظام العسكري بالنقد والتحليل ، مبرزا جوانبه الإيجابية وسلبياته على حد سواء ، وبمجرد حدوث الهزائم كان المعمرون يحسمون الأمر بالتمرد .

[1]- Jules Duval et warnie Augest , **Bureaux arabe et colons repones au constitutionnel par faire lettres à M/ Rouher**, Challan et aime , libraire Editeur , paris , 1869, p 154.

[2]- صالح فركوس ،**التشريعات المنظمة...، المرجع السابق** ، ص 198.

[3]- Jules Duval et warnier Augest, **op cit** , p 131.

المبحث الرابع : نهاية الصراع و انعكاساته على الحركة الاستيطانية

أولا : نهاية الصراع بين ضباط المكاتب العربية و فئة المستوطنين

تعد المرحلة التي أعقبت الحرب الفرنسية البروسية محطة مفصلية في تاريخ الصراع بين المستوطنين والمكاتب العربية، حيث شهدت تراجعًا ملحوظًا في نفوذ هذه المكاتب، وقد تسارعت وتيرة هذا التراجع عقب صدور المراسيم التي تلت عام 1870م، والتي نصت صراحة على ضرورة إلغاء المكاتب العربية. وقد أتاح هذا الوضع للمستوطنين إحكام سيطرتهم على جهاز الإدارة الاستعمارية.

كان الصراع السياسي على السلطة قائمًا بين الأوروبيين والجيش حتى عام 1870م، حين انهزم الجيش الفرنسي في معركة **"سيدان"** وانهيار حكم **"نابليون الثالث"**.[1]

وإدراكًا منه لضعف موقفه، سعى نابليون الثالث إلى كسب دعم المستوطنين من خلال إصدار مرسوم بتاريخ **31 ماي 1870م**، منح بموجبه الولايات الثلاث في الجزائر استقلالية عن السلطة العسكرية. وبموجب هذا القرار، أصبحت لهؤلاء الحكام المدنيين سلطة كاملة في إدارة شؤونهم الداخلية، ما أدى إلى تقليص دور العسكريين وحصره في المناطق الخاضعة فقط للنفوذ العسكري[2].

في جو من التوتر السياسي، صدر مرسوم جديد يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإنشاء مجالس محلية في المناطق المختلفة، وانتخاب ممثليهم، واختيار ممثلين في المجالس العامة، مما أدى إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية، في إطار ما سُمِّي **"بالحكم المدني "**[3].

---

[1] ـ محمد عساوي ونبيل شريخي، **المرجع السابق**، ص 153.
[2] ـ عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر...**، **المرجع السابق**، ص 137 .
[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص 137.

وعندما قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة في **4 سبتمبر 1870م**، مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوروبيين، الذين دعوا إلى ضرورة تطبيق سياسة الإدماج، والتي تجسدت بإصدار **مرسوم 24 أكتوبر 1870م** الصادر باسم **"أدولف كريميو"** [1].

الذي تضمّن قرار تجنيس اليهود في الجزائر بشكل جماعي دون التخلي عن عقيدتهم[2]،و هذا ما أعلى من شأنهم و ميزهم عن المسلمين من جميع النواحي سواء القانونية أو السياسة أو الاقتصادية و الاجتماعية ،[3] كما نصّ على إلغاء منصب الحاكم العام، وتعويضه بالحاكم المدني الذي توضع تحت تصرفه سلطات رؤساء المقاطعات الإدارية، فيما تنحسر سلطة القائد العسكري في المناطق الخاضعة للجيش فقط، ولا يحق له التدخل في الشؤون المدنية[4].

قد قوبل هذا المرسوم بحركة رفض واسعة، كما أُطلقت حملة إعلامية ضد المرسوم، وضد ما وُصف به من التصرفات السلبية لليهود، تبعتها دعوات متكررة لإلغائه[5].

في نفس اليوم من هذه السنة، صدر مرسوم آخر سمح للمستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم في المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريون، والتي كانت تُدار من قِبل شخصيات جزائرية يتم اختيارها وتعيينها من طرف السلطات الفرنسية. كما نص المرسوم على إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[6].

بتاريخ **24 ديسمبر 1870م**، صدر مرسوم آخر يُعدّ بمثابة قانون فعلي موجّه ضد المكاتب العربية، إذ حمّلها مسؤولية أي حركة تمرّد تقع ضمن الدائرة التي يديرها العسكريون. وبموجب هذا القانون، فإن أي تقصير يُفضي إلى التمرد يستوجب مثول المسؤولين عن تلك

---

[1] ـ **أدولف كريميو** : ولد بمدينة نيم سنة 1805م أضف إليه أبوه اسم أودلف وسحب اسم إسحاق ،ودافع عن يهود تلك المدينة ، تولى منصب وزير العدل سنة 1848م واشتغل منصب نائب مدينة باريس 1869م ومنصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني سنة 1870م إلى غاية 1871م. **أنظر:** بشير بلاح وأخرون ، **المرجع السابق** ، ص 83.

[2] ـ فاطمة شيخ ، **قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية"**، الحوار المتوسطي، ع 15 و16، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، 2017م، ص 522 .

[3] ـ بشير بلاح و أخرون ، **المرجع السابق** ، ص 83 .

[4] ـ عادل سبع ، و رمزي حوحو ، **سياسات الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870–1901م**، مجلة المفكر، م 18، ع 9، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023م، ص98 .

[5] ـ فاطمة شيخ ، **المرجع السابق** ، ص 524 .

[6] ـ إبراهيم مياسي ، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962م**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ن الجزائر ، 2007 م، ص 183 .

المكاتب أمام المحكمة العسكرية. كما أُلزموا بإثبات قدرتهم على السيطرة ومنع وقوع أي تمرّد أو فوضى داخل نطاق صلاحياتهم.[1]

هذا ما أثار غضب ضباط المكاتب العربية، الذين قدّموا استقالة جماعية، لكن الجنرال **"الالماند"** رفض هذا القرار ووجه نداءً طالب فيه بضبط هؤلاء الضباط واحترامهم، مبديًا حبه لهم. وقد تم الاستجابة لهذا النداء، لأن مغادرة هؤلاء الضباط في ظل بداية ثورات الجزائريين كانت ستُعتبر خسارة كبيرة للحكومة، وبالتالي للجزائر[2].

رغم ذلك، استمرت موجة الغضب من جانب المستوطنين ضد المكاتب العربية، وزادت وتيرتها خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1870م و1873م .إذ نشرت العديد من الصحف الفرنسية مقالات وصفت ضباط المكاتب العربية بـ"الخوانة"، وتهمتهم بتحريض الجزائريين ضد الوطن الفرنسي.[3]

من بين هذه الصحف كانت صحيفة **"L'avenier d'Algérie."** الصادرة في وهران بتاريخ **9 نوفمبر 1870م**، التي اتهمت ضباط المكاتب بالخيانة، معتبرة إياهم عملاء لإدارة فرنسية تسعى ضد المصالح الفرنسية[4].

في **25 مارس 1871**م ، نشرت صحيفة **"L'indépendant"** مقالًا تناول تحالف المكاتب العربية مع الزعماء الأهالي تحت مختلف الظروف، بهدف الدفاع عن نفوذهم وامتيازاتهم.[5]

وهكذا، شكل عام 1870 م نقطة تحوّل مهمة في نظام الحكم بالجزائر، حيث تم الانتقال من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية، وهو تحول شمل مختلف مناطق البلاد ماعدا مناطق الجنوب .

---

[1] _Ranin louis , **histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie** , libraire Adolphe jourdin , Alger , 1891 , p 101 .
[2] _ **Ibid** , p 102 .
[3] **_Ibid** , p 102 .
[4]- شارل روبير أجيرون ، **المصدر السابق**، ص 44 .
[5] - **المصدر نفسه** ، ص 44 .

وفي هذا السياق، أقرت السلطات الفرنسية عددًا من القوانين والتنظيمات الإجرائية التي هدفت إلى مراقبة السكان الجزائريين وإحكام السيطرة عليهم، وذلك في إطار تعزيز الهيمنة الاستعمارية وتثبيت النظام المدني الصارم[1].

صدر **مرسوم 29 مارس 1871م**، الذي قضى بإنشاء منصب الحاكم العام المدني على رأس الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مما شكّل نقطة حاسمة في تكريس الطابع المدني لنظام الحكم. ونتيجة لهذا المرسوم، نُقلت صلاحيات إدارة شؤون الجزائر من وزارة الحرب إلى وزارة الداخلية الفرنسية، وهو ما يعكس نهاية مرحلة الحكم العسكري وبداية مرحلة جديدة من الإدارة المدنية التي أتاحت للمستوطنين دورًا متزايدًا في تسيير الشأن العام[2].

عليه، شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1871 م و1891م تحوّلًا تدريجيًا نحو اندماجها في المنظومة الاستعمارية الفرنسية، حيث بدأت تتشكل كجمهورية فرنسية مصغّرة تُدار وفق مصالح المستوطنين الأوروبيين الذين أُعطيت أولوية على حساب السكان الأصليين.

في هذا السياق، أشار **"جول فيري"** في خطابه أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 6 مارس 1891 م إلى هذا التحول قائلاً: **"في ظل الإمبراطورية كان الحكم للعرب، أما بعد سقوطها ومنذ عام 1871 وحتى 1893، فقد تطورت الأمور دون شك في اتجاه تنسيق السيطرة الاستعمارية الفرنسية من خلال سلب العرب حقوقهم السياسية والإدارية".**[3]

ثانيا : انعكاسات الصراع على السياسة الاستيطانية

في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، وعلى النقيض من التصورات الطوباوية التي كانت سائدة خلال فترة الإمبراطورية، برزت مجددًا الحاجة المُلِحّة إلى استخدام فئات فرنسية جديدة لدعم المشروع الاستعماري في الجزائر. وقد تزامنت هذه السياسة مع موجة لجوء العديد من

[1] ـ عادل سبع و رمزي حوحو ، **المرجع السابق** ، ص 97 .
[2] - Hocin Elhadj Salhi Mazhoura **, op cit** , p 276.
[3] _ **Ibid**, p 277 .

عائلات الألزاس واللورين الذين فرّوا من الهيمنة الألمانية عقب الحرب الفرنسية البروسية، الأمر الذي مهّد لمرحلة جديدة من الاستيطان الوطني[1].

عندما بدأ وفود المهاجرين من المنطقتين المذكورتين، وجدوا في انتظارهم ثلاثة مراكز أُقيمت خصيصًا لهم، وهي: خمسة عشر مركزًا في عمالة الجزائر، وسبعة عشر مركزًا في عمالة وهران، وثمانية وعشرون مركزًا في عمالة قسنطينة[2].

يعد النظام المدني الذي أُرسِي في هذه المرحلة أكثر خطورة من سابقه العسكري، إذ شكّل أداةً فعالة في ترسيخ الاستيطان عبر سياسات هدفت إلى تفكيك بنية التحتية للمجتمعات الجزائرية المحلية.[3]

قد استقبل المعمّرون هذا التحوّل بترحيب بالغ، إذ رأوا فيه تكريسًا لحريّتهم في بَثّ نفوذهم الكامل على البلاد، وتمكينهم من فرض هيمنتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السكان الأصليين. كما وُلّد لديهم اقتناعٌ بأنّ سلطتهم أصبحت راسخة ولا يمكن لأيّ كان زعزعتها[4].

في هذا السياق، ظهرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي عزّزت سياسة المصادرة وتوسيع الاستيطان؛ فقد أصدر الحاكم العام المدني الأول **"دوقيدان"** قرارًا بتاريخ **15 جويلية 1871م**، والذي قضى بمصادرة الأراضي التابعة لقبائل الأعراش، بما في ذلك الأراضي التي كانت مملوكة للأفراد، [5]وذلك تنفيذًا لقرار البرلمان الفرنسي الصادر **في 24 جويلية 1871م**، والذي نصّ على تخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي لفائدة الفرنسيين النازحين من الألزاس واللورين إلى الجزائر بهدف تسهيل تجنيسهم و منحهم الاستقرار ضمن المشروع الاستعماري .[6]

---

[1] _ **Gouvernement Général de L' Algérie direction de L'agriculture et, du commerce et de la colonisation, la colonisation en Algérie1830_1921**, Alger , p 24 .

[2]- صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا ... ، المرجع السابق** ، ص 105 .

[3] - يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط .. ، المرجع السابق** ، ص115.

[4] - شارل أندري جوليان ، **المرجع السابق** ، ص841.

[5]- محمد عيساوي و نبيل الشريخي ، **المرجع السابق** ، ص 165 .

[6] _ Government Gènèral de l'algèrie , **op cit** , p 25 .

على الرغم من كافة الإجراءات والسياسات المتخذة، فإن الإدارة الفرنسية أنكرت رسميًا تشجيعها المباشر للاستيطان، حيث ظل محدودًا نسبيًا سواء من الفرنسيين أو من الجنسيات الأوروبية الأخرى. ويعود ذلك إلى الهدف الأساسي، الذي لم يكن مجرد تعزيز للكثافة السكانية الأوروبية، بل تمثل في استبدال جزء من السكان الأصليين بعنصر أوروبي يساهم في ترسيخ مفهوم **"الجزائر الفرنسية"** بصفتها المزعومة[1].

رافق هذا التوجه استخدام منهج للقوة مدفوعًا بتطلعات المستوطنين للسيطرة على أفضل الأراضي الزراعية.[2]

وقد ظهرت أولى محاولات تشجيع الاستيطان العسكري مع الجنرال **"كلوزيل"**، الذي وضع اللبنات الأولى للاستيطان في الجزائر.[3] ونتيجةً لذلك، أُجبر الناس على ترك أراضيهم ظلمًا أو مقابل مبالغ زهيدة. وبالتالي، انكمشت المساحات المخصصة للفلاحين الجزائريين، وكان مآلهم الفقر، والأوبئة، أو المجاعات، والهجرة؛ سواء داخليًا نحو المناطق الجبلية، أو خارجيًا نحو المغرب أو فرنسا[4].

على الرغم من كل هذا، فإن السلطات الفرنسية لم ترَ في هجرة الأوروبيين سوى وسيلة لزيادة الأراضي المخصصة للمعمّرين. ونصّت على أنه في حال قيام عشيرة أو جزء منها بالهجرة، فإنها تُحرَم من ممتلكاتها سواء كانت فردية أو جماعية لمدة شهر، وإذا لم تحصل على "الأمان" من القائد الأعلى للمنطقة أو الناحية، فإن تلك الأملاك المصادَرة تُصبح من ممتلكات الدولة.[5]

---

[1] _Sohaib Chanouf **, op cit** , p 101.

[2] _Ibid , p 101 .

[3] ـ شهرزاد رفاف و خيرة سايب ، **المرجع السابق** ، ص 766 .

[4] ـ ساسية بن فاطمة و بوبكر حفظ الله ، **الهجرة من الجزائر إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962 : قراءة في الأسباب و الدوافع** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع 27 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2017 م، ص 125 .

[5] _ Kamal Kateb **, Européens indigènes juifs on Algérie 1830 _ 1962 : représentation et réalités des populations**, Editions El maariy , Algérie , 2010 , p 54 .

عرفت السياسة الاستيطانية مسارًا تصاعديًا في أعداد المهاجرين إلى الجزائر، حيث ازداد عددهم ما بين سنتي 1840م و1848م، من 82,000 إلى 110,000 مهاجر، من بينهم 52,000 فرنسي.[1]

وقد أنشأت الإدارة خلال هذه الفترة 126 مدينة أو قرية، خُصّصت 15 ألف مستوطن، بمساحة إجمالية قُدّرت ب 115,000 هكتار من الأراضي[2].

كما شهدت هذه الفترة، الممتدة بين عامي 1851 - 1857م، تزايدًا ملحوظًا في المشاريع الاستيطانية، خاصة في عهد الجنرال **"كلوزيل"**، و**"بيجو"**، وخلال فترة حكم **"راندون"** و هذا ما شجع على الهجرة نحو الجزائر .[3]

مع ذلك، لا يمكن إنكار أن عدد المستوطنين شهد تراجعًا خلال الفترة الممتدة من عام 1857م إلى عام 1866م، حيث أصبحت وتيرة الاستيطان أبطأ بشكل ملحوظ. ويُعزى هذا التباطؤ إلى احتدام الصراع بين السكان الأصليين والمستوطنين، خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الامبراطورية الثانية، حيث بلغ التوتر ذروته[4].

جدول يمثل أعداد المهاجرين الأوروبيين للجزائر خلال السنوات من 1831 - 1871 م.

السنة	عدد الأوروبيون (نسمة) .
1831 م	600 نسمة .
1832م	5341 نسمة .
1836م	25000 نسمة .
1841م	45000 نسمة .
1851م	145000 نسمة .

[1] ـ حميدة أعميراوي ، **أثار السياسية ...،المرجع السابق** ، ص 45 .
[2] _ Gouvernement général de l'Algérie , **op cit** , p 18 .
[3] ـ حميدة أعميراوي ، **أثار السياسة ... ، المرجع السابق** ، ص 46 .
[4] ـ أحمد شقرون ، **المرجع السابق** ، ص 707 .

1861م	200.000 نسمة .
1871م	225.000 نسمة .

نصر الدين سعيدوني ، **المرجع السابق** ، ص 32.

يظهر الجدول تطورا متسارعا في أعداد الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 1831 و 1871م، حيث انتقل العدد من 600 إلى 225،000 مستوطن ، هذا التزايد يعكس بوضوح السياسة الاستعمارية الفرنسية التي هدفت إلى خلق واقع ديمغرافي جديد في الجزائر عبر تشجيع الاستيطان الأوروبي بما يضمن ترسيخ الوجود الفرنسي و إحكام السيطرة على الأرض و السكان .

ولعلّ ما يدل على زوال هذا الصراع وغلبة المستوطنين على المكاتب العربية هو تزايد أعدادهم خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م، حيث بدأت مرحلة جديدة للحركة الاستيطانية في الجزائر. فقد تم تدعيم الاستيطان بعدة مراسيم، يمكن تسميتها بـ" **مراسيم تمكين الاستيطان**".[1]

من بينها : مرسوم **04 أكتوبر 1870** م الذي سمح للمستوطنين ستة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية و هو عدد يفوق ما يخولهم إياه قانون الانتخابات[2] ،و مرسوم **8 أكتوبر 1870م** ،الذي نص على إخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية أي لسلطة المستوطنين .[3]

ومرسوم **10 نوفمبر 1870** م الذي وضع المناطق العسكرية تحت سلطة ولاة العاصمة وقسنطينة وهران.

مرسوم **24 ديسمبر 1870**م الذي نص على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان على المناطق المدنية و غيرها من المراسيم .[4] بالإضافة إلى **مرسوم كريميو** و الذي سبق و التحدث عنه .

---

[1] ـ أحمد شقرون ، **المرجع السابق** ، ص 707 .
[2] ـ بشير بلاح وأخرون ، **المرجع السابق** ، ص 83 .
[3] ـ **المرجع نفسه** ، ص 83 .
[4] ـ **المرجع نفسه**، ص 83 .

وقانون **30 مارس 1871م** و الذي جاء بعد ثورتي المقراني و الحداد و يتمثل في مصادرة أملاك أولئك الذين يثورون في وجه فرنسا أو يعتدون على القبائل الموالية لفرنسا، بهدف قمع انتفاضة الجزائريين للحصول على المزيد من أراضي العرش[1].

مرسوم **16 أكتوبر 1871م**، الذي نصّ على أن يتعهّد المستوطنون بزراعة وتطوير الأراضي الممنوحة لهم، كما نصّ بابه الثاني على منح امتيازات لجميع الفرنسيين من أصل أوروبي[2].

بالإضافة إلى **قانون وارني** الصادر **عام 1873** م و الهادف إلى القضاء على الملكية الجماعة للقبائل[3]، و قد فرض هذا القانون الأفراد على اتخاذ موقف صريح حيال ملكية أراضيهم و قد استفاد أولئك الذين كانت حقوقهم العقارية موثقة وواضحة، في حين أقصي الأخرون الذين لم يتقدموا بمتطلباتهم أو عجزوا عن إثبات حقوقهم ضمن الإطار القانوني الجديد [4] .

كما أنه قد صدر مرسوم أخر بتاريخ **28 جوان 1881** م يعرف ب **" قانون الأهالي"**[5]، حيث اعتبروهم رعايا و تم التعامل معهم ككائنات دنيا بلا حقوق و بلا حماية [6]. كما أنه نص على إلزام الجزائريين بإظهار طاعة مطلقة للمستوطنين[7].

كما قام الجمهوريون، على سبيل المثال، بإنشاء 197 مركزًا استيطانيًا جديدًا ما بين 1871 و 1878 م ، وبناء أو توسيع 264 قرية، وتقديم 401 ألف هكتار للمستوطنين. كما تم بناء 107 قرى ما بين 1881 م و 1890 م ، وتسليم 776 ألف هكتار للمستوطنين. وتوسع الاستيطان الأوروبي في الأرياف والحواضر، وكان أكثر ازدهارًا وتطورًا وتوسعًا بإلحاح من المستوطنين الأوروبيين.[8]

---

[1] ـ علي بطاش، **المرجع السابق**، ص 198.

[2] _ Gouvernement Général de l'Algérie , **op cit** , p 25 .

[3] ـ إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر ...**، **المرجع السابق**، ص 130 .

[4]_ Stephen Robert **, histoire of the French colonial policy 1870_ 1925** , London, p.s king , 1929 , p 201 .

[5] ـ أنظر الملحق رقم 5 .

[6] _ chikh Bouamrane et Mohamed Djidjelli **, op cit** , p 120 .

[7] ـ صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر ...**، **المرجع السابق**، ص 226 .

[8] ـ بشير بلاح و أخرون، **المرجع السابق**، ص 93.

صدر عام 1889م قرار بإنشاء مجالس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية بالجزائر، وتتألف من 69 عضوًا أوروبيًا، يتم تعيين 48 منهم بالاقتراع العام كل 6 سنوات، من بين الفلاحين وأصحاب الحرف بصفتهم متساوية، و21 عضوًا أهليًا ينتخبهم أعضاء المجلس البلدي فقط، من بين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية.[1]

لقد مثّلت نهاية الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين لحظة فارقة في تاريخ السياسة الاستعمارية بالجزائر، حيث أفضت إلى تحوّل ملموس في مراكز النفوذ داخل الإدارة الفرنسية. فقد أُزيحت الهيمنة العسكرية تدريجيًا لصالح تصوّر مدني أكثر التصاقًا بالمصالح الاستيطانية، وهو ما انعكس بوضوح في التوجهات العامة للسلطة الفرنسية في ما بعد.

[1] - يحي بوعزيز، **سياسية التسلط ...، المرجع السابق**، ص 34.

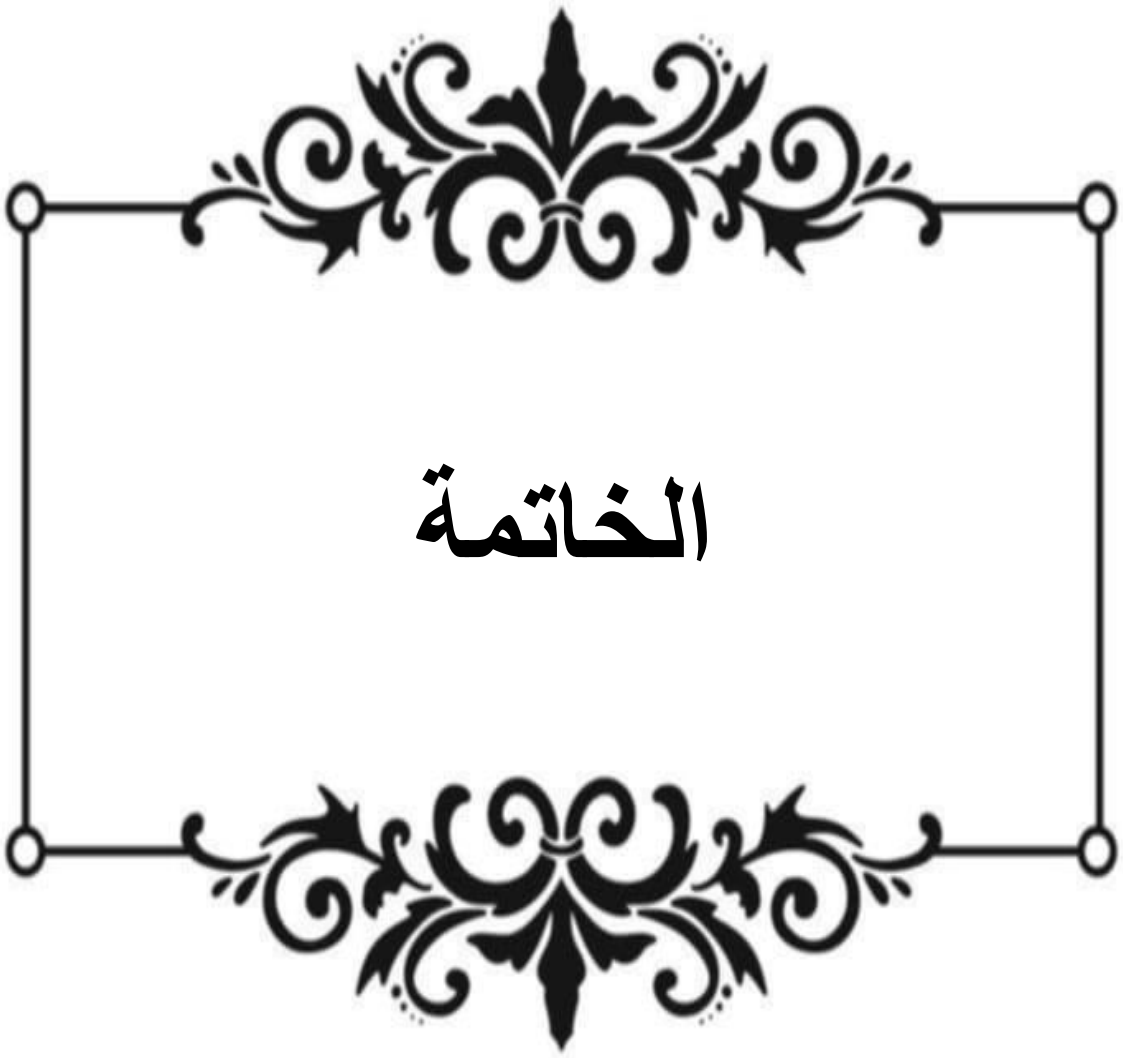

الخاتمة

بعد تناول الدراسة المعنونة " **بالصراع السياسي بين المستوطنين والمكاتب العربية وآثارها على السياسة الاستيطانية في الجزائر 1844-1871 م**"والبحث في عناصرها الأساسية نصل إلى الختام الذي نسعى من خلاله لتسليط الضوء على أبرز النتائج المستخلصة.

أولا : تعود البدايات الأولى للمكاتب العربية إلى الجنرال دروفيغو سنة 1833 م، حيث أنشأ فرعا في مكتبه " سماه المكتب العربي" ويطلق عليه " مصلحة الشؤون العربية " والتي تعتبر همزة وصل بين المستعمر والجزائريين.

مع مجيء الجنرال بيجو أكد على إنشاء هذه المكاتب كبداية رسمية لتوطيد الاستيطان بموجب قرار وزاري صادر يوم **1 فيفري 1844** م، والذي يعتبر بحق شهادة ميلاد لها ، وقد تولاها موظفون رسميون من الفرنسيين وآخرون من الجزائريين بهدف التجسس على المجتمع الجزائري ومعرفة خبياه واستغلال ثرواته ، وهذا ما أدى إلى انقسام الزعامات الجزائرية من زعماء الطرق الصوفية وزعماء الأسر الكبرى إلى طرفين: مؤيد ومعارض لها.

ثانياً : سارعت فرنسا بعد احتلالها للجزائر إلى طمس الهوية الجزائرية وإلحاقها ودمجها بفرنسا ، ولن تتمكن من ذلك إلا عن طريق اتباعها لسياسة استيطانية ، والتي قامت على شعار **" ليكن احتلال فرنسياً لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبياً"** ، وبررت سياستها هذه بأنها وريثة للدولة العثمانية ومادامت الجزائر ملك لها فهي ستصبح من نفوذها.

وهدفت من وراء هذا إلى جعل الجزائر مقاطعة فرنسية ، واعتمدت في تطبيق سياستها على شكلين للاستيطان رسمي وحر، والأول الذي يتم تحت إشراف الحكومة الفرنسية من خلال إرساء قوانين تحفيزية وتدعيمية للمستوطنين ، والشكل الثاني والذي يقف على تشجيع أصحاب الإمكانيات ورؤوس الأموال ، حيث قامت بفتح المجال أمام المؤسسات والشركات الفرنسية.

كما مرت هذه السياسة بثلاث مراحل ، مرحلة العهد الملكي ، ثم عهد الجمهورية الثانية، وعهد الإمبراطورية الثانية ، وكل مرحلة تباينت عن الأخرى في سماتها ونهجها.

ثالثاً: بدايات الصراع بين الطرفين ـ فئة المستوطنين وضباط المكتب العربية ـ ترتبط بقيام الجمهورية الفرنسية الثانية، حيث بدأت تطلعات المستوطنين تتزايد وأخذوا ينادون بضرورة تجسيد الإدماج الحقيقي وتحقيق المساواة العادلة بين المدني والعسكري .

على هذا الأساس، أخذ ضباط المكتب العربية يقودون حملة معارضة شديدة ضد سياسة الاستيطان، وهذا ما جعل المستوطنون والمتكلمون على لسان هذه الفئة منهم جول دوفال ووارني يحملون المكتب العربية سبب تأخير سياسة الاستيطان مطالبين بإلغاء هذه الإدارة.

رابعا: زادت حدة الصراع بين الطرفين المتصارعين خاصة بعد التجاوزات التي كانت بادرة من طرف ضباط المكتب العربية، ومنهم قضية النقيب **"دونو"** التي زادت الطين بلة، ومجزرة الجنرال يوسف الذي كان ضد المدنيين الجزائريين واعتدائه على صاحب جريدة L'Algérie Novelle "، الذي كان ينشر مقالات تضرب المكاتب العربية وتحملهم مسؤولية الفوضى التي تحدث في البلاد.

مع مجيء الامبراطورية الثانية وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، بدأت الكفة تميل لصالح المستوطنين خاصة وأن هذه الوزارة تعتبر نجاحا مؤقتا للنظام المدني على النظام العسكري بالتحديد بعد إلغائها لمنصب الحاكم العام.

خامسا: نهاية الصراع ارتبطت بقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وسقوط نابليون الثالث وإمبراطورتيه، حيث كانت الغلبة لصالح المستوطنين على حساب المكاتب العربية، وما يؤكد ذلك هو تزايد اعداد المهاجرين بعد سنة 1870 م، حيث بدأت مرحلة جديدة لهذه الحركة وتم تدعيم الاستيطان بعدة مراسيم مكنت للمستوطنين وإقرار إقامة الحكم المدني بدل العسكري، وإلغاء إدارة المكاتب العربية في المناطق المدنية خاصة بعد حملة إعلامية كانت موجهة ضدهم من طرف المستوطنين.

سادسا: منذ بدايتها لم تعرف حركة الاستيطان في الجزائر توقفا إذ اعتبرت فرنسا الجزائر مكسب استراتيجي، تسعى لاستغلال ثرواته ولم تجد لتحقيق ذلك سبيلا أنجح من السياسة الاستيطانية التي تصاعدت وتيرتها بشكل ملحوظ سنة 1870 م. لتشكل بذلك بداية فعلية لترسيخ القاعدة الاستعمارية على حساب الشعب الجزائري ونهب خيراته، وعلى الرغم من الصراع

والتوتر الذي دار بين الطرفين ـ المكاتب العربية والمستوطنين ـ فإن السياسة الاستيطانية قد حققت نجاحا ملحوظا وواضحا في فرض وجودها وتحقيق أهدافها.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

أول إعلان عن تأسيس المكتب العربي 1834م

اعلموا يا أهل الجزائر

أنا حضرة الكبير نور الكبير حاكم دولة الجزائر الأن أريد في إشغال العرب مثل البرية أن ننظر في أمورهم ونبذل مجهودي فيهم ونصلح حالهم وتكون المحبة بيننا وكذلك أريد الخير والعافية ولهذا نأمر أولا :

في شأن فسيان كبير المسمى أغا العرب واسمه يظهر لكم ما هو مكلف في أموركم ، فهذا الفسيان الكبير الذي هو تحت امرنا يكون أشغالكم على يديه وهو الناظر عليهم ويعمل جهده وطاقته لتوفير سلطة الفرنسوبية ولأجل العافية ولطاعة الأمور التي تخرج من عندنا والشكايات كذلك المكاتب لتفصيل الدعاوي الخ لم وصلوا الي فيقلبهم ويبعثهم لنا عاجلا وإن كانت حاجة خفيفة أو مستعجلة فالفيسان المذكور هو المأمور بها ، وإن كانت دعوة كبيرة لابد أن يخبرنا بها ويستأمرنا عليها .

الأمر الثاني لازم بأن هذا المتكلف بدعوة العرب يوصل الأخبار للكبار إذا طلبوهم منه ويأخذ بخاطرهم في المطلوب .

الأمر الثالث الفسيان المذكور هو متكلف بأمور البادية من سوى عنه العسكر، وكلما ذكرنا ليس عنده منع في أمور خدمة الجندرامية .

الأمر الرابع لكن هذا الأغا يكون مكلف بكل ما أمرناه من عقاب وكذلك هناك من العسة الخارجة ،وهذا حين ليس يلزم عسكر كثير ، وإذا كان يلزم عسكر كثير يوقع الحكم في يد الذي هو مكلف به .

الأمر الخامس لازم للأغا من أربعة وعشرون ساعة إلى الرابعة وعشرون أن يخبرنا ويكاتبنا بما وقع عنده وبالخبر الذي كان عنده .

الأمر السادس ويكون عنده في عون خدمته زوج فسيانات وزوج طرجمانات الذين نعينهم له.

الأمر السابع هذا الأغا وحده متكلف في أمور الصبايحية ،والذي عصا الأمر يركب فيركب الصبايحية وينضر معه في أمور البادية ، وإذا حدثت دعوة كبيرة وأمرناهم فيدخلوا تحت يد فسيان أخر أكبر .

كتب في الجزائر بتاريخ 28 يوليو عام 1834م .

أنا حضرة الكبير نور حاكم دولة الجزائر على ما أمرنا بتاريخ اليوم لأجل أغا العرب فتحكم أولا :الليتنان كولونل ماري كبيرالصبايحية بمحروسة الجزائر هو المسمى الأغا المتصرف في أمور العرب ويدخل بيده الحكم في تاريخ عشرون من شهر هذا نوفمبر.

كتب في الجزائر بتاريخ 18 يونيو عام 1832 م.

عبد الحميد زوزو ، **نصوص ووثائق ...** ، **المرجع السابق** ، ص ص 175 ،176 .

الملحق رقم (2)

قانون 1 أكتوبر 1844م

De l’expropriation et de l’occupation temporaire pour cause d’utilitè publique.

Chapitre premiers .

Formes de l’expropriation .

Art.24 : L’expropriation pour causo d’utilitè publique sera prononcèe dans les cas et dans les formes ci_après dèterminès .

M. A. Franque ,Lois de l’Algérie. Année 1844. Recueil plus complet que l’édition officielle, comprenant les ordonnances royales, arrêtés ministériels et arrêtés du Gouverneur Général et du Directeur de l’Intérieur, avec des annotations et une table alphabétique des matières , Berger Frères et Marest , éditeurs , paris, 1844 , p 77.

الملحق رقم (3)

رسالة نابليون الثالث إلى بيلسي

هذا خط شريف صدر من الحضرة المعظمة سيدنا الامبراطور نابليون إلى سعادة الماريشال وإلى عمالات الجزائر وذلك بباريس بتاريخ 6 فيفري 1963 م

إلى محنا الماريشال دوق دملاكوف سانه الله أما بعد فالذي نخبركم به هو أن المشيخة العليا من دولتنا ينعقد عن قريب مجلسه للبحث والمناظرة في إصلاح قواعد الحكم والسياسة بالبلاد الجزائرية وقبل شروعها فيما أمرت به أريد مكاتبكم في ذلك لأنه ظهر لي أن من لوازم الأمور إزالة الهموم التي أثارتها المباحثات المتجددة مرارا في مسألة ملك العرب لأراضيهم . أوجب علينا خلوص نيتنا في المنفعة العامة وصدق سعينا في مصلحة الدولة فنقول لما كان فتح ثغر الجزائر على يد الفرنسيين تحت حكم سلطان من أسلافنا عاهدوا المسلمين هناك في أن الدولة الفرنسية لا تتعرض لهم في دينهم ولا في أملاكهم ولما كان هذا العهد وثيقا لازما علينا نريد الوفاء به تشرفا وافتخارا كما وفينا بجميع العهود التي انعقدت على يد السلاطين من قبل وهذا فعلناه في حق الأمير عبد القادر بن محيي الدين

ولو كان أمر العدل والإنصاف معدوما عندنا نعوذ بالله من ذلك فلا بد لنا من إقرار الأملاك بيد حايزيها والمتصرفين بها لتبقى لهم ملكا مطلقا لأن مرادنا خير العباد في عمالات الجزائر وعافية البلاد . وكيف يتحقق لدينا دوام السلم في ناحية مادام الخوف والقلق نازلا بقلوب أهلها في شأن ما يملكون من العقار . وكيف يمكن فيها التمدن والعمران إذا كان أكثر

أطرافها وأكنافها قليلة القيمة لأجل المشقة الواقعة لأصحاب الأملاك في بيعها ورهنها . وكيف تكثر الجباية ويزيد مدخول الدولة مع قلة قيمة الأملاك التي هي معدة لثروتها . وأما حقيقة الأمر فهو أنه في البلاد الجزائرية ثلاثة آلاف ألف عرب ومائتا ألف نصراني منهم مائة وخمسون ألف فرانسيس .ثم إن بلاد التل جملة مساحتها أربعة عشر ألف هكتار والمعمور الذي في حوز المسلمين ألف هكتار وستمائة وتسعون ألف هكتار التي أعطاها

العمارة مع ثمان ألف هكتار غاب من غاب من الأشجار الكبيرة وأربعة وعشرون ألف هكتار قد اعطتها الدولة لأهل الفلاحة من النصارى . وأما الباقي فتشتمل على مروج وغدران وسباخ وأودية ومسارح للأنعام وغياب من الأشجار الصغيرة . ثم إن الأربعمائة وعشرين ألف هكتار التي أعطاها (كذا) الدولة للفلاحين من النصارى فقد باعوا أكثرها أو كروها للعرب والباقي غير مكمل العمارة ولو أن هذه الأعداد مثبتة على التقريب فقط

لكن (كذا) تكفي مقصدنا لأنها تدل على ما عمره النصارى من الأراضي مع أنهم قد أظهروا غاية الحزم في شغلهم وتقدموا فيه بعضا لأقدام وتدل أيضا على عدم نقص الأراضي المدة الطويلة لمن يريد عمارتها .

ولما تأملنا ذلك تبين لنا عدم فائدة العمل لما يسمى " فانتونمن " معناه أخذ بعض قطع أراضي العرب ليزداد بها اتساع الأراضي المختصة بالفلاحين من النصارى ولذلك اتفقنا جميعا على إبطال ما يقصده مجلس مشورة الدولة من ترتيب جديد "في شأن كلام تعرف منه العرب تحقيقا أن الفرانسيس ما دخلوا الجزائر بقصد ظلمهم ونهب أملاكهم بل لانتشار فوائد المدن بين المسلمين . وأما التمدن فمن شروطه اللازمة رعاية حقوق كل واحد من الناس . ولو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم وأن سلطانهم فيما مضى من الزمن هو مالك الأراضي وأننا ورثنا منه ملكا بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك ذلك محال ولو كان قصد الدولة إنجاز هذا الأمر المكروه وجب علينا أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشردهم إلى الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى في القرن الماضية شرودهم من البلاد المعمرون إلى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للإنسانية وغير ممكن في زماننا فنطلب الأن الوسائل لإصلاح خاطر العرب وأمالة قلوبهم إلينا لا نفهم جنس زينتهم العقل والهمة العليا والشجاعة والمهارة في بعض الأمور الفلاحة . وقد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا مؤرخ في سنة 1851 م يتضمن إقرار حق العرب في أملاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتنفيذها والأن يلزم علينا الخروج من هذا المجال ، المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب .ونبدأ بالنظر في أوطان الأعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدواوير حتي يمكن للدولة فيما بعد تفريد

الأملاك وتعيينها لأصحابها شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ثم عند إقرار العرب في أملاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التعرف فيها كما يشاؤون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما إن شاء الله وذلك أنفع من القهر في تأليف قلوب العرب وإصلاح لنفوسهم بقبول عوائدنا وعمراننا . ثم إن بلاد الجزائر مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة فللإنسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوائده وحاجاته .أما العرب فلهم تربية الخيل والأنعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة . أما النصارى المميزين بالفهم والنشاط في العمل فلهم جلب المنافع من غياب (كذا) والمعادن ، وتطوير المياه والغدران وحفر القنوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في إصلاح أمر الفلاحة ، وإنشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقي الحراثة ، أو مصاحبة لها . وأما الدولة فلها النظر والعمل في المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد بأحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فائدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل في معاملتهم وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوائد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الأن الامتناع من التدابير بنفسها في تعمير البلاد بإقامة القرى الجديدة وإسراف مالها في جلب السكان إليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر في حال المساكين الذين أنعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا الماريشال مقصدنا في شأن الجزائر توضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يلق بها اسم كولونية يعني مأوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة لأني إمبراطور العرب وإمبراطور الفرانساويين معا. وهذا كلامنا قد فهمت معناه وإستحسنته كما استحسنه الماريشال وزير الحرب وأعيان الناس الذين باشروا الحرب في ذلك الإقليم .وكلهم تيقنوا بحصول مملكة الجزائر على الخير والعافية كما اتفقوا في ميل قلوبهم إلى العرب . ولذلك قد أمرت المارشال راندون بترتيب قانون جديد ينظر فيه مجلس مشورة دولتنا ومن أهم الفصول التي يشتمل عليها القانون المشار إليه الفصل الذي معناه أن الأعراش وفرقات أعراش لها ملك مطلق في الأوطان التي استقروا فيها وانتفعوا بها أبا عن جد بحجة ما. ثم أن هذا القانون الجديد لا عمل به فيما

مضى ولا يمنع الدولة من التصدي في الخدمات المفيدة للجمهور والناس حيث لا يبطل ما في شرع فرانسة من جواز سوم الدولة للرعايا بيع أملاكهم كلما يدعيها إلى ذلك المصلحة العامة والأن نريد أن تبعثني المكتوبات المختصة بأمور الأعراش وإعدادهم وما يناسب ذلك يسهل شغل المشورة المذكورة بالاطلاع عليها . هذا ما مني إليك يا محبنا المارشال حفظك الله ودمتم بخير والسلام .

يحي بوعزيز ، **كفاح الجزائر ...، المرجع السابق** ، ص ص 143-146.

الملحق رقم (4)

Sénatus-consulte du 22 avril 1863

Art .1 : Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Art .2 : Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai:1°À la délimitation des territoires des tribus ;2° À leur ré répartition entre les différents douars de chaque tribu du Tell et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ; 3° À l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette opération sera praticable.

Art .3 : Les formes et les conditions sous lesquelles la propriétés sera établie , et le mode de délivrance des titres .

Art .4 : Les rentes , redevances et prestations dues à l'Ètat par les détenteurs des territoires des tribus continueront être perçues comme par le passé , jusqu'à ce qu'il en soit aulrement ordonné par des dècrets im_pèriaux rendus en la forme des règlements d'adminis_tration publique .

Art .5 : Sont rèservès les droits de l'Ètat à la pro_priété des biens du beylick et ceux des propriétaires des bien melk.

Sont également rèservès, le domaine public , tel qu'il est dèfini par l'article 2 de la loi du 16juin 1851 ,ainsi qui le domaine de l'Ètat

,nolamment en ce qui con_cerne les bois et forêts , conformément à l'article 4 , de la même loi .

Art .6 : Le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

Art 7 : Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Rodolphe Dareste, La Propriété en Algérie, Challamel Aîné, paris ,1864 , p p 240 - 244.

الملحق رقم (5)

Le code de l’ indigènat (قانون الأهالي) 28 juin 1881.

Art .1 : La répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l’indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes. Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

Art . 2 : L’administration insérera sur un registre coté et parafé la décision qu’elle aura prise, avec indication sommaire des motifs. Extrait certifié dudit registre sera transmis chaque semaine, par la voie hiérarchique, au gouverneur général.

Art . 3 : Le droit de répression par voie disciplinaire n’est concédé aux administrateurs que pour une durée de sept ans à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La source : Journal officiel de la république française, terixeme année n°176 , mercredi 29 juin 1881, p 333.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المصادر

1 :باللغة العربية

1- أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 - 1919 م، ج2 ،دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007م .

2- بن عثمان حمدان خوجة ، المرأة ، تر ، تع ، تح : محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2005 م.

3- دوطوكفيل ألكسي ، نصوص عن الجزائر : في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، تر ، تق : إبراهيم صحراوي ، المعهد العالي العربي لنشر ، الجزائر ، 2008م.

2: باللغة الفرنسية :

1_ charles Robret Agèron , Les Algérienne Musulmane Et France (1871-1919) , Paris,1968 .

2_ Eugene dumas ,Expose de l’état actuel de la sociéte arabe du gouvernement et de la législation qui le régit, Alger, novembre 1844.

3_ Ferinand Hugonnet, Souvenirs d’un chef du bureau arabe , èd Levry ,paris ,1858.

4_ Government Gènèral deL’Algèrie géneral de L’ Algèrie direction de L’agriculture et,du commerce et de la colonisation,la cololistion en Algérie1830_1921, Alger , de l’assocaition ouvrière ,oran , 1880 .

5_ Jules Duval et Augest warnie , Bureaux arabe et colons repones au constitutionnel par faire lettres à M/ Rouher, Challan et aime , libraire Editeur , paris , 1869.

6_ M. A. Franque ,Lois de l'Algérie. Année 1844. Recueil plus complet que l'édition officielle, comprenant les ordonnances royales, arrêtés ministériels et arrêtés du Gouverneur Général et du Directeur de l'Intérieur, avec des annotations et une table alphabétique des matières , Berger Frères et Marest , éditeurs , paris, 1844.

7_ MGR Baunard , Le cardinal Lavigerie, Librairie ch. Poussielgue, paris , 1896.

8_ Narcisse faucon , La livre d'or de l'algèrie 1830 _ 1889 : histoire politique militare administrative , Challamel et Cie , paris , 1889 . MGR

9_ Baunard , Le cardinal Lavigerie, Librairie ch. Poussielgue, paris , 1896 .

10_ Ranin louis , histoire de linsurrection de 1871 en Algèrie , libraire Adlophe jourdin , Alger , 1891 .

11_ Rodolphe Dareste, La Propriété en Algérie, Challamel Aîné, paris ,1864 .

12_ V-A Dieuzaide , Histoire de l'algérie de 1830 _ 1870 , Tom 1 ere , Imprimerie de l'assocaition ouvrière ,oran , 1880 .

13_Victour Fouch , les buraux arabes en Algèrie , Libraire intternational de l'agriculture et de la colonisation , paris , 1858.

ثانيا : المراجع

1 :باللغة العربية.

1ـ سعد الله أبو القاسم ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، ط2 ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 م.

2- ـــــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1945 م، ط 4 ،ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992م.

3- ـــــــــــــــ، تاريخ الجزائر الثقافي ، م4 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1998م.

4- ـــــــــــــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث : بداية لإحتلال ، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 م.

5- أديب حرب ، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 - 1847 م، ج2 ، ط 1 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 1983 م.

6- الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر: حنفي بن عيسى ، دار القصبة لنشر ، الجزائر ، 2007م.

7- أعميراوي حميدة ، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري ، ط 2 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2005م.

8- البجاوي محمد صالح ، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918م ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2009م.

9- برنيان أندري و أخرون ، الجزائر بين الماضي و الحاضر ، تر : إسطمبولي رابح و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 م.

10- بطاش علي ، الاستدمار الفرنسي بالجزائر 1830 - 1900 م، دن ، دب ، 2012 م.

11- بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م ،المنشورات الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009م.

12- بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م ، ج2 ، المؤلفات للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013م.

13- بن موسى محمد بن مصطفى الدالي ، الوطن و الاستيطان : دراسة فقهية ، م1 ، مكتبة الرشد ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، 1433 هـ.

14- بوحوش عمار ، العمال الجزائريون في فرنسا : دراسة تحليلية ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، دب ، 1979 م.

15- ـــــــــــــ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 2005 م.

16- بوسايح بوعلام ، من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا ، م1 ، تع : خليل أحمد خليل ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 2000 م.

17- بوضرساية بوعزة ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م.

18- ـــــــــــــــ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 - 1930 م وانعكاساتها عبلى المغرب العربي ، دار االحكمة لنشر ، الجزائر ، 2010 م .

19- بوعزيز يحي ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ،ط3، الدار العربية للكتاب بالتعاون مع الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،دب ، 1983 م.

20- ـــــــــــــ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 م

21- ـــــــــــــ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986م .

22- تاوتي صديق ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة : مأساة هوية منفية ؛ نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007م.

23- تشرشل شارل هنري ، حياة الأمير عبد القادر ، تر : أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1867 م.

24- تميم أسيا ،الشخصيات الجزائرية : 100 شخصية ، دار المسك لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008م.

25- التميمي عبد المالك خلف الله ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي ؛ دراسة تاريخية مقارنة ، عالم المعرفة ، د ب ، 1983م.

26- جوليان شارل أندري ، تاريخ الجزائر المعاصر : الغزو و بدايات الاستعمار 1827 - 1870 م، ج1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2008 م.

27- حشلاف عبد الله ، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول ، المطبعة التونسية ، تونس ، 1929م.

28- خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م ، ج 1، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006م.

29- الخطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري : جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986م.

30- الذخيل الله السويلم علي بن محمد ، التيجانية : دراسة لأهم عقائد التيجانية في ضوء الكتاب والسنة ، ط 3، دار العاصمة لنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2011م.

31- رابح لونيسي وأخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989م ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006م.

32- زوزو عبد الحميد ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي : التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية 1837 - 1939 م، ج1 ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2005م .

33- سعد الله عمر ، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر ، ط 2 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007م.

34- السعودي محمد العربي ، المؤسسات المحلية في الجزائر : الولاية البلدية 1516-1962م، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011م .

35- سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات وأفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا تاريخية، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ،2012م.

36- سلاماتي عبد القادر ، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة ، دار القرطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 م.

37- السهلي بن عبد دجين السهلي عبد الله ، الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وأثرها ، كنوز إشبيلية لنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ .

38- الصلابي محمد علي ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي : تاريخ الجزائر إلى ما قبل ح .ع.1 ، دار المعرفة ، بيروت ، د ت.

39- ضيف الله عقيلة ، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1954م ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ،1998م.

40- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930م ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985م.

41- ـــــــــــ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1980م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 م.

42- عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014 م.

43- عبد الوهاب الميسري ، الصهيونية و العنف ... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى ، ط 2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002م.

44- عقبي صلاح مؤيد ، الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر ، دار البراق ، لبنان ، بيروت ، 2002م.

45- علمي سعيد ، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر ، تر : نسرين لولي ومحمد رضا ، ج1 ، دار الخطاب ، الجزائر ، 2013م.

46- عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى ما قبل التاريخ إلى 1962 م : الجزائر العامة ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006م

47- ــــــــــــ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2002م.

48- العنتري محمد صالح ، تاريخ قسنطينة ، تر وتح يحي بوعزيز ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009م.

49- عيساوي محمد و الشريخي نبيل ، الجرائم الفرنسية بالجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 - 1871 م، مؤسسة كنوز للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 م.

50- غازي حسين ، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية ، منشورات اتحاد الكتاب ، دمشق ، 2007م.

51- الغالي غربي و أخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر : الخلفيات و الأبعاد ، دار هومة ،الجزائر ، 2007م.

52- غرانميزون أوليفي لوكور ، الاستعمار والإبادة : تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية ، تر: نورة بوزيدة ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2008م.

53- فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر ، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013 م.

54- ــــــــــــ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م – 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003م.

55- ــــــــــــ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي في ظل ضوء شرق البلاد 1844 - 1871 م،منشورات جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2005 م.

56- فركوس صالح و أخرون ، مشروع بحث : التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و أثارها على المجتمع الجزائري ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، جامعة قالمة ، الجزائر ، د .ت.

57- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين : تاريخ الجزائر 1830-1954م ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008 م.

58- لميش صالح وأخرون ، الاستيطان الفرنسي وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافي في منطقة الحضنة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، د.ب ، د.ت.

59- محياوي رحيم، دراسة مستقبلية : الاستيطان و التوطين ؛ الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2006م.

60- معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م)ال 13هـ(19م) ،ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014م.

61- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 - 1962م، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007 م.

62- الميسري عبد الوهاب، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي جذوره و مساره و مستقبله، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2003م .

63- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م ، تر: جوزاف عبد الله ،دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، د ت.

2 :باللغة الفرنسية

1_ Albert Ringel , Buraux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de gallien , Enite la rase Editeur , Paris , 1903.

2_ Bouamrane Chikh et Djidjelli Mohamed , L Algérie coloniale par les texte 1830-1962 , Edition ANEP , Rouiba , 2008 .

3_ julien Charles André , La conquête et les de la colonisation1827-1871, Editions Casbah.

4_ de peyerlmhoff , les resultats de la colonisation officielle de 1871 – 1891 , A imprimerie orrent , Alger , 1906 .

5_ Ferkous Saleh, Aprçu de L'histoire de L'algèrie M des phinicens l'indipendnce 814 AV . J . C / 1969, traduit par Benamor salh , Dar EL ouloum , Annaba , 2007.

6_ Kateb Kamal, Européns indigènes juifs on Algèrie 1830 _ 1962 : reprèsentation et rèalites des populations, Editions El maariy , Algèrie , 2010 .

7_ Xavier Yacono ,Les bureaux arabes l'évolution des Genres de vie indigenes dans louest du tell Allgerois (Dahra ,chelif ,Ouarsenis ,Sersou), editions lorose, paris ,1953.

3 :باللغة الإنجليزية

1_ Robert Stephenh , histoire of the french colonial policy 1870_ 1925 , london, p.s king , 1929.

ثالثا : المجلات

1 :باللغة العربية

1- إيعيش جميلة ، دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي بالجنوب الشرقي : نموذج مراسلات ـ بيرو عرب الأغواط ـ غرداية ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر ، د.س.

2- بلعربي نور الدين ، الاستيطان الأوربي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية وثقافية 1830-1962م ، مجلة العصور ، المجلد 18 ، العدد2 ،جامعة خميس مليانة عين الدفلى ، الجزائر، 2019م.

3- بلعزوز العربي ،تأثير حملة التنصير على اليتامى في الجزائر من خلال مجاعات 1866-1868م : منطقة الشلف أنموذجا ،مجلة العصور الجديدة ، م 9 ، ع1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر ، 2019م.

4- بلقاسم ليلى، سياسة نابليون الثالث ووقائع زيارته إلى المركز الاستيطاني غيلزان 21 ماي 1865م، مجلة المرأة، م4، ع1، جامعة غيلزان، الجزائر، 2023م.

5- بن إبراهيم الطيب، قراءة مختصرة لكتاب الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، الدراسات الاسلامية، ع8 ، د .ج، د.ب ، دت.

6- بن الشيخ حكيم، سياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر 1830-1962م، عصور الجديدة، ع14-15، د.ج، د.ب ، 2014م.

7- بن بوزيد لخضر، السياسة الاستعمارية اتجاه القبائل والعائلات المتنفذة في منطقة الزبيان 1830-1844م، المجلة التاريخية الجزائرية، ع5، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017م.

8- بن داهة عدة، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر و خروجها عن القانون و الأخلاق، الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية، ع5 و 6، جامعة معسكر،الجزائر، 2014م.

9- بن عاشور قويدر، الجزائر خلال فترة حكم نابليون الثالث 1848-1870م : دراسة تاريخية لمشاريع تفكيك الملكية الجماعية للجزائريين ، المجلة التاريخية ، م 2 ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ، د ت .

10- بن عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني، مدارات تاريخية ، م1 ، ع خاص ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر، 2019م.

11- بن عزوز فؤاد ، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع 1830-1900م ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، م 16 ، ع 3 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر، 2020م.

12- بن فاطمة ساسية و حفظ الله بوبكر، الهجرة من الجزائر إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962 م: قراءة في الأسباب و الدوافع ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع 27 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2017م.

13- بن يوسف محمد الامين، الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851م: المسألة الاستيطانية في الجزائر، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، م5 ، ع3 ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،الجزائر ، 2021م.

14- بوحوص شهيناز ،دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871م ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، م7 ، ع2 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2021 م.

15- بوذن غانم ، من سياسة الإبادة الفرنسية : محرقة غار الفراشيش 19 جوان 1845 م، الساورة للدراسات التاريخية الإنسانية و الاجتماعية ، ع3 ، جامعة تيارت ،الجزائر ، دت.

16- بوزكري مروان ، الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830-1914م ، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية ، م 7 ، ع 2 ، المركز الجامعي بأفلو الأغواط ، الجزائر، 2022م.

17- بوشو وليد ، الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية والبلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني 1830-1902م ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، م4 ، ع3، جامعة الجزائر،الجزائر ، 2022م.

18- بوطبة لخضر، علاقة الأمير عبد القادر بالأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري: -أسرة أولاد مقران أنموذجا -، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر ، 2020م.

19- بوعنابي العربي ، ثورة فتيلة بقيادة سيدي لزرق بلحاج عام 1864م ضد الاستعمار الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف و الكتبات الفرنسية ، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا ، م 4 ، ع 2 ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر ، 2021 م.

20-بوقلقول عيسى ، التشريعات العقارية والاستيطان خلال فترة الحكم الملكي 1830-1842م ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م9 ، ع 1 ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2024م.

21- بولعباز يوسف و سيدي يوسف محمد رامي ، نظرة المصادر الفرنسية لصراع الطريقة القادرية و تأثيره على مقاومة الأمير عبد القادر 1832 - 1847 م سانت أرنو و ليون روش أنموذجا ، المجلة التاريخية الجزائرية ، م 8 ، ع 2 ، جامعة خنشلة، الجزائر ، 2024م .

22- بولعشار محمد الأمين ، دور الطريقة القادرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي : مقاومة إبن ناصر بن شهرة أنموذجا ، مجلة الدراسات التاريخية ، م 25 ، ع 2 ، جامعة عمار الثليجي الأغواط ، الجزائر، 2024 م.

23- بيرم كمال، مسألة القياد وإدارة الأهالي بالحضنة وبداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية -عائلة بوضياف أنموذجا - ، المجلة التاريخية الجزائرية ،ع3 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017 م.

24- بيستي محمد و مسعودي أمينة ، مقاومة الأمير عبد القادر من خلال رسائل المارشال سانت أرنو 1837 - 1844 م، مجلة دراسات و أبحاث ، م 14 ، ع 1 ، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر ، 2022م.

25- جبري عمر و عواج حكيم ، أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري 1830-1930 ، مجلة تاريخ المغرب العربية ، م6 ، ع1 ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر ، 2020.

26- الجوعاني رمضان رشيد سلوان و المشهداني حمد مؤيد محمود ، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871م ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، م20، ع4 ، جامعة تكريت ،د.ب، 2013م.

27- حباش فاطمة و حمري ليلى ، سياسة التفكيك و الاقتصاد السياسي للقبيلة الجزائرية من خلال نظام المكاتب العربية إبان الاحتلال الفرنسي 1844 - 1870 م، مجلة البحوث التاريخية ، م8 ، ع2 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، 2024م.

28- حيمر صالح ، قراءة في أمريتي 1844 و 1846 م حول الملكية العقارية في الجزائر : المضامين و النتائج ، مجلة عصور الجديدة ، ع6 ، د.ج ، د.ب ، 2012م.

29- خيرس فاطمة ، المجاعات والأوبئة في قسنطينة خلال سنة 1866-1868م : من خلال كتابات مجاعات قسنطينة لمؤلفه صالح بن محمد العنتري ، مجلة إبن خلدون للدراسات والأبحاث ، م1 ، ع 2 ، جامعة وهران 1 ، الجزائر، د.س .

30- رفاف شهرزاد و سباب خيرة ، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 - 1873 م: دراسة المحتوى و النتائج ، مجلة الإحياء ، م20 ، ع26 ، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر ، 2020م .

31- رواحنة عبد الحكيم و بوقرة لمياء ، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830 - 1900 م، و انعكاساتها على المجتمع الجزائري ، مجلة قيس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، م 5 ، ع 1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر، 2021 م.

32- زراي شمس الدين ، دور الزاوية الرحمانية في محاربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830 م إلى بديات القرن العشرين ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، م6 ،ع 2 ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، 2021م .

33- زقب عثمان ، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 م، مجلة قيس لدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م5 ، ع2 ، جامعة حمة لخضرالوادي ، الجزائر ، 2021م .

34- ساقني عبد الجليل، دور الزاوية القادرية في مقاومة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، م3، ع1، المركز الجمعي تامنغست، الجزائر، 2021م.

35- سبع عادل، و حوحو رمزي، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870–1901م، مجلة المفكر، م 18، ع 9، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013م.

36- سيدي محمد رامي، عقبات المشروع الاستيطاني الفرنسي، في الجزائر مع بداية الاحتلال، مجلة المرافق للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، م 17، ع خ، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر ، 2022م .

37- شمول أسماء و شرفة فريدة، دور بوعزيز بن قانة في دعم الاحتلال الفرنسي في إقليم الزيبان من خلال المكتب العربي، مجلة مقدمات لدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م8 ، ع1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، 2023م.

38- شويتام أرزقي ، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 - 1914 ، مجلة التاريخ المتوسطي ، م2 ، ع2 ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر، 2020م.

39- شيخ فاطمة ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية"، الحوار المتوسطي، ع 15 و16، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، 2017م.

40- صابر نور الدين، المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر: -إقليم قسنطينة أنموذجا -، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م6، ع1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2023 م.

41- صفراوي وليد، خلفيات الظاهرة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر، مجلة المرافق للبحوث و الدراسات في المجتمع الجزائري ، م 18 ، ع 1 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2022م .

42ـ طبعة حورية، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية 1830-1848م ، حوليات جامعة الجزائر 1 ، ع33، جامعة أحمد دراية ، الجزائر، 2019 م .

43ـ طرشون نادية ، سياسة نابليون الثالث العربية ، مجلة دراسات وأبحاث ، ع 26 ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر ، 2017 م.

44ـ طيطوش حدة ، الكاردينال لا فيجري وأبعاد مهمته التبشيرية في الجزائر 1867-1880م ، مدارات تاريخية ، م 1 ، ع 3 ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر، 2019 م.

45ـ عبيد صالح ، التنظيم الإداري الروماني بنوميديا والفرنسي بالجزائر : دراسة تحليلية ، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م3 ، ع2 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2019م .

46ـ عواريب لخضر ، الطريقة القادرية في الجنوب الشرقي الجزائري و دورها في مواجهة الاستعمار خلال القرنين 19 و 20 م، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، م 13 ، ع 1 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2021 م.

47ـ العيد فارس ، الاستيطان الأوربي في الغرب الجزائري 1831-847م ، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م8، ع 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر، 2022م.

48ـ فركوس صالح ، المكاتب العربية و مراقبة الرأي العام الجزائري من خلال وثائق تنشر لأول مرة ، الحوار الفكري ، د.ع ،د.ج، د.ب ، د.ت .

49ـ صحراوي بلقاسم ، واقع الجزائر في ظل سياسة الاستيطان الاستعماري 1830 - 1870م، سلسلة منشورات ... للدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، ع1 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، د.ت.

50ـ فركوس ياسر، إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي مدينة قالمة نموذجا 1830-1870م : من خلال وثائق تنشر لأول مرة ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،م 6 ، ع2 ، جامعة8 ماي 1945م قالمة ، الجزائر ، 2022م.

51- قنون حياة ، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائر خلال القرن 19 ، الحوار المتوسطي ، ع3 ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ،د.ت .

52- كحول عباس و بوقادوم حمزة ، مشيخة العرب بالزاب والصحراء الشرقية بين سلطة البايلك العثماني والإدارة الاستعمارية الفرنسية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م7 ، ع4 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2022م.

53- لعرج شيخ ، إنتشار الطريقة التيجانية في بايلك الغرب أواخر القرن 18 م وبداية القرن 19 م ونشاطتها المختلفة ، مجلة الحضارة الإسلامية ، ع29 ، جامعة وهران، الجزائر، 2016م.

54- لونيسي إبراهيم ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر : منطقة سيدي بلعباس نموذجا ،مجلة عصور ، ع6-7 ، جامعة جيلالي ليباس سيدي بلعابس ، الجزائر، 2005 م.

55- محمدي محمد ، ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871م :ثورة للمال أم للمال ، المجلة المغاربية للمخطوطات ، م 17 ، ع1 ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2021م.

56- ـــــــــــــ، ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871م :ثورة للمال أم للمال ، المجلة المغاربية للمخطوطات ، م17 ، ع1 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2021م.

57- مخالفة فاطمة الزهراء ، المكاتب العربية و دورها في إدارة المجتمع الأهلي في الجزائر المستعمرة 1844 - 1870 م، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، م9 ، ع1 ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2024 م.

58- مرجاني عبد القادر ، المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الإستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19 ، مجلة رفوف ، م9 ، ع 1 ، المركز الجامعي أفلو الأغواط، الجزائر، 2021م.

59- مزهورة حسين حاج ، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852-1870م ، مجلة العلوم الاجتماعية للمسار التعليمي ، م7 ، د ج ، د.ب، 2020م .

60- مصطفى عتيقة ، واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت -:قانون سيناتوس كونسيلت 1863 م نموذجا ، مجلة العبر لدراسات التاريخية ، ع2 ،جامعة تيارت، الجزائر ، 2022م.

61- مقلاتي عبد الله ، تاريخ الجزائر : المجتمع و الثقافة و النخب عبر العصور ؛ أعمال مهداة للدكتور يحي بوعزيز ، ج2 ، سلسلة منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، ع11 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2021.م

62- ناقل عائشة و ولد النبيه كريم ، استغلال وظيفة أغا العرب في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1845 م ، مجلة أفاق ، فكرية ، م10، ع 01، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2022م.

63- هاشمي أمال ، الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر 1830-1860م ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، م 6 ، ع 3، جامعة وهران 1، الجزائر ، 2022م.

64- هوافي زهرة ، تطور الاستيطان الأوربي في القطاع الوهراني ما بين 1830-1954م ، مجلة العصور الجديدة ، م9 ، ع2 ،جامعة وهران 1 ، 2019م.

65- ورتي جمال ، ضباط المكاتب العربية و كتابة تاريخ الجزائر منطقة سوق أهراس نموذجا ، مجلة القرطاس ، ع 9 ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر ، 2018م.

66- ولد النبيه كريم ، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ التعسف والخيانة 1867-1962م ، مجلة القرطاس ، ع2، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2015م .

2 :باللغة الفرنسية

1_ chanof sohaib , la propriété foncière en Algérie 1830 _ 1870 , revue des médias et société , volume 02 , N° 03 , université du martyr Hama Lakhdar de Eloi Adi , 2018.

2_ Hocin ELhadj Salhi mazhoura , l'administration colonial de l'Algérie 1830 _ 1896 : dècemtralition . assimilation et rattachement , Revue d'histoire Méditerranéenne , Vol 6 , N° 02 , université Mouloud Mammari tizi ouzou , Algérie , 2024.

3_ Mimoun Bendjillali , L'histoire de la propriété Foncière en Algérie de 1830 à 1962 : entre les lois musulmans et française , Revu Science humaines , N°26 , Université Mentouri , Constantine, Algérie, 2006.

رابعا : الجرائد

1 :باللغة العربية

1ـ جريدة الفتح ،العدد 257، يوم الخميس 16 صفر سنة 1350 هـ.

2 :باللغة الفرنسية

1_ Journal officiel de la république française, troisième année n°176 , mercredi 29 juin 1881.

2_ La moniteur Algérien , cinquième année , 23 septembre 1836.

خامسا : الرسائل الجامعية

1ـ بلقاسم ليلى، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل غيلزان (الضفة اليسرى لواد شلف وسهل مينا) فيما بين 1863-1900م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة وهران1 أحمد بن بلة ، الجزائر ، 2018م .

2ـ بومزو عز الدين ، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ـ أنيست مارسيه نموذجا ـ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث تخصص تاريخ و حضارات البحر الأبيض المتوسط ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008م.

3ـ حباش فاطمة ، المكاتب العربية و دورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844 ـ 1870م: تيارت ـ سعيدة ـ جيرفيل ـ البيض ـ نماذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الأثار ، جامعة وهران ، الجزائر، 2014م.

4ـ حسين الحاج مزهورة ، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر فيما بين سنتي 1871 ـ 1900م، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2005 م.

5ـ حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 ـ 1930 م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الأثار ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014م.

6ـ خلاف أسماء و حمبلي مريم ،الحركة الاستيطانية في الجزائر وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830- 1870م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945م ،2022م.

7ـ زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 ـ 1840 م: دراسة في أساليب السياسة الإدارية ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2015 م.

8ـ سيساوي أحمد ، البعد البايلكي في مشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2014م.

9ـ شلبي شهرزاد ، واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع العشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، تخصص تاريخ الأوراس ، قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009م .

10- عاشق سهيلة و طيب فايزة ، الإدارة الأهلية و دورها في تثبيت الاحتلال الفرنسي 1844 - 1870 م، مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر ، جامعة إبن خلدون تيارت ، الجزائر ، 2019م.

11- عبد الكريم حرمة ، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834 - 1900م، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في شعبة التاريخ تخصص تاريخ الجزائر المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة أحمد درايعية ، الجزائر ، 2023 م.

12- عبود علي ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899م : القطاع الوهراني أنموذجا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة وهران ، 2014م .

13- فيصلي روميساء وعمیار زهرة ، التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830 - 1870م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، جامعة قالمة ، 2022م.

14- قريشي محمد ، أوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1830م إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله ، 2020م.

15- لبيد عماد ، الاستيطان والتوطين : الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين ؛دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 م.

16- لطرش حنان ، السلطة و المجتمع في الجزائر 1830 - 1848 م (الثابت و المتحول)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2018 م.

17- مختاري الطيب ، اللجنة الإفريقية 1833 - 1834م ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر : المقاومة الوطنية و الثورة التحررية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ،الجزائر ، 2010 م.

18- مرجاني عبد القادر ، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19 م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2020م.

19- موسى بن موسى ، الحركة الإصلاحية بواد السوف نشأتها وتطورها 1900-1939م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، تخصص حركات تحرر في المغرب العربي ، قسم التاريخ والأثار ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006م.

20- وابل بختة ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر من خلال حوليات استيطان الجزائريين 1852 - 1858 م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم الأثار ، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، 2021م.

سادسا : القواميس

1- بن صحراوي كمال ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 : شخصيات ـ أماكن ـ أحداث ـ معارك ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، الجزائر ، 2019 م.

سابعا : الموسوعات .

1- عبد المجيد نعيمة و أخرون ، موسعة أعلام الجزائر 1830 - 1954 م، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر ، دت.

ثامنا : المواقع الإلكترونية

http://www.birtannica.com consultè le 14 juin 2025 à 12 h 25 .

https://www.jstor.org/stable/24498091 consultè le 30 mai 2025 à 14 h 42.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحات
الشكر والعرفان	-
الإهداء	-
المقدمة	أ - و
الفصل الأول الملامح العامة للنظام الإداري الفرنسي 1830-1870 م	*8 -43*
المبحث الأول: النظام العسكري 1830-1870م	15 - 8
المبحث الثاني: النظام المدني ما بعد 1870م	43 - 16
الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية الجذور والمراحل	72 - 45
المبحث الأول: المفهوم والدوافع	48 - 45
المبحث الثاني: أشكال وأهداف الاستيطان في الجزائر	53 - 49
المبحث الثالث: مراحل السياسة الاستيطانية 1830-1870م	72 - 54
الفصل الثالث: الصراع بين المكاتب العربية وفئة المستوطنين – الواقع والتداعيات -	100 - 74
المبحث الأول: البدايات الأولى للصراع السياسي	79 - 74
المبحث الثاني: مظاهر سطوة ضباط المكاتب العربية	82 -79
المبحث الثالث: الإمبراطورية الناشئة وتصاعد الصراع	90 - 83
المبحث الرابع: نهاية الصراع وانعكاساته على حركة الاستيطانية	100 - 91

الخاتمة	104 - 102
قائمة الملاحق	115 - 106
قائمة المصادر والمراجع	138 - 117
الملخص	143